الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(536)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	11
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الإنسان فى العالم	72

أكد اهتمام جمعية حقوق الإنسان بحماية الأطفال من كل أشكال الإيذاء والإهمال

الزايدي : يفترض أن تكون "التعليم" أبرز مؤسسات المجتمع محافظةً على حقوق الأطفال

المصدر: جريدة سبق الجمعة 22 جماد ثانى 1437هـ - 29 ابريل 2016م
https://sabq.org

محمد الزهراني مكة المكرمة

أوضح المشرف على فرع الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان بمنطقة مكّة المكرّمة سليمان بن عواض الزايدي لـ"سبق"، الجهود التي تبذلها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لحماية الأطفال من العنف والانتهاك لحقوقهم خصوصًا في مؤسسات التربية قائلاً: "يفترض أن تكون وزارة التعليم أبرز مؤسسات المجتمع في المحافظة على رعاية وحماية حقوق الأطفال".

وأضاف: "تسعى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لحماية الأطفال من كل أشكال الإيذاء والإهمال التي يتعرضون لها في المنزل ومحاضن التعليم وفي المؤسسات الحكومية والأهلية".

وتابع: "ظاهرة الإيذاء في المدارس من العيوب المرفوضة والممنوعة بكل أشكالها وصورها البدنية والنفسية، فالمدرسة بيت علم يعد الناشئ للمستقبل ومحصن يصقل مهاراته وفيه تبنى شخصيّته وتحفظ كرامته".

وأردف: المعلم الذي يمارس غير ذلك في المدرسة وخارجها كالعنف والضرب والتحقير معلم يهدم ولا يبني، يفتقد لأبسط أساليب التربية، دخيل على المهنة، يعوض عجزه بالتعدي اللفظي والبدني على الأطفال الأبرياء خصوصًا تلاميذ التعليم الأولي الذين لا حول لهم ولا قدرة للدفاع عن أنفسهم.

وزاد: في هذا الصدد ندعو الوزارة وإدارات التعليم لإظهار موقف حازم يجرّم من يتعدى على الطفولة البريئة، أو يمتهن كرامتها، وان يكون هذا التجريم من خلال آليات وقواعد تنظيمية جادة وصارمة تخلص مؤسسات التربية من كل معلم أو معلمة يهدم ولا يبني حتى نحمي الأطفال من المعوقات التي تكون سببًا في عزوفهم وانقطاعهم عن مواصلة تعليمهم.

وبيَّن: الجمعية معنية بإيقاف كل أشكال العنف ضد الأطفال وتجد أن مِمَّا يوقف العنف والإيذاء ضد الأطفال تعريف الأطفال بحقوقهم للدفاع بأنفسهم عنها .. وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية شاركت الجمعية من خلال رئاستها في المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل في المملكة وطالبت وزارة التعليم وزارة التربية بإدخال مفاهيم حقوق الإنسان، ونشر ثقافتها بين الناشئة في التعليم العام، وبين طلاب الجامعات لتعريف الناشئ بحقوقه والدفاع عنها طوال حياته.

وأوضح "تجاوبت بعض الجامعات في المملكة بعدما وجه المقام السّامي بتبني مقترح الجمعية مقررًا دراسيًا يدرس للطلاب ضمن مقررات الجامعة عن حقوق الإنسان".

وأشار "الجزء الآخر من المشروع الموجه للتعليم العام لدى الوزارة وننتظر أن تتخذ تجاهه خطوة متقدمة إلى الأمام لاعتماد إدخال مفهوم التربية على حقوق الإنسان في التعليم العام كما هو متبع اليوم في معظم الأنظمة التربوية العالمية وبالنسبة للمملكة أصبح متطلبًا ملزمًا من متطلبات التحول الوطني الذي مصدر قوته الإنسان وتنميته".

واستطرد "وفي سبيل حماية حقوق الأطفال طالبت الجمعية بسن نظام لحماية الأطفال من الإيذاء وشاركت لاحقًا في دراسة نظام (حماية الطفل من الإيذاء) عندما كان يدرس في هيئة الخبراء ثم في مجلس الشورى حتى تم إصداره وساهمت في تجويد بنود لائحته التنفيذية التي أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية مشكورة".

وختم: "لدى رئيس الجمعية نائبة لشؤون الأسرة تتابع كل ما يتعلق بحقوق الأطفال والنساء لحمايتها والدفاع عنها، والجمعية تتابع كل الظواهر السلبية والحوادث التي يكون الأطفال طرفًا فيها وتستمر متابعتها حتى تزول مسببات الخطر والإيذاء وإزالة أسباب الشكوى".

هيئة للحماية الاجتماعية ضمن رؤية2030

المصدر: جريدة الوطن الاحد 24 جماد ثانى 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=261986&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

ضمن مشروع رؤية السعودية 2030، تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية على إنشاء أول هيئة للحماية الاجتماعية، لتغطية كافة جوانب الحماية اللازمة للأسرة والطفل في مختلف المجالات.

وعلمت «الوطن» أن عدة جهات ستشرف على المشروع لارتباطها بمعالجة ظاهرة العنف، في حين تتعلق مهامها بكافة الجوانب التي تعطي الطفل والأسرة حقوقهم وحمايتهم، إلى جانب تطبيق اللوائح التي تم فسحها سابقا كلائحة الحماية من الإيذاء ولائحة حماية الطفل.

تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية على دراسة مشروع اجتماعي يغطي كل جوانب الحماية اللازمة للأسرة والطفل في مختلف المجالات، وذلك ضمن رؤية التحول الوطني 2030. ويتمثل المشروع في إنشاء أول "هيئة للحماية الاجتماعية"، يشرف عليها عدة جهات لها صلة بحماية الأسرة والطفل من ظاهرة العنف، وتتعلق مهامها بكل الجوانب التي تعطي الطفل والأسرة حقوقهم وتحميهم من مظاهر العنف، إلى جانب تطبيق اللوائح التي تم فسحها سابقا كلائحة الحماية من الإيذاء ولائحة حماية الطفل.

تطبيق اللوائح

أوضح مدير فرع جمعية حقوق الإنسان بجدة صالح سرحان الغامدي، أن وجود هيئة للحماية الاجتماعية ستساهم في دفع عجلة تطبيق اللوائح بتفصيل ودقة أكثر كلائحة الحماية من الإيذاء ولائحة حماية الطفل، لافتا إلى أن جميع هذه اللوائح تؤكد على وجود هيئة سيكون تطبيقها تحت مظلتها. وأشار إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل جاهدة على عملية التوعية الاجتماعية نحو خطورة العنف وأسبابه والكيفية الصحيحة التي يلجأ لها المعنف حتى يتم حمايته من الإيذاء.

العنف الأسري

أشار المحامي والمستشار القانوني عبدالله المهنا إلى أن قضايا العنف لها عدة إجراءات تمر بها بداية في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بهذه القضايا قبل انتقال القضية إلى المحكمة، مضيفا "أن هناك لوائح وضعت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وتطبق لكن ليس بالشكل المطلوب، مما جعلنا نرى عبر وسائل التواصل الاجتماعي ظهور حالات عنف ضد الأطفال مستمرة، ووجود هيئة مستقلة للحماية الاجتماعية ستساهم بدور كبير في الحد من ظاهرة العنف وحماية الأطفال الذين يعتبرون هم أكثر ضحايا التعرض للعنف".

38 ألف بلاغ

حصلت "الوطن" على تقرير مفصل عن حالات العنف خلال عام 2015، حيث وصل عدد البلاغات على الخط الساخن المساند للطفل ببرنامج الأمان الأسري من جميع مناطق المملكة 38 ألف بلاغ من بينها استشارات وأخذ أراء مختصين، و60% منها شكاوى لأطفال تعرضوا للعنف، بينما تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية في جميع منشآت الحماية البالغ عددها 21 مقرا خلال شهر مارس عام 2016 نحو 29 ألفا و625 بلاغا، وشكلت الاستشارات من تلك الاتصالات 3410 طلبات للحصول على استشارة، بينما سجل طلب المتابعة 3589 اتصالا، كذلك تلقت اتصالات للاستفسار عن خدمات الوحدات الخاصة بالحماية بلغ عددها 2500 اتصال، وجاء عدد البلاغات عن حالات العنف بواقع 10 آلاف و 66 حالة عنف.

حقوق الإنسان تتلقى 157 قضية إدارية خلال عامين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=262275&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 03-05-2016 AM 2:42

علمت "الوطن" من مصدر بجمعية حقوق الإنسان أن الجمعية تلقت عدة قضايا "إدارية" تقدم بها سعوديون ومقيمون للجمعية خلال العامين الماضيين، تمثلت في المنع من السفر والترحيل الإجباري والنقل التعسفي والأخطاء الطبية.

وتمثلت القضايا في الملاحقات غير النظامية وبلغت 30 قضية، والمنع من السفر لسعوديين ومقيمين 38 قضية، والترحيل الإجباري لمقيمين 32 قضية، وشكاوى سعوديين سبق أن اتهموا بقضايا وتم تبرئتهم وتم فصلهم بسبب التهمة، حيث بلغت تلك القضايا 28 قضية، كذلك النقل التعسفي 6 قضايا، والأخطاء الطبية 23 قضية، ليصل العدد الكلي لتلك القضايا إلى 157 قضية.

القضايا الصغرى

أكد المحامي والمستشار القانوني ريان مفتي أن هناك قضايا تعرف بالقضايا الصغرى التي لا يستوجب بها التوقيف، ويتم إطلاق المتهم بوجود كفيل له بحيث يضمن إحضار المتهم وقت طلبه، وكشف أن إصدار أمر منع السفر يكون بأكثر القضايا العقارية والجنائية وقضايا الاحتيال والنصب التي يكتشف فيها سرقات بالملايين وقضايا القتل، السرقات، شرب الخمر، وتجارة المخدرات، كذلك يطلق سراح المتهم في حال لم يتوفر لدى الجهات الأمنية أدلة تثبت تورطه في تلك الجرائم، فيتم إطلاقه ومراقبته بشكل نظامي، بحيث يتم من خلال تلك المراقبة معرفة أدلة تدين المتهم، أو قد يلجأ المحققون لإطلاق سراح العديد من المتهمين للوصول لشبكه من العصابة المنظمة التي تقود عمليات كبرى من تهريب مخدرات أو عمليات تخريب وضبط على خلفيتها المتهم، فعن طريق ذلك يتم معرفة كافة المتورطين في القضية.

منع السفر

يؤكد مفتي أن الشخص يمنع من السفر في حال صدور أمر قضائي لأنه قد يكون مرتكبا لجرائم أخرى أو يكون الشخص المدعى عليه قد حاول الفرار خارج السعودية، لذلك تم التعميم على كافة المخارج البحرية والبرية والجوية في تسجيل معلومات ذلك المتهم من ضمن الذين يمنع سفرهم للخارج، كاشفا أن المنع من السفر خارج السعودية قد يكون بسبب حكم قضائي صادر بحق المتهم، ولا بد من تطبيقه وبعد انقضاء فترة المحكومية يتم ترحيله نهائيا إذا كان من المقيمين، ويحرم من دخول الأراضي السعودية لمدة 5 سنوات، بينما السعوديون يتم الحكم عليهم وتطبيق الحكم القضائي، حيث يمنع من السفر، وقد يصل الأمر لسجن لمدة 2 إلى 4 سنوات.

الأخطاء الطبية

أضاف أن الأخطاء الطبية يصدر فيها أيضا منع من السفر للأطباء والممرضين المتورطين في ارتكاب خطأ طبي حتى تظهر براءتهم أو الإدانة، مضيفا أن هناك ما يعرف بالإفراج المؤقت كما جاء بالمادة 83 من لائحة الجزائية، حيث أوضحت أنه يشترط إصدار أمر الإفراج المؤقت عن المتهم في حال إن كنت تلك الأدلة غير كافية، كما نصت المادة 84 من نفس اللائحة أنه إذا صدر من المحقق حكم بالإفراج المؤقت عن المتهم فيجب أن يتعهد بالحضور إذا طلب منه ذلك، ووفق ما ورد في المادة 121 من النظام بأن المحكمة التي يجري التحقيق فيها تكون وفق النطاق المكاني، لتلقي البلاغات الأزمة ويدون ذلك بملف الدعوى.

حلول عاجلة

وأضاف المصدر أن الجمعية خاطبت تلك الجهات كل حسب إدارتها لمعرفة لأسباب التي ألحقت الضرر بالمدعين من الموظفين السعوديين والمقيمين، مشيرا إلى أن الجمعية تمكنت من إيجاد عدة حلول لأغلب تلك القضايا، موضحا أن أغلب قضايا المنع من السفر كانت لسعوديين ارتكبوا قضايا صغرى لا تستوجب التوقيف، بل يطلق سراح المتهم ويؤخذ عليه تعهد في الحضور بأي وقت يتم استدعاؤه.

استعادة 170 مليون متر من أراضي الدولة بعمق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=262383&CategoryID=5

مكة المكرمة: فهد الإحيوي 04-05-2016 3:08 **AM**

أكدت إمارة منطقة مكة المكرمة أنه إنفاذا للأمر السامي تمكنت اللجنة المختصة بتطوير أرض المقرح بعمق من استعادة 170 مليون متر مربع من الأراضي المملوكة للدولة التي تم التعدي عليها في عمق.

الامتثال للأوامر

قالت الإمارة في بيان لها أمس "إنه إلحاقا لما سبق الإعلان عنه من قبل إمارة المنطقة فيما يخص تطوير أرض المقرح وإزالة الإحداثات القائمة بعمق، فإن الإمارة تود الإعلان عن انتهاء المرحلة الأولى من الإزالة حسب الأمر السامي الكريم التي نتج عنها استعادة ما مساحته 170 مليون متر مربع، وقد لمست الإمارة تعاون الكثير من المغرر بهم ضد المعتدين من المخططين والمسوقين للأراضي، كما لمست امتثالهم للأوامر الصادرة وتفهمهم لما تهدف إليه الجهة المختصة من تطوير هذه المنطقة".

تعويض المتضررين

أهابت إمارة منطقة مكة المكرمة بسكان المنازل المأهولة بضرورة مراجعة أمانة العاصمة المقدسة لاستكمال إجراءات تعويضهم حسب ما نص عليه الأمر السامي الكريم، مشيرة إلى أنه على أصحاب المواقع الذين لديهم مستمسكات شرعية مراجعة الإمارة لدراستها من قبل اللجنة المكلفة بذلك.

وبينت أنه فيما يخص أصحاب مخططات الأراضي المعتدى عليها ومسوقيها فقد تم إحالتهم لهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال الإجراءات النظامية في حقهم تمهيدا لإحالتهم للمحكمة المختصة، لافتة إلى أنه يجري العمل على تسليم الأراضي المستعادة لوزارة المالية - المالكة للأرض - للحفاظ عليها وتخصيصها وفق الخطط للمشاريع التنموية بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وأكدت إمارة منطقة مكة المكرمة أنها ستشرف على تطبيق التعليمات بكل حزم ودون هوادة بحق كل من يعتدي على الأراضي الحكومية أو يمارس أعمال الاحتيال على المواطنين في أي موقع.

لصوص الأراضي

أكد عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي لـ"الوطن" بأنه لا شك بأن أراضي عمق حكومية وهي ثروة وطنية وأن ما يحدث فيها ليس أحياء للأراضي وإنما هم لصوص الأراضي وأصبحت تتداول بين الأغنياء والهواميز، وحينما جاءت الجهات الحكومية للقيام بمشاريع تنموية لا تجد مواقعها، وما حصل من إزالة ليس بظلم كون هذه الأراضي تم الاعتداء عليها من سماسرة وافدة باعت واشترت فيها في فترة ماضية.

وقال: للأسف شارك في هذا الاعتداء تجاهل وتساهل جهات معينة فيما حدث في هذه المخططات سواء في عمق أوفي ضواحي مكة الأخرى من اعتداء على الأراضي حيث كان العمل ليلا ونهارا لاستصلاح تلك الأراضي ليتم تهيئتها حتى تباع على المواطنين من ذوي الدخل المحدود، وهذه الجهات تجاهلت هذه الاعتداءات فأصبحت شريكة في الجرم.

500 شكوى تابعتها جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عين اليوم الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.3alyoum.com/

عين اليوم – نادية الفواز
كشف مدير جمعية حقوق الإنسان بعسير الدكتور على عيسى الشعبي "لعين اليوم "عن متابعة فرع الجمعية لأكثر من 500 شكوى في عسير للنصف الأول من هذا العام، وقال الشعبي أن هذه القضايا عبارة عن أحوال شخصية 207 قضية وأحوال مدنية 14 شكوى و 53 شكوى عنف اسري و 5 شكاوي قضائية و 23 شكوى عنف ضد الأطفال و 68 شكوى خاصة بالسجناء و 45 شكوى عمالية و 14 شكوى إدارية، وبين الشعبي إن هناك تجاوب من العديد من الجهات الرسمية وتفاعل وهذا سهل عمل الجمعية بسبب الدعم الذي تتلقاه من سمو أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد ولفت الشعبي إلى إن من أهم الخطط التطويرية للجمعية هو افتتاح قسم نسائي وتوقيع شراكات مع بعض الجهات لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتخصيص مكاتب وصناديق شكاوي في سجون عسير.
واختتم الشعبي تصريحه قائلا إن الجمعية وضعت أهدافها لشمول كافة فئات المجتمع برسالتها الإنسانية وبدورها الذي تقوم به من خلال تفاعلها مع الجهات الرسمية للوصل إلى حلول للشكاوي التي تمس حقوق الإنسان فنحن نسعى لتفعيل دور الجمعية ونشر الثقافة الحقوقية التي تعزز الجانب الإنساني في المجتمع .

أبرزها قضايا عنف أسري

500 شكوى لجمعية حقوق الإنسان بعسير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1500086

أبها - مريم الجابر
تلقت جمعية حقوق الإنسان بعسير أكثر من 500 شكوى في عسير النصف الأول من هذا العام، وقال الدكتور على عيسى الشعبي مدير الجمعية أن هذه القضايا عبارة عن أحوال شخصية 207 قضية، وأحوال مدنية 14 شكوى، و 53 شكوى عنف اسري، و 5 شكاوى قضائية، و 23 شكوى عنف ضد الأطفال، و 68 شكوى خاصة بالسجناء، و 45 شكوى عمالية، و14 شكوى إدارية.
وبين الشعبي أن هناك تجاوباً من العديد من الجهات الرسمية وتفاعل وهذا سهل عمل الجمعية بسبب الدعم الذي تتلقاه من سمو أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد. ولفت الشعبي إلى أن من أهم الخطط التطويرية للجمعية هو افتتاح قسم نسائي وتوقيع شراكات مع بعض الجهات لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتخصيص مكاتب وصناديق شكاوي في سجون عسير.
واختتم الشعبي تصريحه قائلا إن الجمعية وضعت أهدافها لشمول كافة فئات المجتمع برسالتها الإنسانية وبدورها الذي تقوم به من خلال تفاعلها مع الجهات الرسمية للوصل إلى حلول للشكاوي التي تمس حقوق الإنسان، فنحن نسعى لتفعيل دور الجمعية ونشر الثقافة الحقوقية التي تعزز الجانب الإنساني في المجتمع.

دعم رؤية المملكة 2030

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4134995

د. فائز بن سعد الشهري

نشر بصحفنا المحلية خلال الأيام الماضية أخبار تحوي قضايا ذات علاقة بالتخطيط والتنمية، فالأول بصحيفة مكة حيث أبلغت وزارة الشؤون البلدية والقروية أمانات المدن أخيرا بضرورة حصر وتحريز الأملاك العامة للدولة، من الأراضي الواقعة داخل النطاق العمراني للمدن، وتحديد التجاوزات على بعضها، وما تم بشأن استعادتها والحفاظ عليها، وتحديد المواقع المرشحة للاستثمار وفق الإجراءات البلدية المحددة. وبحسب مسؤول في وكالة الوزارة أوضح هاتفيا للصحيفة أن مساحات شاسعة داخل الأحياء السكنية في عدد من المدن، خاصة ذات الكثافة السكانية كالرياض وجدة والدمام، غير مستغلة على الوجه المأمول، سواء فيما يتعلق باستثمارها أو تهيئتها لخدمة السكان.

والثاني بصحيفة «مكة»، حيث تعتزم وزارة الإسكان محاصرة ما يعرف بـ«البناء التجاري» للمساكن، أو ذات الجودة الرديئة بمبادرة «جودة المساكن»، إذ تعمل الوزارة على وضع منظومة معايير وآلية محددة للتحقق من الجودة، سواء على المشاريع المنفذة على أراضي الوزارة، أو على أراضي القطاع الخاص.

والثالث بصحيفة الحياة حيث كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تجاوزات لدى بعض الأمانات في عمليات فسح المخططات، والسماح بتشييد البنايات السكنية في مجاري السيول. وتلقت الجمعية شكاوى من مواطنين يقطنون في مدن تقع جنوب السعودية وغربها، يتهمون جهات معنية بمعالجة السيول ودرء أخطارها، بالتقصير في أداء واجبها على الوجه الصحيح، ما يكفل لهم السلامة من المخاطر، وجاء في مقدم تلك الجهات أمانات الطائف وعسير وجازان. وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني، في تصريح للصحيفة: «إن الجمعية ما زالت ترصد الشكاوى الواردة إليها من هذه المدن الثلاث الطائف وعسير وجازان، والتي شهدت أمطاراً غزيرة الأسابيع الماضية، تسببت في أضرار للمواطنين»، لافتاً إلى أن الشكاوى التي تلقتها الجمعية تمحورت حول اتهام هذه الجهات بالتقصير في إنجاز مشاريعها المتعلقة بدرء أخطار السيول بجودة عالية تحد من نسبة الخطر، والأضرار التي خلفتها السيول، لا سيما وأن بعض المشاريع تصل كلفتها إلى عشرات الملايين، وعلى رغم هذا الرقم المرتفع إلا أن الأخطار ما زالت مستمرة مع كل موسم أمطار.

في الأخبار الثلاثة قضايا تخطيطية مهمة توضح الجهود لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، وتؤكد على أهمية الدراسات والأبحاث في مجال التخطيط الحضري والإقليمي في مراحل علاج قضايا المدن والأقاليم وتحقيق أهداف الرؤية، فقضايا المدن الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أساس حلها ينطلق من عمل الأبحاث والدراسات.

وفي الأخبار الثلاثة تم الإشارة الى قضايا مهمة وهي ان هناك مساحات شاسعة داخل الأحياء السكنية في عدد من المدن، كالرياض وجدة والدمام، غير مستغلة على الوجه المأمول، سواء فيما يتعلق باستثمارها أو تهيئتها لخدمة السكان، وكذلك عمل وزارة الإسكان على وضع منظومة معايير وآلية محددة للتحقق من الجودة، سواء على المشاريع المنفذة على أراضي الوزارة، أو على أراضي القطاع الخاص. بالإضافة الى كشف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تجاوزات لدى بعض الأمانات في عمليات فسح المخططات، والسماح بتشييد البنايات السكنية في مجاري السيول. وجميعها قضايا مهمة في مراحل التخطيط الحضري والإقليمي وما يحوي من استراتيجيات وخطط وبرامج وسياسات ذات علاقة بتخطيط وتنمية استعمالات الأراضي كآلية مهمة لتحقيق رؤية المملكة 2030 والتي اشارت الى عدة أهداف منها «تطوير مدن المملكة العربية السعودية»، وكذلك «تحقيق الاستدامة البيئية»، وتم الاشارة فيهما الى «العمل على استكمال المتطلبات والاحتياجات التي تهيئ لمواطنينا بيئة متكاملة تشمل خدمات أساسية ذات جودة عالية من مياه وكهرباء ووسائل نقل عامة وطرقات. وتوفير العديد من المساحات المفتوحة والمسطحات الخضراء في مدننا...»، وكذلك «العمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلّفات والحدّ من التلوث بمختلف أنواعه، ومقاومة ظاهرة التصحّر، والعمل على الاستثمار الأمثل لثروتنا المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجدّدة، والتأسيس لمشروع متكامل لإعادة تدوير النفايات، والعمل على حماية الشواطئ والمحميّات والجزر وتهيئتها، بما يمكّن الجميع من الاستمتاع بها...».

وأخيراً وليس آخراً في الأخبار الثلاثة وما تحوي من قضايا تخطيط وتنمية عمرانية وفي رؤية المملكة 2030 وما تحوى من أهداف ذات علاقة بتطوير المدن والاستدامة، تبرز أهمية التعاون بين قطاعات التنمية والجامعات لعمل الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بقضايا تخطيط وتنمية المدن والأقاليم واستدامتها ووضع معيار مهم في تقييم المقترحات للدراسات والأبحاث قبل الموافقة على دعمها مالياً بأن تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030.

1919رقم هاتف مهم!

المصدر: جريدة مكة الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://makkahnewspaper.com/article/143439

محمد الحاجي

المكان: شرطة المنصور، مكة المكرمة. التاريخ: العاشر من ربيع الأول 1426، الرائد خالد الشيباني يكشف عن قضية بالغة في القبح والسوداوية ألهبت الإعلام والوجدان الشعبي حين تحدّث عن تفاصيل مقتل الطفلة غصون بعد اعتداءات شرسة من والدها وزوجته. أخذت العدالة مجراها وتم تنفيذ حد الحرابة بالجناة. على مدى سنين، كانت غصون مرمى لأبشع أساليب العنف، ولم يتحرك أحد لهذه الفاجعة حتى توارى ذاك الجسد الملائكي تحت الثرى، وتوارت معه قضية يجب أن تبقى حيّة، كي لا يموت أصدقاء غصون.

أصدقاء غصون هم 45 طفلا من كل 100 طفل في السعودية، يتعرضون لشكل من أشكال العنف الأسري يوميا، حسب تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. بالتأكيد حالات العنف تتجاوز هذا الرقم بكثير، حيث يفضّل أغلبية الضحايا الصمت إما خوفا من الأسرة أو عجزا عن إيصال الصوت. وعندما نتحدث عن العنف، فنعني «أي فعل يلحق أضرارا جسدية ونفسية بليغة بمن هم دون الـ18 من العمر». لربما الكدمات والصفعات مكشوفة للعيان وقد تندمل مع الوقت، ولكن الأعباء التي يحملها الطفل معه بقية حياته هي الجانب الخفي من الحكايات.

في أطول دراسة من نوعها والمشهورة بـ ACE Study أو «تجارب الطفولة السيئة» يتم متابعة آلاف المشاركين لرصد تجارب التعنيف والضرر أثناء طفولتهم وكيف ينعكس ذلك على حياتهم لاحقا. الرصد يشمل التعنيف الجسدي، والنفسي، والجنسي، ويشمل حياة الطفل إذا كان أحد أفراد عائلته: يتعاطى المخدرات، أو لديه أمراض نفسية، أو مسجونا، أو إذا تعرّضت الأم للعنف.

النتائج، التي ما زالت تُنشر منذ 20 سنة وإلى يومنا هذا، تبيّن علاقة ترابط طردية بين (عدد) هذه التجارب أثناء الطفولة، وجودة حياة هذا الفرد في لاحق حياته حتى وإن وصل الخمسين والستين من العمر. فعلى سبيل المثال، كلما زاد عدد تجارب الطفولة السيئة، زادت احتمالية أن يكون الفرد مُدخِّنا، وزادت احتمالية إصابته بالسمنة وبالاكتئاب والسكّري والجلطات والعديد من العلل الصحية والنفسية مقارنة بأقرانه المشابهين له. هذه العوامل تعمل وفق الآلية الموجودة في الهرم المرفق.

ولربما أكثر الردود الشعبية التي نسمعها ضد أي طرح توعوي لمشاكل العنف والطفولة، هي: «في طفولتنا تعرّضنا لتجارب عنف سيئة وما زلنا بخير!» وهنا تأتي متلازمة الجهل المركب، عندما نجهل حقيقة أننا نجهل. يفترض حامل هذه الفكرة أنه «بخير» ولا يعرف أن أرطال السمنة بين جنبيه قد تعود لشتائم والده المستمرة في المرحلة الابتدائية، والتي أدخلته في إعصار نفسي دائم أثّر على هرمونات الجسد وعلى عادات الغذاء والحركة، حتى تمظهرت كل هذه الفوضى أخيرا في السمنة. كذلك، فإن الخطر المحدق جرّاء هذه الردود الواهية يكمن في أن القائل يرضى ضمنيا بالعنف، وقد يمارسه على أطفاله كذلك، لتستمر دائرة العنف. بل وقد تتنمّل لديه حاسة الشعور بالمسؤولية حين يتوجّب عليه التدخّل لإنقاذ أحدهم. ففي ذهنيته أن العنف «مقبول، وحدث لي وأنا بخير».

حقوق الإنسان في الصحافة

الطريق إلى الأمام يتوجّب تغييرا جذريا يحارب «منطقية العنف»، ويبدأ هذا التغيير بيد السياسي أولا. فأنظمة وقوانين حماية الطفل ما زالت في خطواتها البدائية، وما زالت تفتقر للفاعلية في أدائها. يقول عم غصون، إنه تقدّم بثلاث شكاوى لجمعية حقوق الإنسان ودار الرعاية الاجتماعية لإنقاذ غصون ولكن بلا جدوى. محاربة هذه الظاهرة المفزعة توجب تكاتفا سياسيا شعبيا، يرفع الوعي ويجرّم السلوك ويظهره بصورته الشيطانية وليس كموضوع للتندّر والاحتفاء كما حدث ذلك مؤخرا بعد تسرّب أحد المقاطع. نعم 8 من كل 10 سعوديين يعتقدون بأهمية وجود قوانين لحماية الطفل، ولكن أخشى أن يكون هؤلاء أول من يخرقون هذه القوانين إما بسلوكهم أو رضاهم ومباركتهم الضمنية للاعتداءات من حولهم. وعلى النطاق المؤسساتي، لا بد أن يتم إحياء هذه القضية لتصبح قضية جادة وليست حبيسة المقالات ومؤتمرات الترف الشكلية. ففي استطلاع رأي حديث من برنامج الأمن الوطني، تبيّن أن أقل الناس وعيا بظاهرة إيذاء الأطفال هم منسوبو المحاكم الشرعية ومنسوبو مدارس البنين. وهذا مُحبط حقيقة، إذا ما عرفنا الدور الهام الذي يستطيع القضاة والمدرّسون تأديته لكشف ومحاربة العنف الأسري.

وأنت أيها القارئ الكريم، عليك دور لا يُستهان به. فالكثير من حالات العنف تستمر بسبب «تأثير المتفرّج»، والذي ينص على أن في حال حدوث أمر يستوجب التدخل، يتكاسل كل طرف ظنا أن الآخرين سينقذون الموقف، أو ظنّا بأن الآخرين سيتحركون لو كان الموقف يستدعي ذلك. لا ينبغي أن يحدّد الكسالى معيارنا الأخلاقي، فنحن حماة هذا الطفل في الأرض، بسلوكنا معه وبتجاوبنا مع قضيته، وبالاتصال على 1919 لإنقاذه.

يتنوع بين عنف جسدي وجنسي ونفسي وإهمال.. ومكة الأعلى في تعنيف النساء

العنف الأسري.. جرائم كثيرة يخفيها التكتم والعيب الاجتماعي.. ويكشفها الاكتئاب والمخدرات

المصدر: جريدة سبق الجمعة 22 جماد ثانى 1437هـ - 29 ابريل 2016م
https://sabq.org

- هيئة حقوق الإنسان: رصدنا 500 قضية تعنيف.. وزارة العدل: توجد 606 حالات عنف ضد المرأة والطفل داخل المحاكم العام الماضي فقط.
- لا بد من توفير الدعم النفسي والاجتماعي وتشجيع المجتمع وأفراده على التعبير عن همومه ومشاركة معاناته مع الآخرين.
- د.علي زائري: كثرة جرائم العنف الأسرى مؤشر على زيادة الضغط النفسي والمعاناة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.
- مدير "الحماية الاجتماعية": بلاغات الحالات الخطيرة والطارئة يتم التنسيق فوراً مع الجهات الأمنية للتعامل معها.
- د.أريج داغستاني: ينبغي على الآباء والأبناء التدرب وتوجيه المشاعر وتفريغ الانفعالات حتى لا يسقطها على عائلته.
- د.محمد السعيدي: الإسلام دين الرحمة مع الآخرين.. فكيف بالأقرباء والأهل.

كشفت إحصائية صادرة عن هيئة حقوق الإنسان، ارتفاعاً في نسبة العنف الأسري محلياً بلغت نحو 45٪؛ الأمر الذي دفع بعض الاختصاصيين والجمعيات الأسرية إلى الدعوة للقيام بحملة وطنية للتوعية بهذا الأمر؛ مطالبين الجهات المعنية بتبني الموضوع، والسعي فيه من أجل الحد من العنف الأسري، وحماية النساء، والأطفال من جميع أنواع الاعتداء.

وسجلت جرائم العنف الأسري -وفق الإحصاءات- أعلى مستوياتها خلال العام الماضي، مقارنة بالسنوات التي تسبقها، وبرغم التفاوت؛ فإن هناك ارتفاعاً ملحوظاً.

وبحسب هيئة حقوق الإنسان؛ فهناك 500 قضية تعنيف أسري العام الماضي، وبحسب وزارة العدل فهناك 606 حالات عنف للمرأة والطفل داخل المحاكم؛ حيث سجلت منطقة مكة المكرمة -وفق آخر إحصائية- أعلى نسبة تعنيف للمرأة من باقي المناطق، بواقع 314 قضية، وبنسبة 69% من إجمالي قضايا العنف التي بلغت 459 حالة؛ منها 195 قضية لأجانب، و119 لمواطنين، كما استحوذت أيضاً على أعلى نسبة عنف للأطفال؛ إذ بلغ إجماليها 71 حالة.

916 حالة

تواصلت "سبق" مع مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية عبدالله المحسن؛ لسؤاله عن ما نشر من وجود 916 حالة عنف أسري خلال ٣ أيام من تدشين المركز، فأجاب: الرقم الذي تم توضيحه هو عدد المكالمات الواردة، وليس عدد بلاغات العنف؛ فبعض هذه البلاغات كانت طلب استشارات اجتماعية أو نفسية أو استشارات عن خدمات الوزارة، ودور المركز التابع لها.

وعن معرفة أنواع العنف الأسري التي يتم الإبلاغ عنها، قال "المحسن": يتمثل بين عنف جسدي وجنسي ونفسي وإهمال.

وأوضح أن المركز يختص باستقبال البلاغات عبر الاتصال المباشر أو التحويل من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإحالتها لوحدات ومراكز الحماية في جميع مناطق السعودية.

موضحاً أن بلاغات العنف تَحدث بين أفراد الأسرة الواحدة، وهذه لها معاملة خاصة، والحالات الخطيرة والطارئة التي تشكّل خطراً على أي فرد، وتُهدد حياته؛ فإنه يتم التنسيق فوراً مع الجهات الأمنية للتعامل معه.

الوصمة الاجتماعية

فيما أفاد استشاري الأمراض النفسية د.علي الزائري أن كثرة الجرائم بسبب العنف الأسرى مؤشر يدل على زيادة الضغط النفسي والمعاناة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، ومقابل كل جريمة نسمع بها هناك جرائم كثيرة لا نسمعها ولا تصل إلى أسماعنا بسبب التكتم وإخفاء الحقائق بسبب الخوف من العيب الاجتماعي والمحاسبة القانونية.
وعن تأثير العنف على الأطفال، قال: لا يقتصر على الاضطرابات النفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة، وهو نوع شديد من أنواع القلق النفسي الذي قد يستمر مدى الحياة؛ ولكن الطفل يصاب بالاكتئاب وزيادة القابلية للانحرافات السلوكية، واستخدام المخدرات، وإعادة سلوك العنف على الآخرين؛ حيث أظهرت الدراسات أن الآباء المعنفين لأبنائهم كانوا معنفين في صغرهم؛ إذ إن الضريبة التي سوف يدفعها المجتمع في عدم تدخله في حل المشكلة هو تزايد العنف بداخله بطريقة لافتة للنظر.
ورأى "زائري" أن ما نراه من تزايد ظواهر العنف؛ هو أحد نتائج عدم التدخل المجتمعي في أوقات سابقة ومبكرة.
موضحاً أن تقليل حالات العنف يبدأ أولاً بالاعتراف بالمشكلة، وعدم تغطيتها أو التبرير لها، وتقليل شأن ما يحصل أنه حالات شاذة ونادرة، كما ينبغي علينا بعد ذلك توعية الأسرة وتثقيفها، وتوفير حلول عملية تساعد أفرادها في التعامل مع مشاكلهم المختلفة، وتعليمهم مهارات التخلص من الضغوط، مع فتح قنوات الحوار والتفاهم والألفة بينهم، وتقبل بعضهم البعض مهما كانت الخلافات، وتطوير مهارات الحوار، والتواصل.
الدعم النفسي
ونادى الاستشاري النفسي بأهمية توعية الأسرة بمعرفة حدود كل فرد من أفرادها؛ فلا يحق لطرف الاعتداء على الآخر تحت التربية أو تعديل السلوك، مع وضع ضوابط محاسبة لأي نوع من أنواع التعنيف اللفظي والنفسي والجسدي والجنسي والمالي والاجتماعي، والاستفادة من المنابر المختلفة لإيصال الرسالة المجتمعية لأكبر شريحة ممكنة لتعم الفائدة.
وتابع: علينا توفير الدعم النفسي والاجتماعي للجميع، وتشجيع المجتمع وأفراده على التعبير عن همومه ومشاركة معاناته مع الآخرين، مع التخلص من كلمة العيب التي نقولها لمن يشتكي أو يبكي؛ مثل مقولة "إن البكاء للنساء والرجل لا يبكي"، أو إذا اشتكى أحد اتهم بأنه بعيد عن الله، وكثير من العبارات الخاطئة التي طالما صرفت النظر عن المشكلة الحقيقية، وتعطي لها المجال حتى تتفاقم وقد تصل إلى كارثة.
وختم حديثه قائلاً: إن طبيعة الحياة التعب حتى بدون وجود الجريمة، وما زال الإنسان بحاجة إلى الحب والحنان والمواساة من بيئته المحيطة؛ فتلك هي الفطرة التي فطر الله الناس عليها، واسترشد بالحديث الشريف: "إنما يرحم الله من عباده الرحماء".
التربية والترويض
وأوضحت استشارية العلاقات الأسرية د. أريج داغستاني أن العنف هو تعبير عن القوة الجسدية، واللفظية، والنفسية التي تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص آخر بصورة متعمدة، أو إرغام الفرد على إتيان هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى؛ حيث يتصل العنف بصورة مباشرة بالأساليب الخاطئة للتعبير عن الغضب؛ فهو يعكس ما تَرَبّى ونشأ عليه الإنسان من خلال بيئته؛ لافتة إلى أن الغضب مشاعر إيجابية كأي مشاعر خلقها الله عز وجل لتحقيق هدف للإنسان؛ ولكن سوء استخدامنا وتعبيرنا عن هذه المشاعر هي الشماعة التي نعلق عليها أخطاءنا ورجعيتنا.
بسؤالها عن أيهما أدى إلى الآخر؛ العقوق أم العنف؟ أجابت: إذا شبهنا العلاقة الأسرية بالشجرة التي يستظل بها الأبناء؛ لعرفنا أن عنف الآباء سبب رئيس في عقوق الأبناء؛ لأنهم يتعاملون بغير ما فُطروا عليه من تكريم الله عز وجل لهم؛ مشيرة إلى أن الإنسان حين يربي أطفاله لا بد أن يكون قادر على التربية، وترويض ذاته؛ وإلا لن يكون كفؤاً لتربية بذرة يانعة لتصبح شجرة يستظل تحتها الآخرون.
وعن كيفية تغيير صورة العنف في ذهن الفرد، قال "داغستاني": إن العنف هو مثير انفعالي له عدة اتجاهات فكرية وسلوكية وانفعالية؛ لافتة إلى أن الإنسان يحتفظ بالتجارب كصور في الذهن.. وحتى تتغير الصورة لا بد من توفر تأهيل للمعنف لفهم ذاته؛ بحيث يعاد تركيب وصياغة المفاهيم في ذهنه، وتشكيل سلوكه، وتحويله إلى سلوك إيجابي، كما ينبغي التدرب على الآليات لتوجيه مشاعره وتفريغ انفعالاته حتى لا يسقطها على الآخرين، ويشعر بالتوازن.
انهيار الأخلاق
من جهته، أكد أستاذ أصول الفقه في المعهد العالي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر د.محمد السعيدي، أن الإسلام دين الرحمة مع الآخرين؛ فكيف بالأقرباء والأهل؛ منوهاً بأن العنف محرّم في شريعة الإسلام؛ لا سيما الإفراط فيه، واستخدامه في غير موضعه؛ مسترشداً بقوله تعالى: {واخفض لهما جناح الذل من الرحمة}.

ولفت إلى أن هناك أموراً جديدة دخيلة على بلادنا، ساهمت بشكل كبير في انتشار العنف؛ من أهمها: (المخدرات، وانصراف الآباء عن الأبناء، وعدم انصياع الأبناء لآبائهم، ووجود العديد من حالات العقوق التي امتلأت بها محاكمنا، إضافة إلى كثرة القنوات الفضائية وألعاب البلايستيشن التي جعلت أخلاق الناس تضيق وتغيرت نفسيات الفرد).
وبسؤاله عن إمكانية حل ظاهرة العنف في المجتمع والحد منها في المرحلة القادمة، قال أستاذ أصول الفقه: مع الأسف لن تقلّ طالما هناك غياب للحسم المجتمعي الذي ينبغي أن تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية؛ ذاكراً قول الله تعالى {وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر}، ثم تابع قائلاً: ليس من أهداف "الشؤون الاجتماعية" أن تجعل الفرد قادراً على علاج أدوائه بنفسه.
وطالَبَ بضرورة وجود محاضن تربوية غير المدرسة؛ مستنكراً غياب النشاط الثقافي والاجتماعي من جميع النوادي، والاكتفاء بالنشاط الرياضي فقط.
وختم حديثه برسالة وجهها إلى كل مَن تُسَوّل له نفسه استخدام العنف في التعليم والتربية؛ قائلاً في الحديث الشريف: "ارحموا مَن في الأرض يرحمكم من في السماء".

حددت الخطوط العريضة لحقوق وواجبات العامل وصاحب العمل

÷حقوق الإنسان× تحدد حقوق وواجبات #العمالة_المنزلية وفق لائحة ÷العمل×

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 22 جماد ثانى 1437هـ - 29 ابريل 2016م
/http://www.almowaten.net

المواطن - الرياض
كشفت هيئة حقوق الإنسان عن حقوق العمالة المنزلية وصاحب العمل وفق لائحة العمالة المنزلية الصادرة بقرار مجلس الوزراء لعام 1434هـ.
وقالت الهيئة، عبر حسابها الرسمي على تويتر، إن من واجبات العمالة المنزلية: "يلتزم عامل الخدمة المنزلية أن يؤدي العمل المتفق عليه، وأن يبذل في ذلك عناية الشخص المعتاد، كما يلتزم عامل الخدمة المنزلية ألا يرفض العمل، أو يترك الخدمة دون سبب مشروع".
وأضافت هيئة حقوق الإنسان "يلتزم عامل الخدمة المنزلية ألا يعمل لحسابه الخاص، وأن يحافظ على ممتلكات صاحب العمل وأفراد أسرته، وألا يؤذي أفراد الأسرة بمن فيهم الأطفال وكبار السن".
وتابعت أن حقوق العامل تشمل "يستحق عامل الخدمة المنزلية مكافأة نهاية الخدمة قيمتها أجرة شهر، إن أمضى في خدمة صاحب العمل أربعة سنوات متتالية، وإجازة مدتها شهر مدفوعة الأجر إن أمضى سنتين ورغب في التجديد لمدة مماثلة، وإجازة مرضية مدفوعة الأجر لا تزيد مدتها على ثلاثين يوماً في السنة بموجب تقرير طبي يثبت حاجته للإجازة".
كما أكدت على أن من حق العامل "تقدم الرعاية الصحية وفق الأنظمة والتعليمات النافذة في المملكة، ويجوز لعامل الخدمة المنزلية الحصول على يوم للراحة الأسبوعية بحسب ما يتفق عليه الطرفان في العقد".

زيارة حقوقية لمستشفى محايل العام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=262222&CategoryID=3

أبها: نجلاء صلاح الدين 03-05-2016 AM 1:02
قامت مديرة القسم النسوي في هيئة حقوق الإنسان بعسير، سميرة جابر مفرح عسيري، بزيارة تفقدية إلى مستشفى محايل العام، لمتابعة تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بتوفير حقوق المرضى.
وقال المتحدث الإعلامي بصحة منطقة عسير سعيد عبدالله النقير، إن "الجولة شملت الأقسام النسائية في المستشفى، إذ أبدى الوفد الزائر ارتياحه للاهتمام بجميع الأقسام النسائية، وأشاد بالدور الكبير لقسم الخدمة الاجتماعية في المستشفى فيما يتعلق برصد حالات العنف الأسري، ودراستها واتباع التعليمات المنظمة لهذه الحالات، وأخيرا الجهود المقدمة من مدير القطاع الصحي في محافظة محايل، محمد زيد عسيري، والتطوير الملموس الذي لاحظوه لدى متلقي الخدمة الصحية في المستشفى".
وأضاف، أن مديرة القسم النسوي في هيئة حقوق الإنسان عبرت عن شكرها وتقديرها للجميع، وسجلت كلمة في سجل زيارات المستشفى.

خلال برنامج تدريبي لرفع كفاءة العاملين في المجال

"عبد الغني": تشكيل مجلس المراقبة العام للرعاية النفسية.. قريباً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية الرياض
كشف مدير الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة، الدكتور يوسف عبدالغني. عن قرب صدور قرار تشكيل مجلس المراقبة العام للرعاية النفسية من قبل وزير الصحة الذي تمتد فترة عمله لأربع سنوات قابلة للتجديد.
جاء ذلك خلال تقديمه لبرنامج تدريبي عن تطبيق أحكام نظام الرعاية الصحية النفسية، الذي انطلق بمجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض اليوم،بحضور المسؤولين والمختصين بالمجمع.
وأوضح "عبدالغني" "أن المجلس يضم مستشارا شرعيا رئيسا، ومستشارا من وزارة الداخلية، نائبا للرئيس، ومدير عام الصحة لنفسية والاجتماعية بوزارة الصحة، وعضوا وأمينا للمجلس، وممثلا من الشؤون الاجتماعية، ومستشارا نظاميا من وزارة الصحة، وعضوا من هيئة حقوق الإنسان، وثلاثة من الأطباء الاستشاريين في الطب النفسي من وزارة الصحة والجهات الطبية الأخرى، وأخصائيا نفسيا وأخصائيا اجتماعيا، تم تحديد عدد من الاختصاصات له"، مشيرا إلى أن هناك بعض الترتيبات النهائية التي يجري العمل عليها قبل صدور القرار.

وتحدث الدكتور "عبدالغني" عن النظام الذي جاء في 30 مادة، تضمنت الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وتشمل تنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية اللازمة للمرضى النفسيين، وحماية حقوق المرضى النفسيين وحفظ كرامتهم وأسرهم والمجتمع، ووضع آلية معاملة المرضى النفسيين وعلاجهم في المنشآت النفسية، كما تحدث عن حقوق المرضى النفسيين، والتي تضمنت 17 حقا ينوب عنه في المطالبة بها وليه أو وكيله، وغير ذلك من المواد الأخرى.
يُذكر أن البرنامج يستمر على مدى ثلاثة أيام، ويشارك فيه 30 مختصا من المجمع وذلك بهدف الرفع من كفاءة العاملين في مجال الصحة النفسية.

"حقوق الإنسان" رصدت الحادثة من "سبق" ووقفت عليها .. وإيقاف المتسبب بدار الملاحظة

ولي أمر المتوفى في "تسمم" متوسطة كعب الأسدي يطلب التحقيق.. والمصابون يروون ما حدث

المصدر: جريدة سبق الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
https://sabq.org

محمد شامي عسير
قال ولي أمر الطالب المتوفى في حادثة التسمم بمتوسطة كعب الأسدي بقطاع تهامة سعد موسى الحامدي لـ"سبق": "إنني لا اتهم أحدًا ولا أبرئ أحدًا، حيث طلبت من الجهات المختصة التحقيق في الحادثة ومعرفة الملابسات".
روى أحد الطلاب المتسممين علي عايض بدوره ما حدث لـ"سبق" من على سريره الأبيض الذي يرقد به في مستشفى عسير قائلاً: أحد زملائنا حضر بقارورة ماء، وسأله المعلم عنها، فأجابه مرتبكًا أنها لبن أتى به مع الفطور، فما كان من المعلم إلا أن يصدقه وذهب لتصوير ورقة الاختبار.
أضاف: وفي هذه الأثناء قال الطالب الذي أحضر اللبن: من يريدها، فطلبه يحيى مفرح لكنه لم يكثر منها لأنه شم رائحة عطر داخلها، وأخذها المتوفى محمد عبدالعزيز فهد مشاري الذي أكثر في شربها، وأخذتها بعده لكني لم أكثر كذلك سعد عيسى غرامة، وما هي لحظات بعد ذلك إلا وشعرنا بدوار وأغمي علينا ولم نفق إلا في المستشفى.
وحول وجود خلافات بينهم وبين مَن أحضر اللبن أو إمكانية التعمد، قال إنه لا توجد أي خلافات بينهم.
في الجانب الطبي، أشار الأطباء في قسم الباطنية في مستشفى عسير إلى أن وضع الطلاب الثلاثة استقر وسيخرجون غدًا عند الثالثة عصرًا.
في حين، زار مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة محمد بن سعيد بريق ومدير الرصد والمتابعة علي بن أحمد لعكاسي الطلاب المسممين، لمتابعة الحادثة.
وقال "ابن بريق" إن الفرع رصد الحادثة من "سبق" وتابعها مع كل الجهات المعنية التي اتخذت إجراءاتها، وتابعها الفرع معهم، مشيدًا بما تقوم به الصحيفة من متابعة جادة ومهنية رفيعة.
"سبق" علمت من أولياء أمور الطلاب أن الطالب الذي أحضر قارورة اللبن موقف في دار الملاحظة رهن التحقيق.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• تعليم الرياض" تحقق في حادثة الأطفال المعنّفين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 22 رجب 1437هـ - 29 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15327770

الرياض - سعد الغشام

وجهت وزارة التعليم بسرعة إجراء تحقيق بشأن حادثة تعنيف معلمة من الجنسية الآسيوية تعمل في إحدى المدارس العالمية الواقعة في حي المنصورة (جنوب الرياض) لطلابها حرقاً، وذلك باستخدام ولاعة سجائر، مما أحدث آثاراً واضحة على أجساد الأطفال. وبحسب مصادر في المدرسة التي تعمل فيها المعلمة محل الاتهام، فإن عدد الأطفال المعنفين يبلغ أربعة أطفال يدرسون في المرحلة التمهيدية، فيما علمت «الحياة» أن أحد أولياء أمور الأطفال المعنفين قدم بلاغاً في شرطة البطحاء لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المعلمة.

وأثارت الطريقة التي اتبعتها المعلمة الهندية في معاقبة طلابها من خلال حرق أجسادهم حفيظة أولياء أمور الطلاب، فضلاً عن فئات كبيرة من المجتمع الذين استنكروا هذه الحادثة البشعة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومطالباتهم بإعفاء المعلمة من العمل في الميدان التربوي.

وأكد التقرير الطبي الصادر عن مستشفى الإيمان العام جنوب الرياض (حصلت لـ«الحياة» على نسخة منه) قيام معلمة الأطفال باستخدام ولاعة في حرق أجساد الأطفال، في حين تم تحويل الطلاب المعنفين إلى قسم الجراحة لمتابعة حالهم المرضية.

بدوره، أشار مدير الإعلام التربوي والمتحدث الرسمي لإدارة تعليم الرياض علي الغامدي في حديث لـ«الحياة» إلى أنه تم تحديد المدرسة التي حدث فيها تعنيف الطلاب وهي مدرسة عالمية، مبيناً أنه تم التواصل مع مالك المدرسة والمسؤولين فيها لمعرفة تفاصيل الحادثة. وتابع: «تم تشكيل لجنة عاجلة من مكتب التعليم الأهلي في إدارة تعليم الرياض والتحقيق مع جميع الأطراف ذات العلاقة ومنها المعلمة الآسيوية، وأنه سيصدر بيان رسمي لاحقاً بعد الانتهاء من التحقيقات».

من ناحية أخرى، اندلع حريق في الابتدائية 293 للبنات صباح أمس مما استدعى الجهات الأمنية ممثلة في الدفاع المدني الاستنفار والحضور في موقع الحريق. وبحسب مدير الإعلام التربوي والمتحدث الرسمي لـ«تعليم الرياض» علي الغامدي، «فإنه اندلع حريق في مدرسة البنات الابتدائية 293 صباح أمس ولم تحدث أية إصابات بين الطالبات»، مؤكداً أن الحريق نشب داخل إحدى الغرف المستخدمة كمستودع في الدور الثالث للمدرسة، وأنه كان محدوداً. وأضاف أنه تم نقل طالبات المدرسة إلى المتوسطة 154 المجاورة بمساعدة المعلمات ووكيلات المدرسة، وأشار إلى أنه تم استدعاء فرق الدفاع المدني التي قامت بإخماد الحريق داخل الغرفة، مشدداً بأن التحقيقات جارية لمعرفة مسببات الحريق من الدفاع المدني بالتنسيق مع إدارة الأمن والسلامة في تعليم الرياض واتخاذ اللازم حيالها.

وفي سياق متصل، وجه المدير العام للتعليم في منطقة الرياض محمد المرشد الوحدات المدرسية والتعليمية والإدارات التابعة لها كافة، والبالغ عددها 4 آلاف مدرسة بوضع شعار رؤية السعودية 2030 في مكان بارز داخل مقارهم حتى يكون هذا الشعار منطلقاً للجميع نحو الأهداف التي تسعى الرؤية لتحقيقها.

وزير التعليم يلتقي طلاب الجامعات

التقى وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى أمس، طلبة الجامعات السعودية، وقام بالحوار مباشرة معهم، بهدف الاستماع لمقترحاتهم، والتطلعات والتحديات التي تواجه الطلبة في دراساتهم الجامعية.

وأوضح للطلبة أن هذا أول لقاء يهدف للاستماع إلى التطلعات والتحديات والمشكلات التي تواجه الطلاب خلال الدراسة الجامعية مباشرة بدلاً من الاستماع إليها من منسوبي الجامعة، والتمكن من نقل ما يلزم من هذا اللقاء ومناقشته مع مديري الجامعات، إضافة إلى عدد من المواضيع المطروحة، منها دور الطالب الجامعي في خلق بيئة إيجابية داخل الجامعة والمساهمة في رفع مستوها لتحقيق أعلى معدلات الجودة الأكاديمية.

أمين التخصصات الصحية: سنواصل الجهد للنهوض بالمهن والتعليم الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1151574

الرياض - متعب أبوظهير
رفع الامين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية د. أيمن بن اسعد عبده خالص الشكر والتقدير لوزير الصحة ورئيس مجلس أمناء الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وكافة أعضاء المجلس على ثقتهم باختياره أميناً عاماً للهيئة، سائلاً الله العلي القدير ان يعين الجميع لخدمة الدين والمليك والوطن.
وبين د. عبده بأنه ينتظره عمل كبير لمواصلة ما وقف عنده من سبقه لتقديم كل الجهد للنهوض بالمهن الصحية والتعليم الصحي والدراسات العليا في المملكة.
الجدير بالذكر بأن الامين العام للهيئة برفسور واستشاري في امراض الكبد حاصل على الزمالتين الامريكية والكندية في الطب الباطني، عمل في عدد من المجالات التعليمية والقيادية في جامعة الملك سعود.
وكان اخر منصب تقلده وكيل كلية الطب بالجامعة كما عمل مديراً تنفيذياً للشئون الأكاديمية في المدينة الجامعية لجامعة الملك سعود وله العديد من النشاطات العلمية داخل وخارج المملكة عضو في العديد من الجمعيات المحلية والعالمية نشر له العديد من الابحاث العلمية داخل وخارج المملكة وله العديد من المؤلفات في مجال الطب والتعليم الصحي.

افتتاح دوائر قضائية جديدة في مختلف المناطق

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 22 رجب 1437هـ - 29 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1151007

الرياض – مبارك العكاش
وافق المجلس الأعلى للقضاء على افتتاح عدد من الدوائر القضائية في العديد من المحاكم، شملت محاكم التنفيذ ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم العامة في مناطق مختلفة بالمملكة.
وأوضح قرار المجلس، الموافقة على افتتاح دائرتين للأحوال الشخصية بمحكمة الأحوال الشخصية بالمدينة المنورة، وافتتاح خمس دوائر تنفيذ بمحكمة التنفيذ بالرياض، وافتتاح دائرتين إنهائيتين بالمحكمة العامة بحائل.
كما نص قرار المجلس الأعلى للقضاء افتتاح عدد من الدوائر القضائية المؤقتة والتي تشكل حين الحاجة إليها بصلاحية رئيس المحكمة، حيث شمل القرار افتتاح دائرة حقوقية واحدة ودائرة جزائية فردية ودائرة جزائية ثلاثية في المحكمة العامة بالخرج، وافتتاح دائرة جزائية ثلاثية تشكل عند الحاجة بالمحكمة العامة في عرعر، وافتتاح دائرة إنهائية واحدة ودائرة جزائية ثلاثية تشكل عند الحاجة إليها بمحكمة عنيزة العامة.
يشار إلى أن قرار المجلس الأعلى للقضاء يأتي لحل كافة القضايا المعلقة لدى المحاكم التي تحتاج النظر إليها سريعاً، واستيفاء كافة المتطلبات لإنجازها بما يضمن تحقيق السرعة الناجزة بجودة وإتقان لكافة قضايا هذه المحاكم، كما يأتي

تفعيل افتتاح هذه الدوائر القضائية بتوجيه من رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني، من أجل دعم وتعزيز مهام كافة المحاكم بمختلف درجاتها القضائية بأنحاء المملكة.

• نزاهة" تصدر دليلاً إرشادياً لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 22 رجب 1437هـ - 29 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1151147

الرياض وأس
أصدرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" دليلاً إرشادياً للخطط والبرامج التوعوية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد باللغتين العربية والإنجليزية، والموجه لموظفي القطاعين العام والخاص في المملكة، للمساعدة في إعداد الخطط والبرامج التوعوية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
ويحتوي الدليل على مجموعة من الإرشادات الخاصة بالأدوات المستخدمة في تنفيذ الخطط والبرامج التوعوية، إضافة إلى تضمنه ثلاثة مسارات للخطط والبرامج هي : مسار التوعية والتعريف، ومسار التدريب والتأهيل، إضافة إلى الفعاليات والمشاركات.
كما اشتمل الدليل على نموذج للتقييم متضمناً عدداً من المعايير كمعرفة نسبة تحقيق البرنامج للأهداف، ومدى ملاءمة محتوى البرنامج، ومدى مناسبة التجهيزات والوسائل المستخدمة في البرنامج ومستوى تنظيم البرنامج.
يذكر أن اصدار هذا الدليل يأتي ضمن اهتمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة) بالخطط والبرامج التوعوية التثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد وآليات تطبيقها، لدورها الوقائي في تعزيز قيم ومبادئ النزاهة، والشفافية، لدى موظفي القطاعين العام والخاص ولخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة.

خرجت عن صمتها وبينت سلامة موقفها.. مديرة ثانوية الريش بمحايل:

تواصلت مع الإدارة قبل الحادثة بيومين.. وأرسلت مقاطع فيديو لحالة المظلة لمدير التعليم

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 22 رجب 1437هـ - 29 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1151048

محايل - ابراهيم عرار
في اول حوار وردة فعل من ادارة المدرسة المنكوبة بثانوية الريش بمحافظة محايل عسير، دافعت مديرة المدرسة عن سلامة موقفها تجاه حادثة سقوط مظلة المدرسة التي ذهب ضحيتها طالبة واصيبت خلالها معلمة و 25 طالبة باصابات مختلفة.

خاطبت إدارة التعليم أربع مرات حول وضع المبنى المأساوي ووضع المظلة بشكل خاص
وخرجت مديرة المدرسة آمنة الحفظي عن صمتها، واوضحت ل "الرياض" على لسان زوجها "ابو طالب موسى الزين" انها خاطبت ادارة التعليم باكثر من أربعة خطابات رسمية حول وضع مبنى المدرسة المأساوي عامة ووضع المظلة بشكل خاص، اضافة إلى ارسال مقاطع فيديو لحالة المظلة اثناء هطول الامطار، تم ارسالها على الجوال الخاص بمدير التعليم ومدير قسم المباني بالادارة.
وبينت مديرة المدرسة أنها تواصلت مع المسؤولين في ادارة التعليم قبل الحادثة بيومين هاتفياً، وطالبت بسرعة اتخاذ تدابير امنية عاجلة للمظلة التي تشكل خطراً على سلامة طالباتها، إلا ان ادارة التعليم لم تتجاوب مع نداء واستغاثة ادارة المدرسة، وظل الوضع قائماً حتى وقعت الحادثة الأليمة.
وحصلت "الرياض" على نسخة من الخطابات التي وجهتها مديرة المدرسة لادارة التعليم منذ استلام المبنى المدرسي، والتي تطالب بعدد من الاصلاحات للمبنى كان من اولها وضع المظلة التي شهدت الحادثة.
وكانت مديرة المدرسة قد رفضت الانتقال إلى المبنى الذي شهد كارثة السقوط منذ البداية لعدم جاهزيته، إلا ان ادارة التربية اصرت على استلامها المبنى ومباشرة العمل فيه منذ بداية الفصل الدراسي الثاني لهذا العام 1437ه.
من جانبه، اوضح شيخ قبيلة الريش الشيخ ابو طالب محمد الزين انه سبق وان حذر مقاول المشروع من خطورة وضع المبنى بما في ذلك المظلة التي سقطت، وقال في حديث خاص ل "الرياض": تحدثت مع المقاول نفسه وحملته مسؤولية سوء التنفيذ قبل سبعة أشهر من تاريخه، كما طالبته بايجاد مخرج طوارىء من الجهة الشمالية للمبنى ولكن لا حياة لمن تنادي، حيث ان المظلة سقطت مرتين متتاليتين قبل استلام المبنى.
واضاف الزين: تلقيت خطابا من مديرة المدرسة يفيد بخطورة المبنى وعدم جاهزيته لاستقبال الطالبات، وقمت بدوري كشيخ لقبيلة الريش وبحكم مسؤوليتي بابلاغ ادارة التعليم، إلا ان الوضع ظل كما هو حتى وقعت الحادثة المؤلمة، مشيراً إلى ان ذلك هو مثال للفساد المالي والعبث بمقدرات الدولة.

ركضت وراء أحلامها بقلق وشغف

هناء الزهير: تعلمت "القيادة" منذ طفولتي ونذرت حياتي من أجل "صانعة الرجال"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 22 رجب 1437هـ - 29 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1151631

الخبر - عبير البراهيم
المرأة السعودية كانت وستظل دائماً هي تلك التي تجاوزت بإصرارها وإرادتها كافة العقبات التي حاول المجتمع من قديم أن يضعها أمامها.. امرأة كان لحضورها المحلي وقع القوة، ولحضورها العالمي وقع المفاجأة.. استطاعت أن تستفيد من كل نافذة شرعت لها، ومن كل باب فتحه أمامها ولاة الأمر واحداً بعد واحد.. قالت بكل الطرق وبكافة الوسائل هذه أنا؛ المرأة التي أعطيت خمسة فأنتجت عشرة، أثبت جدارتي في كل موقع وأقدم دليل وطنيتي في كل محفل..
ابنة هذا البلد المعطاء ابنة المملكة العربية السعودية التي اعتزت ببلادها فاعتزت بها البلاد وكرمها العباد وتلقى أنباء صعودها القاصي والداني بتقدير وإعجاب كبيرين..

السفيرة الحقيقية والمتحدثة الرسمية والبرهان المعجز على أن أقل من مئة عام في بلاد تتمتع بالحصافة والثقة والإرادة يمكن أن تغير الظروف وتقلب الموازين وتحول المرأة التي كانت كائناً مستضعفاً مغيباً إلى كيان ذي حضور وقوة يتحلى بالعلم ويترقى في العمل مع احتفاظه بعراقة الجذور وصلابة النشأة.

مؤسسات المجتمع المدني قادرة على التغيير والتأثير

كلما فتحت باباً للنجاح وجدته سبيلاً إلى باب أكبر لأكثر الآمال التي تأتي مغلفة بالطموح والعطاء.. ففي ذلك الطريق المجاور للأمل كانت تسير نحو هدفها الذي رسمته ليكتمل عند خرائط المرأة التي كم تعلق الحلم بها حتى تعيد تشكيل مفهوم المرأة العملية.. كيف تكون حينما تقود قطاع الاعمال وكيف تنجح لتخلق عالمها.. كيف ترسم خططها الحياتية، ثم تقبل على الحلم بكل شجاعة لتقبض عليه؟المرأة لا تحتاج إلى قرار.. بل إلى الإيمان بقدراتها

هناء بنت عبدالمحسن الزهير نائب الرئيس التنفيذي لصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة.. تأتي لتسرد كيف كان شكل التجربة التي عاشتها، فمنذ اللحظة الأولى بدأت تدرك بأن عالمها أوسع من حدود المكان إلى تلك اللحظة التي كبرت فيها لتعيش تحقيق طموحاتها وتنجح.. تقول إن الأمل كان يسكنها ولم يتوقف يوما عن مشاغبتها، وبأن الحياة تعني لها الأسرة.. تعني لها رجلاً وقف بجوارها ليرافقها الحياة التي تشبهها.. جاءت لتقول بأنها محظوظة ببيت دافئ، وبقلوب كم طوقتها بالمحبة والمساندة.. بمراحل عملية زاخرة بالكثير من الوقفات لأشخاص عبروا ذلك النجاح وتركوا بصمتهم في نجاحها، ليس هناك نهايات محتملة لطريقها الذي مشت فيه ولكنها مؤمنة بأن هناك الكثير من المفاجآت المغلفة التي ستفتح لها طرق أخرى أكثر دهشة من تلك الاحلام التي اشتهتها يوماً..

هناء الزهير.. تقول لنا السر الذي جعل منها امرأة ناجحة، أمرأة لم تتعب بعد من الركض، وبأنه مازال بداخلها الكثير من التطلعات التي تؤمن بأنه حق مشروع لكل من رغب بأن يصنع طريقه.. في وقت البدايات ووقت القرار الأول وعند منعطف الاختيار ذاك.

* عُرفت هناء الزهير بأنها الشخصية القيادية فهل كانت لهذه الشخصية طفولة تسير وفق ذلك المسار في التربية؟ من هو الشخص الذي أثر كثيراً في هناء؟

الإنترنت جسر بين مساعينا لتنمية المرأة وطموحاتها

- عادة الشخصيات القيادية تخلق وتصقل، فمنذ نعومة أظافري تتمركز حياتي حول القيادة والتميز سواء كان ذلك على الصعيد الدراسة أو المشاركة بكل الانشطة التي صقلت وعززت ملامح السمات القيادية بشخصيتي، فمن الطبيعي أن يكون لتربية الأسرة الأثر الأكبر في تنمية وتحديد الشخصيات وتشكيلها.

صانعة الرجال

* في مسيرتك حرصت على تنمية المرأة من خلال أعمال ومبادرات كانت فيها حاضرة، برأيك ما الذي تحتاجه المرأة حتى تصل إلى مرحلة التطوير في مجتمعها؟ وما هي أهم الصعوبات التي تواجهها والتي تحتاج إلى تذليلها لتكون أكثر فعالية؟

- تعليمي وعملي انحصر منذ البدء على السعي لعمل الأفضل للمرأة، وذلك لإيماني الشديد بأن المرأة هي المجتمع بأكمله، وهي من تلد وتربي وتنشأ النصف الآخر المكمل لها.. إن المرأة هي صانعة الرجال، وهي المدرسة التي يتخرج منها الأجيال، الذكور والاناث على حد سواء، فكل ما تحتاجه المرأة هو وعيها بحقوقها والإلمام بواجباتها، وتحتاج إلى السعي الحثيث لكل ما من شأنه أن يساعدها على التنمية والتطوير لشخصيتها لجعلها قادرة ومتمكنة وقادرة على إدارة أدواتها الذاتية فمقياس تقدم الشعوب بقدر مشاركة المرأة في التنمية الوطنية الشاملة للبلد.

إن جهلها بحقوقها وواجبتها وعدم حرصها على تنمية وتطوير شخصيتها وقدراتها من أهم الصعوبات التي تواجه أي امرأة، فذلك كفيل بأن يبعدها عن المشاركة الفاعلة مجتمعياً ووطنياً.

طموح لا حدود له

* إلى أين يأخذك الطموح؟ وأي هم يسيطر على هناء ويمثل هاجس اليوم؟

- طموحي لا حدود له، وسقف أحلامي وتطلعات السماء.. لم أتوقف يوماً عن تحقيق كل حلم خالجني يوماً، إن الأمل والعمل خلاصة حياة لكل طامح للأفضل ولله الحمد والشكر فكل شيء كان يسخر لي بدءاً من رضا الرحمن ثم الدعم الذي حظيت به.القلق بالتحديد ما يساورني كثيراً وليس الهم اعاذنا الله جميعا من الهموم، ذلك القلق هو القلق على الأجيال القادمة، وكيف ابعدتهم الكثير من الأمور عن تطوير شخصياتهم وعن التفكير الابداعي والابتكار فلم يعد التطوير والبحث وتنمية الأذهان من أوليات تفكيرهم، إلا أنني لدي قناعة كبيرة بمؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها الايجابي على معالجة كل هذه الأمور.

صندوق الأمير سلطان

* تجربة صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة كانت ومازالت لكل من عرف هناء ملتصقة ومؤثرة فيها.. ما الذي تركته هذه التجربة على واقع حياتك؟ وما الجزء المفقود في هذه التجربة؟

- صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة هو نتاج خلاصة العلم والعمل بمشوار حياتي هو باكورة تجارب عديدة تختص بتنمية المرأة وتطوير قدراتها، كان حلماً أثناء برنامج تنموي مع الأمم المتحدة أثناء عملي كمديرة مركز سيدات الأعمال بغرفة الشرقية، وبفضل الله – سبحانه – ثم الجهود المبذولة ودعم أمير المنطقة الشرقية في ذلك الوقت صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أنشئ الصندوق وتوالت بعدها دعم ومساندة القطاع الخاص لدعم قدرات الصندوق لكل ما يصب في خدمة المرأة السعودية وزيادة فرص مشاركتها في التنمية الوطنية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، أصبح واقعاً ورافداً لخدمة الاقتصاد وتنميته بضخ مشاريع نوطن نسائية مثمرة للوطن.
هذه المنظومة تحتاج لدعم مجتمعي متكامل وشركات حكومية وكل منظمات المجتمع المدني للعمل على رفع قدراته وتنميتها.

البيت والأسرة

* ماذا يعني البيت والأسرة في مسيرتك الطويلة؟ وهل يمكن أن تنجح المرأة دون أن يكون هناك من يساندها من الرجال؟
- البيت والأسرة هما نقاط الانطلاق والتوجه الامثل لكل فرد وهم نقاط ايضاً الاستمرار في مشاوير النجاح والتميز، لن تنجح امرأة وتتميز ما لم يكن هناك رجل داعم يساندها ويعينها على اداء دورها في أي مجال وأي مسار، ولي تجربة خاصة مع زوجي وهو الداعم الأكبر لي بكل مشوار حياتي بدءاً من مواصلة الدراسة ومروراً بتبوئي مناصب عدة في عملي، فالثقة والمساندة والتشجيع هي العوامل الأساسية لأي نجاح وتميز.

السعوديات ناجحات

* كيف ترين دور المرأة في الصعود بمستوى المجال الاقتصادي في المملكة؟ وما هو أهم قرار تحتاجه المرأة لدعم تطلعاتها الاقتصادية؟
- النساء السعوديات الناجحات بازدياد مستمر بمختلف المجالات المهنية، فدورها في نمو اقتصاد المملكة بجميع مناطقها ومدنها أصبح ركناً يحمل على عاتقه مستقبلاً أفضل، ومن أهم القرارات للمضي قدماً إليه هو النابع من قرارة نفس المرأة الريادية وهو الإيمان بإمكانياتها حيث إن قوة الإرادة هي دائما أولى الخطوات للنجاح، ونسعى من جانبنا إلى غرس هذه القيم والوعي بقدرات المرأة السعودية، وبالتالي نعد جيل رائد يمتلك القدرات والمهارات اللازمة لقيادة سير اقتصاد الوطن نحو التقدم.

المرأة والإنترنت

* نحن اليوم في عصر التقنية والانترنت.. وقد أصبح لهذين العنصرين تأثير غير محدود في المجتمع.. فكيف برأيك من الممكن أن تتم الاستفادة من الانترنت في تطوير الفكر البشري وتطوير المجتمعات بشكل كبير؟
- لا شك أن الانترنت فرصة كبيرة للتواصل مع السيدات والشابات السعوديات من شتى المستويات التعليمية والاقتصادية، فقد أصبح يشكل جسراً بين مساعينا لتنمية المرأة وطموحاتها، ونحن في صندوق الامير سلطان نهتم بتفعيل مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، فهي كما تساعدنا على فهم احتياجات المرأة والسوق فهي تعد أيضاً منصة تسويقية وإعلانية واسعة تمكن الباحثات عن الدعم أو التطوير إلى الوصول إلى مستجداتنا بأسرع وقت وأعلى كفاءة.
* حينما تنظرين إلى نهاية هذا الطريق الذي مشيت فيه.. ما الذي ترين في نهايته؟
- لن تكون نهايات بل هناك استمرار للعطاء والعمل وهناك تتويج بخلق فرص أخرى ورسم خطط مستقبلية للعمل والمثابرة ومواصلة الجهد، هناك أبعاد مختلفة لتسليم مواثيق الجهود للأجيال المقبلة لحمل الرسالة واكمال المسيرة أعاننا الله – سبحانه – لتقديم الافضل بكل ما نملك للوطن والابناء ونسأل الله – سبحانه – أن يبارك جهود الجميع.

السيرة الذاتية

* نائب الرئيس التنفيذي لصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة.
* سيدة أعمال.
* عضو مجلس ادارة في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية (الدورة السابقة).
* عضو الهيئة الاستشارية للتنمية لإمارة مكة المكرمة.
* عضوة الهيئة الاستشارية للمنتديات الشبابية بوزارة الخارجية.
* أمين عام مركز الأميرة جواهر بنت نايف لأبحاث وتطوير المرأة.
* الرئيس التنفيذي لمركز الأمير محمد بن فهد لإعداد القيادات الشابة.
* عضو مجلس أمناء -مجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية.
* عضو لجنة عمل واستثمار المرأة بالمدن الصناعية – وزارة التجارة والصناعة.
* عضو اللجنة الاستشارية لجائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز للمرأة السعودية المتميزة.

المؤهلات العلمية
* ماجستير إدارة أعمال - تخصص مزدوج - تطوير الموارد البشرية والتسويق الخدمي.
* ماجستير في ريادة الأعمال.
* دبلوم عالٍ في تصميم وصيانة المواقع الالكترونية.
* دبلوم عالٍ في تقنية المعلومات.
* بكالوريوس لغة انجليزية.
شهادات دولية
* حاصلة على شهادة وترخيص دولي كمستشار معتمد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
* حاصلة على شهادة وترخيص دولي كمدرب مدربين معتمد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
التركي: هناء مثقفة وشجاعة
يقول خالد التركي رجل الاعمال ومهتم بالتنمية البشرية أن شخصية هناء الزهير تتميز بأنها مثقفة وذكية وشجاعة جداً، فنجاحها يعود إلى عدة أسباب إلا أن الطموح كان أهم تلك الاسباب على الاطلاق فعلى الرغم من انشغالها كزوجة وأم ومديرة إلا أنها تابعت دراستها العليا في الجامعة، وذلك يدل على النجاح المبني على الطموح.
وأضاف أن النجاح له معايير كثيرة إلا أن هناء حصلت على دعم زوجها الذي كان يساند نجاحها، كما حصلت على نصيب جيد من الأشخاص الذين ساعدوها على أعمالها وممارسة نشاطاتها وكان لذلك أثر كبير في حياتها، خاصة مع توفر صفات الطموح والذكاء في شخصيتها حتى حققت هذا النجاح، ومن خلال تجربة التعليم وتنمية الموارد البشرية التي خاضتها، فالتعليم يعد من أهم المقومات التي يساعد المرأة على النجاح وبناء شخصيتها خاصة حينما يوجه التعليم لبناء الشخصية وبناء الثقة بالنفس والشجاعة والطموح وهي مجمل من الصفات تميزت بها، وكذلك للمجتمع الذي يجب أن يدعم المرأة نحو النجاح.

خطأ طبي يصيب امرأة بالشلل.. والمستشفى يرفض استقبالها

الغامدي: لجنة علمية لدراسة القضية وإعداد تقرير متكامل عنها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/674835

صهيب الفقيه - جدة تصوير - إبراهيم عسيري
اتهم مواطن أحد المستشفيات الخاصة بجدة بتسببه في إصابة والدته بالشلل مؤكدًا اعتراف الطبيب المعالج بخطئه مبديًا استعداده الكامل لعلاجها على نفقته الخاصة بالخارج ولكن «عبثًا « فشلت كل المحاولات فى استعادة عافية والدته التي سرقها الإهمال والعبث، فيما قال المتحدث الإعلامي لصحة جدة عبدالله الغامدي: إنه قد تمّ التحفظ على ملف المريضة وتشكيل لجنة علمية استشارية تتكون من استشاري جراحة عظام واستشاري جراحة مخ وأعصاب وفي حال أنه اتضح وجود خطأ طبي أو تقصير أو إهمال سيتم رفع كامل أوراق القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية بمنطقة مكة المكرمة.
وتعود تفاصيل القضية كما رواها خالد الكوفي ابن المريضة في حديثه لـ»المدينة»: قدمت بوالدتي إلى المستشفى بعد أن كانت تعاني من آلام خلف رقبتها، وكنت في وقت سابق قد تنقلت بين عدة مستشفيات في مدينة جدة ليوضّح التشخيص أنها حالة انزلاق غضروفي وأنه لا بد من عملية جراحية لحل تلك المشكلة. ولكن بعد قدومي إلى المستشفى الخاص

أوضح الطبيب أنه لا حاجة لإجراء عملية جراحية، الأمر الذي شجّعنا على إدخالها على الفور للعلاج لنفاجأ بعد مرور يومين من تنويمها بأن الطبيب يقول: لا بد من إجراء عملية. ليصبح الأمر أشبه ما يكون باستدراج للمريض والمراجعين !!. و بعد الموافقة على العملية وإجرائها أصيبت بشلل كامل. فبعد دخولها إلى المستشفى على قدميها خرجت وهي على الكرسي المتحرك !!. مضيفًا أنه بعد شعور الطبيب بخطئه، قام بإصدار خطاب بتحمّله كافة تكاليف العلاج في الخارج. حيث قام بتحويل والدتي إلى أحد المستشفيات بجمهورية التشيك و بعد جلسة علاج استمرت مدة تجاوزت الشهر أكدت الفحوصات أنه لا يوجد علاج لهذه الحالة، وعند عودتنا إلى مدينة جدة وتحديدًا إلى نفس المستشفى إذ يرفض استلام الحالة عند وصولها !!.من جانبه قال المدير الإداري بالمستشفى صالح الحسيكي لـ:»المدينة»: إنّ المدير الطبي في إجازة.. وعند الاستفسار هل ما إذا كان صحيحًا بأن المستشفى رفض استلام الحالة بعد عودتها، أبدى استغرابه من الأمر مبررًا ذلك بعدم علمه وأنه لم تردهم أي شكوى في هذا الاختصاص، وبسؤال»المدينة» للمتحدث الإعلامي لصحة جدة عبدالله الغامدي قال: إنه قد تمّ التحفظ على ملف المريضة وتشكيل لجنة علمية استشارية تتكون من استشاري جراحة عظام واستشاري جراحة مخ وأعصاب. فيما ستتم دراسة القضية من قبل اللجنة وإعداد تقرير متكامل عنها. وفي حال أنه اتضح وجود خطأ طبي أو تقصير أو إهمال سيتم رفع كامل أوراق القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية بمنطقة مكة المكرمة للبتّ في هذه القضية واتخاذ ما يلزم. مشيرًا إلى أنه سيتم موافاتنا بالنتائج بعد الانتهاء من دراستها من قبل اللجنة الاستشارية.

القضية في سطور

- الطبيب يصنف الحالة بانزلاق غضروفي
- يؤكد لا حاجة للجراحة.. ومن بعد يعجل بإجراء الجراحة الخاطئة !!
- يعترف بخطئه ويبدي استعداده لتحمل العلاج على نفقته خارجيا
- المريضة تسافر لعدة بلدان والحالة لاعلاج لها
- الصحة تشكل لجنة علمية استشارية لدراسة القضية وإعداد تقرير عنها
- إحالة القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية حال ثبوت الخطأ

السلطان:11 ركيزة لتطوير التعليم وإنهاء البطالة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/674819

عبدالله المانع – الدمام

أكد مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران الدكتور خالد بن صالح السلطان أن أهمية رؤية 2030 تنطلق من أنها حشدت قدرات وإمكانات الوطن وأبنائه لمواجهة التحديات التي رصدتها بشفافية والاستفادة من الفرص بالشكل الذي سيحقق مستقبلًا أفضل للوطن وأبنائه مع التمسك بعقيدتنا السامية والمحافظة على أصالة مجتمعنا وثوابته. ووضعت 11 ركيزة لتطوير التعليم وانهاء البطالة.

وبين السلطان أن هذه الرؤية تمثل نقلة نوعية تجيب على أسئلة الحاضر وتواجه تحديات المستقبل، وتسير بوطننا الكريم إلى آفاق أوسع وأرحب من التطوير والازدهار، كما تعبر عن طموحات المواطن وقدرات الوطن، مشيرًا إلى أن ما تحمله الرؤية من أهداف طموحة ستتحقق بارتكازها على مكامن القوة في المملكة.

ونوّه باعتماد الرؤية على ثلاثة محاور، وهي الموقع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، مشيرًا إلى أن تكامل هذه المحاور سيعظم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

وقال مدير الجامعة: إننا جميعًا شركاء في تنفيذ هذه الرؤية الطموحة وسنعمل معًا لتحقيق أهدافها الطموحة.

10 ضوابط حاسمة لمنع حوادث "النقل المدرسي"

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 رجب 1437هـ - 30 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/674657

سعيد عبدالله الزهراني ـ الطائف

وضعت وزارة التعليم 10 ضوابط حاسمة تلزم بها المدارس الأهلية، والحكومية؛ من أجل منع حوادث «النقل المدرسي»، وتوفير الأمن المتكامل للطلاب، والطالبات، والحفاظ على سلامتهم.

وشملت البنود ما يلي:

- إلزام شركات النقل العامة والخاصة بتوفير مشرفين بكل حافلة مدرسية.
- الالتزام بتوفير متطلبات السلامة داخل الحافلات المدرسية.
- التأكد من أهلية سائقي الحافلات النظامية، من حيث نظامية الإقامة، والرخص المؤهلة لقيادة الحافلات.
- أن يتفقد السائق مقاعد الحافلة بعد توصيل الطلاب والطالبات من وإلى المدرسة قبل إيقافها في المكان المعد للوقوف، ووضع لوحة مكتوب عليها (الحافلة خالية من الطلاب).
- إلزام إدارة المدرسة بمتابعة المشرفين على الحافلات.
- تحمل شركة ومتعهد النقل مسؤولية أي حوادث تقع أثناء نقل الطلاب من وإلى المدارس.
- توقيع عقوبات رادعة على المدارس الأهلية في حالة وقوع حوادث في النقل المدرسي الخاص بها.
- إلزام المدارس المدرجة في النقل المدرسي، والمدارس الأهلية، بإعداد برامج توعوية للطلاب حول سلامة النقل المدرسي، وكذلك تأهيل وتدريب السائقين.
- إلزام إدارات التعليم في المناطق والمحافظات بعقد لقاءات مع شركات النقل للتأكيد على أهمية تطبيق أعلى معايير السلامة.
- الاجتماع بقيادات المدارس للتأكيد على أهمية الالتزام بقواعد الأمن والسلامة في المدارس ووسائل النقل.

إصابة طالب ابتدائي ونقله للمستشفى بعد تعرضه لاعتداء معلم بسيهات

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 رجب 1437هـ - 30 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/674688

عبدالله الزهراني – الدمام

أصيب أول أمس طالب بكدمات في جسده جراء حالة عنف مارسها عليه أحد مدرسي مدارس سيهات الابتدائية، مما استدعى إسعافه ونقل إلى مستشفى الدمام المركزي. واستقبل البرج الطبي الطفل الذي يدرس في الصف الرابع الابتدائي، وحصل والد الطفل حسن علي على تقرير طبي أفاد بأن ابنه تعرض للعنف في المدرسة من قبل المعلم. وقال والد الطفل إن ابنه تعرض للعنف داخل المدرسة، مشيرًا إلى أنه تفاجأ بتلقيه اتصالًا من المدرسة يطلب حضوره، وما إن وصل حتى تبيَّن أن ابنه تعرض للضرب المبرح والعنف من قبل أحد المعلمين في المدرسة، ما استدعى التوجه به على الفور

لمستشفى الدمام المركزي؛ حيث تم إسعافه، وإجراء فحوصات طبية له. ووفقًا للتقرير الطبي فهناك آثار عنف في رأس الطفل الذي تلقى ضربات عدة، وكشف التقرير طبيعة الإصابة التي يعانيها الطالب.
«المدينة» تواصلت مع الناطق الإعلامي للإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية سعيد الباحص الذي أكد بأنه جاري التحقق من حادثة الاعتداء على طالب مدرسة ابن خلدون الابتدائية في سيهات من قبل أحد المعلمين الخميس الماضي.
وقال الباحص يجري التحقق من هذه الحالة وفق الإجراءات المتبعة المعمول بها في مثل هذه الحالات.

إلزام شركات الاستقدام بخطة للإيواء وتوفير البديل وضمان بنكي 10 ٪

التعديلات الجديدة تشترط 100 مليون ريال للخدمات العامة و20 مليونا لـ "المنزلية"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/674860

سعيد الزهراني – الطائف
أجرت وزارة العمل، تعديلات جذرية على نظام شركات ومكاتب الاستقدام، تتضمن ضرورة ألا يقل رأسمال المال عن 100 مليون في حالة التوسط في استقدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية العامة، و 20 مليون ريال للترخيص بممارسة نشاط التوسط، وتقديم خدمات العمالة المنزلية فقط الرجالية والنسائية، كما اشترطت الضوابط الزام الشركات بتقديم خطة لايواء العمالة وضمان بنكي قدره 10% عند بدء ممارسة النشاط، وألزمت الضوابط شركات الاستقدام بالمسؤولية عن العمالة لمدة 90 يوما من تاريخ الاستقدام وتوفير البديل في حال ثبوت عدم صلاحيته، كما يحق للشركات الحسم من أجر العامل مقابل الغرامات التى توقع عليه، فيما يحق للوزارة ايقاف الخدمات عن الشركات التى تتجاوز مخالفاتها 50% من قيمة الضمان، وتلتزم الشركات ايضا بالتأكد من تدريب العامل وفحصه امنيا وطبيا، ويشترط أن تكون الشركة مساهمة مقفلة، مكونة من خمسة شركاء سعوديين على الأقل.
واعتمد وزير العمل الدكتور مفرح الحقباني الضوابط الجديدة بهدف ضبط الأداء، ومنع التجاوزات، وتم منح الجهات المخاطبة بالتعديلات، من شركات ومكاتب قائمة بالفعل، فرصة 6 شهور؛ لاتخاذ ما يلزم للتطبيق، فيما تلتزم الشركات والمكاتب الجديدة، بالعمل فورا وفق الأوضاع المعدلة، وفيما يلي التنظيم الجديد:
5 شركاء سعوديين على الاقل شرط لتأسيس الشركات
تمارس شركة الاستقدام عملها من خلال الترخيص لأي من النشاطين التاليين:
• نشاط التوسط في استقدام العمالة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات العمالية العامة، والعمالة المنزلية، الرجالية والنسائية.
• نشاط التوسط في استقدام العمالة، بالإضافة إلى تقديم خدمات العمالة المنزلية فقط الرجالية والنسائية.
يجوز بقرار من الوزير، وفق شروط وإجراءات تضعها الوزارة، منح كل أو بعض شركات الاستقدام صلاحية التوسط في نقل خدمات العمالة.
يشترط للحصول على ترخيص شركة الاستقدام، لممارسة أي من النشاطين المنصوص عليهما في هذه الضوابط، ما يأتي:
1. أن تكون شركة مساهمة مقفلة، مكونة من خمسة شركاء سعوديين على الأقل.

2. ألا يكون قد سبق الحكم على أحد الشركاء الطبيعيين في جريمة مخلة بالشرف أوالأمانة، أو أي من المخالفات المتعلقة بالأحكام المنظمة لحماية الطفولة، أو مكافحة الاتجار بالأشخاص ؛ ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
3. ألا يكون قد سبق للشريك الطبيعي الحصول على ترخيص مكتب استقدام، أو كان أحد الشركاء في شركة لمزاولة أي من الأنشطة الواردة في هذه الضوابط، أو كان شريكًا في شركة شريكة -بصفتها الاعتبارية- في شركة استقدام وألغي الترخيص بقرار أو حكم قضائي؛ كجزاءٍ استنادا لهذه الضوابط أو أي نظام آخر، وذلك خلال خمس سنوات من إيقاع الجزاء.
4. أن يكون رأسمال الشركة مملوكًا بالكامل لأشخاص سعوديين.
100 مليون ريال للخدمات العمالية العامة و20 للمنزلية
أ- يشترط 100 مليون ريال حال الترخيص للشركة بممارسة نشاط التوسط في استقدام العمالة بالإضافة إلى تقديم الخدمات العمالية العامة والعمالة المنزلية الرجالية والنسائية.
ب- 20 مليون ريال حال الترخيص لها بممارسة نشاط التوسط في استقدام العمالة، بالإضافة إلى تقديم خدمات العمالة المنزلية فقط الرجالية والنسائية.
- يجب الحصول على الموافقة المبدئية من الوزارة؛ لتأسيس شركة استقدام مرفقا به الوثائق التالية:
• مشروع عقد تأسيس الشركة.
• دراسة جدوى اقتصادية للشركة معدة من مكتب استشاري مرخص له، على أن تتضمن عدد فروع الشركة المزمع افتتاحها، بحيث لا تقل عن فرعين في كل منطقة إدارية، وفقا للشروط والمواصفات التي تضعها الوزارة.
• خطة عمل السنوات الخمس الأولى للشركة.
• خطة الشركة لإيواء العمالة التي يتم استقدامها لتقديم خدماتها العمالية في كل منطقة إدارية.
• خطة توظيف السعوديين، وتأهيلهم، وتدريبهم للعمل في الشركة.
• تقديم ضمان بنكي ابتدائي باسم مُقدم الطلب كأحد الشركاء بما يعادل 2% من رأسمال الشركة، غير قابل للإلغاء من أحد البنوك المحلية، وفقا للنموذج المعتمد من الوزارة، على أن يكون ساري المفعول لمدة تحددها الوزارة، وقابلا للتجديد تلقائيا.
يجب على الشركة تعيين مدير بعد موافقة الوزارة، على أن تتوفر فيه الشروط التالية:
• 10 % ضمان بنكي من رأسمال الشركة
• يشترط تقديم ضمان بنكي نهائي من الشركة بما يعادل 10 % من رأسمال الشركة، غير قابل للإلغاء من أحد البنوك المحلية، وفقا للنموذج المعتمد من قبل الوزارة.
• يجب أن تمارس الشركة نشاطها المرخص لها به، خلال مدة أقصاها 12 شهرا من تاريخ حصولها على الترخيص، على أن تتخذ الإجراءات التالية:
1 - إنشاء موقع الكتروني تفاعلي ؛ وفق الضوابط التي تحددها الوزارة؛ خلال مدة أقصاها مائة وعشرون يومًا من تاريخ صدور الترخيص.
2 - الربط الآلي مع الوزارة والجهات ذات العلاقة، خلال مدة أقصاها مائة وعشرون يومًا من تاريخ صدور الترخيص، وذلك من خلال اعتماد نظام وآلية إلكترونية، وقاعدة بيانات تتضمن السجلات الالكترونية التي تطلبها الوزارة.
3 - تخصيص أو إنشاء مركز اتصال وقنوات لاستقبال الشكاوى من العمالة، أو أصحاب العمل، أو العملاء وفق المعايير التي تحددها الوزارة.
4 - افتتاح الفروع، وفقا للخطة الزمنية.
5 - تأمين إسكان لإيواء العمالة؛ مع مراعاة تناسب الطاقة الاستيعابية للسكن مع عدد العاملين من كل جنس، على ألا تقل نسبة الطاقة الاستيعابية عن (10%) من عدد التأشيرات الممنوحة للشركة، وذلك وفقًا للضوابط التي تعتمدها الوزارة.
6 شهور لممارسة النشاط بعد الترخيص
يمارس مكتب الاستقدام عمله من خلال الترخيص لأحد النشاطين التاليين:
نشاط التوسط في استقدام العمالة العامة، والعمالة المنزلية (الرجالية والنسائية).
نشاط التوسط في استقدام العمالة المنزلية فقط (الرجالية والنسائية).
وجوز بقرار من الوزير، وفق شروط، وإجراءات تضعها الوزارة منح كل، أو بعض مكاتب الاستقدام، صلاحية تقديم خدمات العمالة المنزلية للغير، بما يتناسب مع قيمة الضمان البنكي المقدم من المكتب، ويجوز بقرار من الوزير تحديد عدد التأشيرات التي يمكن للمكتب التوسط في استقدامها، كما يجوز للمكتب زيادة هذه الأعداد عن العدد المحدد برفع قيمة الضمان البنكي وفق النسب، والضوابط التي تضعها الوزارة، ويشترط في صاحب المكتب ـ مُقدم الطلب ـ ما يلي:
1. أن يكون سعودي الجنسية.

2. ألا يقل عمره عن 25 عاما.
3. أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي، أومؤهل ثانوي مع خدمة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات، ويجوز احتساب الفترات الزمنية للحصول على أي مؤهل بعد الثانوية العامة من سنوات الخدمة العملية.
4. ألا يكون حاصلًا على ترخيص مكتب استقدام آخر ساري المفعول.
5. ألا يكون قد ثبت عليه ممارسة أي من أنشطة هذه الضوابط دون ترخيص.
6. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أوالأمانة، أو أي من المخالفات المتعلقة بالأحكام المنظمة لحماية الطفولة، أومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
7. ألا يكون قد سبق له الحصول على ترخيص بصفة مستقلة أوكان أحد الشركاء في شركة لمزاولة أي من الأنشطة الواردة في هذه الضوابط.
750 ألف ريال حد أدنى للضمان
- تقديم ضمان بنكي غير قابل للإلغاء من أحد البنوك المحلية، وفقًا للنموذج المعتمد من الوزارة، بحيث تكون قيمته كالتالي:
أ- ضمان بنكي لا تقل قيمته عن 750.000 ريال، إذا كان النشاط المطلوب الترخيص له التوسط في استقدام العمالة العامة، والعمالة المنزلية الرجالية والنسائية.
ب - ضمان بنكي لا تقل قيمته عن 450.000 ريال، إذا كان النشاط المطلوب الترخيص له التوسط في استقدام العمالة المنزلية فقط الرجالية والنسائية.
ج- يجب أن يمارس المكتب نشاطه المرخص له به خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ حصوله على الترخيص.
عقدان لتحديد أطر العلاقة بين الشركات وأصحاب العمل
تكون ممارسة نشاط التوسط في استقدام العمالة بإبرام المرخص له مع صاحب العمل -حسب مقتضى الحال- أحد العقدين التاليين:
1. عقدًا يسمى «عقد التوسط في استقدام العمالة».
2. عقدًا يسمى «عقد التوسط في استقدام العمالة المنزلية».
وذلك وفقا للنموذج المعدّ من الوزارة، والذي تحدد فيه التزامات الطرفين، وحقوقهما، والعدد المطلوب من العمالة، والمهن التي ينتمون إليها، ومؤهلاتهم، وخبراتهم، وأجورهم، وفترة تجربة العامل، والمدة الزمنية المطلوبة للاستقدام، وغرامات التأخير، وأي شرط آخر يتفق عليه الطرفان.
سومات من أجر العامل مقابل الغرامات
يقوم المرخص له بممارسة تقديم الخدمات العمالية؛ وفقًا للإجراءات التالية:
1 - التقدم للوزارة بطلب للحصول على تأشيرات لاستقدام العمالة؛ لتقديم الخدمات العمالية.
2 - اختيار العمال مراعيًا توفر التخصصات المهنية، أو العلمية، أو الخبرة العملية المتوافقة مع المهن التي استقدموا لمزاولتها.
3 - إبرام عقد عمل مع العامل، ينص فيه على ما يلي:
أ. حق المرخص له في تقديم خدمات العامل لعملائه، دون اعتراض من العامل.
ب. حق المرخص له في الحسم من أجر العامل مقابل الغرامات، والحسومات.
ج. التزام العامل باللوائح، والقواعد المنظمة للعمل لدى عملاء المرخص له، المتعلقة بتحديد أساليب العمل، وأوقاته، وفترات الإجازات، وغير ذلك.
د. التزام العامل بعدم القيام بأي عمل لدى عملاء المرخص له، لا تقتضيه مهنته.
وتنشأ بموجب هذا العقد علاقة تعاقدية بين المرخص له، والعامل بحيث يكون المرخص له مسؤولًا عن تسديد كافة حقوق العامل..
4 - يبرم المرخص له مع العميل -حسب مقتضى الحال- أحد العقدين التاليين:
أ- «عقد تقديم الخدمات العمالية».
ب- «عقد تقديم الخدمات العمالية المنزلية».
وذلك وفقًا للنموذج المعدّ من الوزارة، على أن يتضمن العقد ما يلي:
أ- عدد العمال، ووظائفهم، ومؤهلاتهم، وخبراتهم في العمل الذي يُطلَبون من أجله.

ب- حق العميل بأن يطلب من المرخص له استبدال العمال المقدمة خدماتهم بعمال آخرين يملكون نفس المؤهلات، والخبرات الضرورية.
ج. مدة العقد لتقديم الخدمات.
د. المقابل المالي الذي يحصل عليه المرخص له لقاء تقديم خدمات العمالة.
ولا يجوز للمرخص له تشغيل عمالة تقديم الخدمات العمالية من فئة معينة، أو مهنة معينة لعمل فئة أخرى، أو مهنة أخرى إلا بموافقة الوزارة.
يجب على المرخص له قبل قدوم العامل المستقدم إلى المملكة؛ التحقق من الإجراءات التالية:
1 - تدريب العامل على العمل المطلوب منه، وتوعيته بالتزاماته، وحقوقه، وكل ما يتعلق بطبيعة العادات والتقاليد، وظروف المعيشة، والأنظمة المعمول بها في المملكة.
2 - إجراء فحص طبي شامل للعامل، للتأكد من أنه لائق صحيًا؛ وفق المعايير المرعية، ولا يعاني من أي مرض مزمن، أومعدٍ، وأن يكون خاليًا من العاهات الجسمية، وغير ذلك من الأمراض التي من شأنها أن تمنعه من العمل، أو تضر بصاحب العمل، أو بتابعيه.
3 - إجراء فحص أمني للعامل من الجهات الرسمية المختصة في بلده، للتأكد من خلوه من السوابق الجنائية. يجوز للوزارة أن توقف الخدمات المقدمة للمرخص له من الوزارة، ومن الجهات ذات العلاقة، أو تسحب من الضمان البنكي المقدم منه أي مبالغ مالية لسداد التزاماته، أو كلاهما معا، وذلك بعد منحه مهلة مدتها خمسة عشر يومًا من تاريخ إبلاغه بالوفاء بتلك الالتزامات. إذا زاد عدد الشكاوى القائمة ضد المرخص له عن النسبة التي تحددها الوزارة، أو تجاوزت قيمتها نسبة (50%) من قيمة الضمان البنكي المقدم منه، جاز للوزارة إيقاف الخدمات المقدمة له منها، ومن الجهات ذات العلاقة، والامتناع عن تجديد الترخيص عند انتهاء مدته.

بعد عامين من الدراسة والمراجعة في لجنة خاصة.. يناقش في الشورى خلال أسبوعين

نظام حماية المال العام: عقوبات متدرجة وفقا لمستوى الجرم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160501/Con20160501837201.htm

محمد الغامدي (الرياض)
بعد عامين من الدراسة والمراجعة، خرج نظام حماية المال العام من اللجنة الخاصة في مجلس الشورى المكلفة بدراسته، ليصبح على طاولة أعضاء المجلس، إذ تم رفعه للأمانة العامة تمهيدا لمناقشته والتصويت عليه خلال أسبوعين، قبل رفعه للمقام السامي.
وأوضح رئيس اللجنة الخاصة الدكتور سعيد الشيخ لـ«عكاظ» أن النظام يهدف لحماية المال العام والتصرف فيه وفق الأنظمة المختصة، وتجريم الاعتداء عليه وتحديد العقوبات على حالات الاعتداءات المختلفة، لافتا إلى أن النظام جاء في 18 مادة إلا أن اللجنة الخاصة زادت مواده لتصبح 29 مادة، بحيث لا يقتصر على الجانب الجزائي، بل يشمل الجانب الوقائي في حماية المال العام.
وبين الشيخ أن النظام تضمن درجات مختلفة من الاعتداء على المال العام والاختلاس والاستيلاء والإهمال، وجاءت العقوبات كذلك متدرجة وفقا لمستوى الجرم مع التمييز بين فعل الجرم والشروع في فعله لحالات الاختلاس والاستيلاء والإهمال.

وأشار إلى أن اللجنة الخاصة ضمنت مادة لإقرار الذمة المالية لعدد من المناصب الإدارية والعدلية وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات التي تمتلك الدولة حصة لا تقل عن 25% في ملكيتها.
وفي ما يتعلق بمساءلة الموظف العام، أفاد الشيخ أن اللجنة أدرجت مادة تتعلق بالتحري وجمع الاستدلالات بما يؤكد الشبهات، وذلك حماية لسمعة الموظف قبل مساءلته، لافتا إلى أن النظام حدد جهة التبليغ في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، ومن ثم جهة الضبط لدى المباحث الإدارية، ثم جهة التحقيق لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، وانتهاء بالفصل في الدعاوى لدى المحكمه الجزائية.
يذكر أن مشروع النظام المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى، تعثر تمريره، وأحيل إلى لجنة خاصة لدراسته من جديد، رغم مطالبات ديوان المراقبة العامة المتكررة به، وشكواه المتكررة من استمرار العديد من الجهات المشمولة برقابته في ارتكاب مخالفات وتجاوزات مالية، وعدم معالجتها لهذه التجاوزات، بل وتكرارها، مما أشغله بمتابعتها، واضطراره إلى إدراجها في تقاريره سنة بعد أخرى على مدى 15 عاما منذ 1422، وترتب على ذلك الحد من قدرته على التوسع في عمليات المراجعة المالية والرقابة على الأداء.

عضو في المجلس أكد أن إشكالات الصحة متعددة

• توجيهات عليا" بدراسة ملف التأمين الطبي.. وإدراجه في الشورى قريباً

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 رجب 1437هـ - 30 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160430/Con20160430836906.htm

محمد مكي (الرياض)
كشف عضو اللجنة الصحية في مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي لـ «عكاظ»، أن جهات عليا وجهت بدراسة ملف التأمين الطبي، لافتا إلى تشكيل لجان لدراسته والرفع به لإدراجه في الشورى في المرحلة القادمة لمناقشته.
وبين أن المجلس يدرس تقريرا حول إشكالات «الصحة»، موضحا أنها إشكالات كثيرة ومتزايدة وتحتاج إلى تقويم واستطلاع مقتضيات التحول الوطني حولها، في ضوء رؤية المملكة 2030.
وأضاف: «بالنظر لخصوصية الخدمة الصحية المقدمة، اقتضى الأمر وضع لوائح تنظيمية وتنفيذية وتشريعية لضبط المكونات الإنشائية والتجهيزات والخدمة الصحية في مختلف أوجهها، وذلك وفقا لما يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز من اهتمام أساسي بالصحة، كونها مرتبطة بشكل مباشر بحياة الإنسان، مؤكدا أنه سيتم طرح الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بهذه الإشكالات على وزير الصحة المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح في الأسبوع القادم.
وزاد الحازمي «إن المريض لا يزال يعاني من ضعف الرعاية الصحية التي لم يتم إيجاد حل لها حتى الآن، خصوصا ما يتعلق بالمشكلة المزمنة عدم توفير السرير، في ظل نقص وعجز في الكوادر المتخصصة في المناطق التي لا تتوفر فيها مستشفيات تخصصية، ما يضطر المرضى للانتقال للمدن الكبرى من أجل الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، رغم أن عملية التحويل تتطلب إجراءات مشددة، ما دفع بعضهم للاستعانة بوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في نشر معاناتهم وتسهيل إجراءات تحويلهم إلى مستشفيات أخرى وتوفير الأسرة لهم»، مؤكدا ضرورة التزام الوزارة بتقديم الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الطبية لمحتاجيها وفقا للأعراف الطبية والأنظمة واللوائح المتبعة حيال علاج الحالات المرضية، والتشديد على تقدير وضع المريض وبذل قصارى جهودها لتحقيق رغبته في العلاج.

وأردف أن إشكالات الوزارة لم تتوقف عند نقص السعة السريرية فقط، بل تجاوزت إلى عدم توفر عناصر الرعاية، بما في ذلك ضعف الرعاية الصحية ومقتضيات السلامة، والتدريب على إخلاء المرضى في حالات الطوارئ، إضافة للبنى التحتية والمكونات الإنشائية حسب ما يمليه الغرض الخدمي الصحي، وما يحتمه من اشتراطات إدارية وفنية، بما في ذلك سهولة الوصول إلى المستشفى، وكذلك معايير المكونات التجهيزية، فضلا عن متطلبات التشغيل والصيانة، وعناصر الخدمة من قوى بشرية مؤهلة ومعدات وأجهزة لازمة لأداء الخدمة - كما ونوعا - إلى جانب تطبيق معايير وآداب الخدمة والالتزام بأخلاقياتها.

الوزارة" تطالب برفع طلبات النقل لذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 رجب 1437هـ - 30 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160430/Con20160430836933.htm

عبدالله القرني (الرياض)
طالبت اللجنة المركزية لنقل المعلمين والمعلمات ذوي الظروف الخاصة بوزارة التعليم، بسرعة رفع جميع الطلبات المستوفية للضوابط والشروط إلى اللجنة في موعد أقصاه يوم الاثنين 25 من الشهر الجاري، وذلك نظرا لإغلاق النظام بتاريخ 26 منه إلى حين صدور حركة النقل الخارجي للعام الدراسي 1437/1436.
وسيعاد فتح النظام مرة أخرى بعد الانتهاء من حركة النقل الخارجي.
وأكدت اللجنة سرعة رفع جميع الطلبات المستوفية للضوابط والشروط فقط عبر موقع نظام عين لخدمة المعلم والمعلمة إلى اللجنة الفرعية بإدارات التعليم ليتسنى للجنة دراسة الطلبات ورفعها إلى اللجنة المركزية في الموعد المحدد.

75٪ من السعوديين يتملكون مساكن خلال5 سنوات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=262022&CategoryID=2

الرياض: عبدالله الغنمي
فيما كشفت وزارة الإسكان عزمها على تمليك 75% من المواطنين السكن لتستفيد من هذا الإجراء أكثر من 1.5 مليون أسرة بعدد 230 ألف عائلة، أكدت على تخفيض مدة الانتظار من 15 سنة إلى 5 سنوات لتملك السكن، مشيرة إلى أنها ستختصر الزمن للحصول على رخصة بناء، وذلك في غضون شهرين بدلا من سنتين، حيث وضعت الوزارة تاريخا زمنيا لذلك وتحديدا في 2020.
67 مشروعا سكنيا
وفقا لتقارير، فان الوزارة تعمل حاليا على 67 مشروعا سكنيا، وتسابق الزمن لإنهائها إضافة إلى العمل على بناء أكثر من 66 ألف وحدة سكنية حاليا وتصميم 120 مشروعا جديدا بما يوفر 162 ألف وحدة سكنية.
واعترفت وزارة الإسكان بأن عددا من المواطنين لا يستطيعون تحمل نفقات شراء منازل خاصة بهم، ملمحة في الوقت ذاته إلى أن المملكة لا تزال تشهد نقصا كبيرا في الوحدات السكنية الميسورة، قائلة "إنها تسعى لتوفير السكن للأسر التي يقل دخلها عن 6 آلاف ريال، وأن عدد تلك الأسر وصل لـ 230 ألف أسرة"، إضافة إلى تأسيس برنامج للإسكان بهدف زيادة حصة تمويل تملك السكن عن طريق القروض العقارية من 3% في عام 2015 إلى 25% بعد أربع سنوات تقريبا في 2019.

توزيع 100 ألف وحدة
قالت الوزارة في تقاريرها إنها تسعى في الفترة المقبلة إلى توفير عدد كبير من الوحدات بأسعار معقولة، وذلك من خلال تطوير وتوزيع حوالي 100 ألف وحدة سكنية خلال العام الجاري، إضافة إلى توفير 300 ألف وحدة سكنية في السنوات المقبلة.
وأوضحت الوزارة سعيها لاستغلال الأراضي غير المستخدمة من أجل زيادة المساحات المناسبة لإقامة مشاريع سكنية من خلال فرض الرسوم على الأراضي غير المستغلة في المناطق الحضرية التي يمكن الاستفادة منها في مشاريع الإسكان، وتحويل العائدات المالية من الرسوم إلى برامج الإسكان التي تدعمها الحكومة.
إجراءات رخص البناء
تسعى الوزارة إلى تسريع إجراءات حصول شركات الإسكان على رخصة البناء، وذلك بتأسيس مركز متكامل لتقديم الخدمات لشركات الإسكان إضافة إلى اختصار الوقت اللازم لإصدار رخصة البناء من حوالي ستة أشهر إلى شهرين فقط، حيث أكدت الوزارة أن رخصة البناء والوقت المستغرق للحصول عليها سيتم في العام الحالي الانتهاء منهما، وذلك لتسهيل الإجراءات.

الحياة AL HAYAT

"الإسكان" تجهز 100 ألف منتج سكني للتخصيص والتسليم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15376881

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة الإسكان أمس (الأحد) جاهزية 100 ألف منتج سكني للتخصيص والتسليم، تشمل شققاً، وأراضي، وفللاً، إضافة إلى حلول تمويلية تلبّي حاجة المواطنين، موزعة على 100 ألف أسرة في جميع مناطق المملكة، وتستهدف المستحقين ممن تقدّموا عبر بوابة الدعم السكني (إسكان)، فيما ستنطلق عمليات التخصيص ابتداء من شهر شعبان المقبل، وتتواصل على مدى عام كامل بمتوسط تخصيص يصل إلى نحو 8 آلاف منتج سكني في كل شهر.
وأكدت الوزارة في بيان أصدرته أمس، أن «جميع مناطق المملكة كان لها نصيب وافر من المنتجات السكنية وفقاً لقوائم المستحقين للدعم السكني»، مبيّنة أن هذا البرنامج يأتي «تماشياً مع الرؤية السعودية 2030، التي أكدت أهمية رفع نسبة تملّك المواطنين للسكن المناسب». ولفتت الوزارة إلى أن المتقدّم عبر بوابة «إسكان» سيمرّ في مراحل أساسية للحصول على منتج الدعم السكني، وتبدأ بمرحلة الطلب والتسجيل، وذلك من طريق «إسكان»، تليها مرحلة الاستحقاق والأولوية بعد اكتمال تقديم الطلب وتلقيه، وتبدأ مرحلة التحقق من صحة البيانات المدرجة في الطلب من طريق تدقيقها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، ثم يتم تطبيق شروط استحقاق الدعم السكني المنصوص عليها في تنظيم الدعم السكني ولائحته التنفيذية على المتقدم وأفراد أسرته المدرجين في الطلب، وتراعي هذه الشروط اعتبارات العدالة والتوازن، ثم يتم إبلاغ المستحقين للدعم السكني بناء على آخر البيانات الموجودة لدى وزارة الإسكان من طريق إحدى القنوات التالية: الموقع الإلكتروني أو الرسائل النصيّة أو البريد الإلكتروني أو صندوق البريد.
وأشارت الوزارة إلى أنه يتم في مرحلة التخصيص تحديد ما هو المنتج الملائم لكل متقدم، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولوية في اختيار المتقدمين، إذ تخضع قائمة المستحقين لسلسلة إجراءات إلكترونية متعددة تمتاز بوضوحها وشفافيتها، تتضمن إعداد قوائم مستحقي أنواع الدعم السكني المختلفة، وتقسيم القوائم على مستوى المناطق والمدن والمحافظات، وإعداد القوائم لمستحقي منتجات الدعم السكني، وترتيب الأولويات في القوائم بناء على معايير السن وعدد أفراد الأسرة والحال الاجتماعية والصحية للمتقدم وأسرته، لتحديد الأجدر بالحصول على الدعم السكني المناسب. أما مرحلة التسليم، فهي المرحلة الأخيرة، التي يتمّ فيها توزيع المنتجات المخصصة، وتسلم الأوراق الأصلية من المستحقين للدعم السكني، والمعاينة، وتوقيع العقد، وتحديد دفعات الأقساط المالية، التي سيقوم بدفعها المستفيد، وتسلم المنتج الجاهز، أو التعاقد على المنتج تحت التجهيز من طريق برنامج البيع على الخريطة «وافي».

وأفادت الوزارة بأن المنتجات السكنية شملت فئات من المجتمع، مبيّنة أن غالبية الفئات المستفيدة، الذين استكملوا بياناتهم على بوابة الدعم السكني هم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذوي الدخل المتوسط فما دون، إضافة إلى الأسر التي تحوي رجلاً مع أبنائه، وأرملة أو مطلقة مع أبنائها، مشيرة إلى أنها حرصت على تهيئة هذه المنتجات السكنية لتلائم طبيعة حاجاتهم الخاصة، إضافة إلى أن التخصيص راعى أيضاً من هم فوق سن الأربعين من المتقدمين. وفي ما يتعلق بفئات المستحقين للدعم السكني، ذكرت وزارة الإسكان أن تحديدها يتم وفقاً لآلية الاستحقاق والأولوية وعدد نقاط الاستحقاق لكل متقدم، وفقاً للمعايير التي تشمل العمر والدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة وغيرها، إلى جانب توافر المنتجات السكنية في كل موقع، مؤكدة مراعاتها للحالات الاجتماعية المختلفة، مثل الأرامل والمطلقات وذوي الاحتياجات الخاصة انطلاقاً من رؤيتها في توفير السكن الملائم لجميع المواطنين بمختلف شرائحهم. وستقوم الوزارة خلال شهر شعبان المقبل، بتخصيص منتجات سكنية وتسليم مشاريع عدة، منها مشروع حفر الباطن، ومشروع الشنان، ومشروع رياض الخبراء، ومشروع بيش، ومشروع صامطة، ومشروع صبيا. في حين أن المنتجات السكنية في المشاريع الأخرى سيتم تخصيصها وتسليمها على مراحل شهرية، وسيتم إبلاغ المخصص لهم من طريق بوابة الدعم السكني «إسكان» والرسائل النصية حال تخصيص منتجات ملائمة لهم.

«آلية إلكترونية» لاعتماد مخططات الأراضي خلال 60 يوماً

اعتمدت وزارة الشؤون البلدية والقروية أخيراً آلية جديدة لاعتماد مخططات الأراضي إلكترونياً خلال فترة لا تتجاوز 60 يوماً، من دون الحاجة إلى أية معاملات ورقية أو مكاتبات للأمانات والمكاتب الاستشارية، وتهدف إلى زيادة المعروض من قطع الأراضي السكنية للمواطنين.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي أمس، أن الآلية الجديدة تم تصميمها واعتمادها على ضوء ما تم رصده من صعوبات ومعوقات في اعتماد مخططات الأراضي، خلال ورش العمل التي عقدت خصيصاً لهذا الغرض بالتنسيق مع أمانات المناطق والمحافظات والجهات كافة المعنية، إذ تم بحث أفضل السبل لمعالجتها في إطار برامج الوزارة للتحول لأنظمة الحكومة الإلكترونية في تقديم جميع خدماتها، مؤكدةً أن الآلية الجديدة لاعتماد المخططات تمكّن طالب الاعتماد من الحصول على وثيقة قانونية نظامية تخطيطية لتطوير وتنمية موقع المخطط بما ينسجم مع الأنظمة والتعليمات كافة، وبما يضمن حقوق مطوري المخططات والملاك والسكان والجهات الحكومية الخدمية كافة.

وبينت الوزارة أن الآلية الإلكترونية تضمنت إنشاء وحدة مركزية لاعتماد المخططات في كل أمانة تعنى باستكمال إجراءات التخطيط والاعتماد كافة من دون أية مكاتبات لإدارات أو جهات أخرى، إضافة إلى إنشاء نظام آلي يربط المكاتب الاستشارية بالوحدة المركزية، بحيث تتم أعمال درس طلب الاعتماد واستيفاء جميع الملاحظات إلكترونياً عبر الأمانة والمكتب الاستشاري، ويحقق هذا النظام متابعة الوزارة إشرافياً لإنجاز اعتماد المخططات، كما يختزل الوقت والجهد من خلال استخدام نظام « GiS» في درس مواقع المخططات المطلوب اعتمادها واستكمال إجراءات الاعتماد.

وحول الإجراءات المتبعة في التحقق من ملكيات الأراضي مع وزارة العدل، أكدت الوزارة بأنه في السابق كانت الأمانات بعد تلقيها طلبات ملاك الأراضي بالتخطيط تقوم بتصدير المعاملة بالأسلوب التقليدي ومخاطبة كتابات العدل، وانتظار الإفادة عن سريان صكوك الملكية وسلامتها ونظاميتها، وهو ما كان يستغرق الكثير من الوقت والجهد ويؤخر الحصول على الاعتماد، في حين أن آلية الاعتماد الإلكتروني تختصر وقت إجراءات الاعتماد لما لا يزيد عن 60 يوماً من تاريخ تقديم الطلب، إذ يقوم المالك الذي يرغب في تخطيط أرضه بزيارة موقع «بلدي» على شبكة الإنترنت واختيار المكتب الاستشاري المرشح لتنفيذ التخطيط ومعرفة عنوانه وأسلوب الاتصال به، ومن ثم زيارة المكتب الهندسي والتعاقد معه وتجهيز وإعداد المتطلبات مع المكتب الاستشاري، الذي يتولى استكمال الإجراءات كافة وإرسالها للأمانة آلياً حسب الدليل التشغيلي للنظام من دون الحاجة إلى مراجعة الأمانات، على أن يتم التنسيق مع وزارة العدل في ما يخص سريان مفعول الصك، ووزارة البترول والثروة المعدنية في ما يخص عدم وقوع المخطط ضمن محجوزات أرامكو أو امتيازات الشركات التابعة لها.

ندوة في استخدام التقنيات لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1151896

الرياض - سحر الرملاوي
نظمت جمعية الأطفال المعوقين مؤخرا ندوة "استخدام التقنيات الحديثة في تعليم الاشخاص ذوي الاعاقة" بمركز الجمعية بالرياض بهدف إبراز أهمية تعليم وتربية وتدريب ذوي الإعاقة في خطط التنمية المستدامة.
استضافت الندوة عدداً من الخبراء والمتخصصين في الشأن التعليمي والتربوي وفي مجال التقنيات الحديثة من داخل المملكة وخارجها وتضمنت الندوة "على مدار يومين"؛ خمسة محاور، ألقت فيها 20 محاضرة بواقع أربع محاضرات في كل محور وغطت المحاور العلمية موضوعات مختلفة منها أحدث التقنيات في مجال خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة ومحور التعريف بدور التقنيات الحديثة في تعليمهم، ومحور خاص بفتح آفاق لتطوير برامج عالمية في خدمتهم محليا وغيرها من محاور.
شارك في إلقاء المحاضرات فريق علمي كبير محلي وعالمي منهم د. ناصر الموسى عضو مجلس الشورى، ود. يوسف العوهلي، ود. دايفيد باينز، ود سارة العريبني، ود. أروى اخضر، ود. رضا الأشرم، ود. ولاء ربيع مصطفى، ود. هند الخليفة.
واعتبرت الدكتورة فوزية اخضر عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين وعضو اللجنة العلمية للمؤتمر أن من أهم توصيات الندوة التوصية التي تقدم بها الدكتور ناصر الموسى عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة جمعية كفيف وتتلخص في إنشاء مشروع وطني تتبناه جمعية الأطفال المعوقين بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان رئيس مجلس إدارة الجمعية بالتعاون مع جميع القطاعات ذات العلاقة الحكومية والأهلية والخيرية لدعم التقنية المساعدة في مجال تعليم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة وأسرهم.

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يكمل عامه الأول
المملكة تقدّم مليار و600 مليون ريال لإغاثة اليمن وتعالج 4100 مصاب خلال 12 شهراً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1151889

الرياض - واس
أكمل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أمس الأحد الموافق 24 رجب 1437ه عامه الأول، بعد أن قدّم حزمة من المساعدات الإغاثية لعدد من الدول العربية والإسلامية وفي مقدمتها اليمن الشقيق الذي بلغت تكلفة المساعدات المقدمة له (مليار و 600 مليون ريال) للتخفيف من معاناة الأشقاء اليمنيين في ظل الأوضاع المأساوية التي يعيشونها،

بجانب علاج (4100) مصاب منهم في مستشفيات المملكة العربية السعودية، والأردن، والسودان، تكفّل المركز بنقلهم ومرافقيهم إلى هذه المستشفيات حتى عودتهم إلى بلادهم سالمين بحمد الله.
ووضع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - حجر أساس المركز في مدينة الرياض بتاريخ 24 رجب عام 1436ه، بحضور فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، وعدد من ممثلي المنظمات الإغاثية الدولية، وأمر حينها - رعاه الله - بتخصيص مبلغ (مليار ريال) للمركز، كدعم جديد يضاف إلى مبلغ (274) مليون دولار كانت قد قدمته المملكة في 29 جمادى الآخرة 1436ه للأمم المتحدة بعد 24 ساعة من النداء الذي أطلقته لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن.
واتضحت مهام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من الكلمة الضافية التي ألقاها الملك المفدى عشية رعايته حفل تأسيس المركز حينما قال - أيده الله -: إن مركز الملك سلمان للإغاثة سيكون مركزاً دولياً رائداً لإغاثة المجتمعات التي تُعاني من الكوارث بهدف مساعدتها ورفع معاناتها لتعيش حياة كريمة، وسيولي أقصى درجات الاهتمام والرعاية للاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني.
وشدّد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على أن عمل المركز يقوم على البُعْد الإنساني، ويبتعد عن أي دوافع أخرى، ماضيًا في مسيرته الإنسانية بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الإغاثية الدولية المعتمدة، وفي إطار عملية إعادة الأمل التي أطلقها - حفظه الله - لتقديم أقصى درجات الاهتمام والرعاية للاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق.
ويعود تاريخ مواقف المملكة الإنسانية في مد يدّ العون للدول المحتاجة إلى عام 1950م، حين قدمت مساعدات إنسانية لمتضرري ضحايا فيضانات بنجاب، واستمر هذا النهج الإنساني حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - رعاه الله - الذي ترأس منذ عام 1956م العديد من اللجان الإغاثية في المملكة المعنية بتقديم المساعدات الإنسانيّة لعدد من الدول العربية والإسلامية الشقيقة.
وعدّت المملكة العربية السعودية من ضمن أكبر عشر دول في العالم من حيث قيمة وحجم المعونات والاستجابة لرفع المعاناة وإغاثة الشعوب والدول والأفراد، بحسب ما ذكر ل"واس" المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، مؤكدًا أن رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - رعاه الله - لتأسيس المركز عكست ما تتحلى به هذه البلاد الطاهرة من سبق في الدعم والعطاء وخدمة البشرية.
وتبوأت المملكة العام الماضي المرتبة السادسة ضمن قائمة أكبر 10 دول مانحة للمساعدات الإنمائية في العالم - طبقاً لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة - وتجاوز إجمالي ما أنفقته على برامج المساعدات الإنسانية خلال الأربعة عقود الماضية مبلغ (115 مليار دولار) استفاد منها أكثر من 90 دولة في العالم.
وأفاد معالي الدكتور عبدالله الربيعة أن توجيه خادم الحرمين الشريفين بأن يكون مركز الملك سلمان للإغاثة مركزاً دوليا للإغاثة والأعمال الإنسانية يدل على ما يوليه - حفظه الله - من اهتمام بالغ بالعمل الإغاثي والإنساني، ويحمل رسالة واضحة للعالم بأن المملكة عنوان السلم والسلام والحرص على حياة الإنسان وكرامته، من خلال ما تبذله من جهود مضنية لرفع المعاناة ومساعدة الشعوب والمجتمعات المتضررة دون تمييز بين لون أو عرق.
وعززت جهود المملكة الإنسانية في العالم التي أضيفت لها جهود مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، حصولها على الموافقة الدولية للانضمام بصفة مشارك إلى لجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باريس - OECD) التي تعد أكبر تجمع للدول المانحة في العالم.
وأشار في ذلك الصدد إلى أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أرسل وفدًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس، للالتقاء بمسؤولي لجنة المساعدات الإنمائية التابعة للمنظمة، وتم إبلاغ الوفد حصول المملكة على هذه العضوية، على أن يتم الإعلان الرسمي عنها في اجتماع المجلس خلال الفترة القريبة القادمة.
د. الربيعة: المركز يخطط لفتح العمل التطوعي
ولم تقف الجهود إلى هنا وحسب، بل سعى الدكتور عبدالله الربيعة إلى تسجيل اسم مركز الملك سلمان للإغاثة ضمن المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة خلال زيارة قام بها إلى نيويورك في أكتوبر 2015م التي عزّزها بلقاء أعضاء مجلس الأمن الدولي لعرض جهود المركز، بالإضافة إلى لقاء مسؤولي المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الخيرية المهتمة بالشأن الإغاثي والإنساني، كمؤسسة "مالندا" و"بل غيتس" الخيرية بغية الاستفادة من أعمالهم الخيرية في تطوير العمل الإغاثي والإنساني لمركز الملك سلمان للإغاثة.
وأبرم المركز العديد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية التي تخدم أعماله الإغاثية والإنسانية، وصمم العديد من المشروعات الإغاثية الإنسانية والصحية لمساعدة المتضررين في العالم، مثلما جرى خلال عام 2015م حيث تم إغاثة (22500)

شخص في طاجكستان من أضرارا الفيضانات والزلازل، وتوزيع سلاسل غذائية على (60055) شخصًا تعرضوا لكارثة جفاف في موريتانيا.
وانفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله - بتقديم مساعدات للمناطق السورية الأكثر تضررًا، وقّع معالي الدكتور عبدالله الربيعة في 25 جمادى الأولى 1437 ه مع الأمين العام للاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر الحاج أمادو سي، اتفاقية مشتركة لإعداد برنامج تنفيذي مع الاتحاد الدولي للصليب يتم بموجبه تقديم المساعدات للمناطق الأكثر تضرراً في سوريا.
وبين الدكتور عبدالله الربيعة أن المركز يخطط لفتح العمل التطوعي، ويبحثون عن خبراء في هذا المجال لتأصيل العمل على أسس علمية ممنهجة، كما يعدون دراسة للتوسع في العمل التطوعي ليشمل الدول التي تصلها المساعدات الإنسانيّة، موضحًا أنه تم مؤخراً تعيين أحد الكوادر الوطنية لتنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع الجهات المختصة.
وأفاد أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يتطلع لإنشاء مركز للبحوث والدراسات الإنسانية والإغاثية، حتى يسير عمله بطريقة علمية ممنهجة بعيدة عن التقليدية، لافتًا النظر إلى أنه سيتم الاستفادة في هذا الصدد من المراكز البحثية في جامعات المملكة التي لها اهتمام بالمجال الإنساني والإغاثي.
زد على ذلك، فقد أكد الدكتور الربيعة أن المركز يسعى لتطوير آليات عمله الإغاثية من خلال الاستعانة بخبرات المنظمات والهيئات الدولية المختصة في هذا المجال، بجانب الاهتمام بقيام المركز بعمل احترافي يرتقي بعملية إيصال المساعدات التي تقدمها المملكة لشعوب العالم المنكوبة والمتضررة وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع المعايير الدولية.
يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في إحصائية أخيرة له عن أن إجمالي عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في العالم يبلغ (125.3) مليون إنسان، وإجمالي عدد المتوقع حصولهم على المساعدات بلغ (87.6) مليون إنسان، مبينًا أن قيمة متطلبات تمويل المساعدات الدولية تبلغ أكثر من (20) مليار دولار.

السجن 15 عاما والغرامة مليون ريال للمتاجرين بالعمالة المنزلية والوسطاء

"العمل" و "الأمن العام" ترصدان إعلانات مخالفة عبر التواصل وتحيلان أصحابها لهيئة التحقيق

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675019

محمد الشطيطي - الرياض
أكدت وزارة العمل والأمن العام استمرارهما بملاحقة المخالفين في المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة لنظام الإقامة والعمل في المملكة، ورصد الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، تمهيدا للرفع بأسماء المخالفين للجهات القضائية لاتخاذ العقوبات المناسبة بحقهم.
وأشارت الجهتان إلى أن تهريب العمالة المنزلية بقصد الاستغلال أو الإكراه أو التهديد أو الخداع، يُعَد من صور الاتجار بالأشخاص، ويعرض المتاجر والوسيط والمشغل وكل من يساعدهم في ذلك، للعقوبات الواردة في نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والتي نصت على أن يعاقب كل من يثبت تورطه بارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا

تزيد على خمس عشرة سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا. وأوضحت الجهتان، أنه تم رصد عدد من الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي للوساطة والمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة لنظامي الإقامة والعمل، وضبط المتهمين وكل من لهم صلة بتلك الحالات، وتم إحالتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال إجراءات التحقيق معهم، وتحويلهم إلى الجهات القضائية لتطبيق العقوبات النظامية في حقهم، بحسب ما تسفر عنه إجراءات التحقيق سواء ثبت تورطهم في جريمة الاتجار بالبشر، أو كانت المخالفة لنظام الإقامة أو العمل.

ودعت الجهتان المواطنين إلى تجنب التعامل مع الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، والتوجه إلى شركات ومكاتب الاستقدام الأهلية المعتمدة في موقع «مساند» في حال رغبتهم الاستفادة من خدمات العمالة المنزلية، سواء عن طريق الاستقدام أو تأجير الخدمات لفترة محددة.

كما جددتا الدعوة لجميع الوسائل الإعلامية، إلى التقيد والالتزام بالأوامر السامية الكريمة القاضية بمنع الإعلان عن بيع التأشيرات وخدمات العمالة أو التأجير والتنازل عنها، وقصر الإعلانات في وسائل الإعلام عن العمالة وخدماتها على الجهات المصرح لها بذلك من شركات ومكاتب استقدام، بشرط أن يتضمن اسم المنشأة ورقم تصريح وزارة العمل ومعلومات الاتصال بها.

ويمكن التواصل مع خدمة العملاء في وزارة العمل على الهاتف الموحد (19911) لتلقي أي استفسارات أو شكاوى تتعلق بالعمالة المنزلية أو عن طريق موقع الوزارة الإلكتروني: www.mol.gov.sa، أو الاتصال على هاتف البلاغات الموحّد في وزارة الداخلية رقم (989) للإبلاغ عن مخالفات العمالة المنزلية لنظام الإقامة.

3325 سعودية يعقدن نكاحهن على غير سعوديين خلال عام

3596 عقد زواج لمواطنين من غير السعوديات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675025

عبدالله الحمد ـ الرياض

بلغ عدد حالات السعوديات اللاتي عقد نكاحهن على غير السعوديين خلال العام المنصرم 3325 حالة، في مؤشر واضح لإزدياد هذه الزيجات والتى تكاد تماثل عدد حالات السعوديين المتزوجين من غير سعوديات خلال الفترة نفسها وفقًا لآخر إحصائيات أصدرتها وزارة العدل.

وكشفت مصادر بالوزارة ان المملكة سجلت العام المنصرم 157,178عقد نكاح بمختلف المناطق، مشيرة إلى أن عدد عقود النكاح بين سعوديين وسعوديات عن طريق المأذونين بلغ (132,612) عقدًا، فيما بلغ عدد عقود النكاح عن طريق المحكمة وطرفي العقد السعوديين 815 عقدًا.

وأوضحت المصادر أنه وصل عدد حالات الزواج من سعودي على أجنبية لـ(3,596) وغير سعودي على سعودية(3,325) وغير سعودي من غير سعودية (16,476).

وقالت المصادر إن منطقة مكة سجلت أكثر حالات الزواج خلال العام المنصرم فيما بلغ عدد مأذوني الأنكحة بالمملكة (5950) مأذونًا شرعيًّا.

ملتقى القانون يناقش قضايا الخلع والاتجار بالبشر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675038

المدينة - الرياض
احتضنت جامعة الأمير سلطان ملتقى أبحاث كلية القانون الثالث الذي نظمه ورعاه مكتب الدكتور عبدالعزيز المهنا للمحاماة، بحضور العديد من المسؤولين والمختصين في مجال القانون والأكاديميين، إلى جانب أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة.
وشهدت المحاضرات تفاعلا من قبل الحضور، وتخطى عددها تسع محاضرات تنوعت في مضامينها ما بين الحديث عن التأمين ضد التعطل عن العمل ودور المرجح القضائي إلى جانب التطرق إلى ميراث المرأة في السلام فضلا عن الاتجار بالبشر والخلع وغيرها من الأمور المتعلقة بالقوانين والأنظمة.
تناول الملتقى محاضرة مساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود الدكتور رضا محمود السعيد عن برنامج التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند».
من جانبها تحدثت الدكتورة آمنة شيخاوي مساعد وكيلة كلية القانون في الجامعة عن حماية المرأة والطفل من تداعيات الطلاق إلى ذلك، فيما تطرقت الدكتورة ثناء عبدالعزيز شعراوي الأستاذ المساعد في كلية القانون في الجامعة إلى ميراث المرأة في الإسلام.

طالب بتأهيل المختصين وزيادة عدد الموظفين

عضو شورى ينتقد قصور خدمات "الشؤون الاجتماعية" للأحداث

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160502/Con20160502837228.htm

محمد مكي (الرياض)
أكد عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى الدكتور علي بن عبدالله الغامدي، لـ«عكاظ»، أن الخدمات المقدمة لفئة الأحداث من وزارة الشؤون الاجتماعية ليست بالقدر الكافي رغم المبادرات الإيجابية التي أعدتها الوزارة لرعايتهم والاهتمام بدور الأحداث، لافتا إلى أنه لا يزال هناك الكثير في ما يتعلق بالمتابعة والاستشارات للأحداث أنفسهم ولعائلاتهم، وهذا يتطلب عددا كبيرا من الاختصاصين.
وانتقد الغامدي ضعف تأهيل المختصين والنقص في أعداد الموظفين، قائلا: «لانزال نحتاج لأعداد من المختصين حتى تتم متابعة قضايا الأحداث بطريقة إيجابية». مؤكدا أن الأحداث يحتاجون إلى متابعة شخصية وخدمات مكثفة ولا ينتهي

دور الوزارة بوضع الحدث في دار الملاحظة فقط، بل يستمر العمل معهم، وخصوصا المهددين في صحتهم وسلامتهم وأخلاقهم وظروف تربيتهم، ومن هم ضحية لسوء المعاملة.
وبين أن معظم المشكلات التي قد يتعرض لها الأحداث كان من الممكن تلافيها لو كانت هناك متابعة من قبل المختصين مع الأسرة أو أقاربهم أو ولي الحدث بشكل أعم، وهذا للأسف ما لا تمتلكه وزارة الشؤون الاجتماعية.
ولفت الدكتور الغامدي إلى أن زيادة المختصين وتأهيلهم التأهيل المناسب لرعاية الأحداث بالاستشارات والمتابعة، ووضع مختص يكون متابعا لكل ما يطرأ ويستجد في حالة الحدث سواء كان بتحسن أو ترد، سيطور الخدمة المقدمة لهم، وبهذا تتحقق أسس التربية والتقويم والإصلاح والتأهيل السليم لفئات الأحداث المارقين عن سلطة أولياء أمورهم أو المشردين نتيجة لأوضاع أسرهم أو المهددين بالانحراف. واستطرد: «في الوقت نفسه ليس بالضرورة أن يكون الاختصاصيون على تأهيل عال، بل يكتفي بمختصين مدربين لهذا الغرض، وهو رعاية الأحداث، على أن يكون لديهم الإلمام والاطلاع بالظروف النفسية والاجتماعية والمرحلة العمرية والتغيرات التي تحدث فيها، وهذا سيساعد في حل مشكلات الأحداث من خلال تحديد نوع الخطر واقتراح الوسيلة المناسبة لها.
وأفاد أن حماية الحدث ترتبط بنوعية الأذى، فقد يكون من أنفسهم أو من أولياء أمورهم وأقاربهم أو الاعتداء في الشارع من أقرانهم أو من الأجانب، وهنا تعتمد الحماية على نوع الخطر الذي سيحدد العلاج المناسب له. فقد يكون الحل في أخذ الطفل من البيئة التي هو موجود بها ونقله إلى مكان آخر قد يكون عائلته أو قريبه أو قد تكون البيئة الأخرى دار أحداث أو مدرسة أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يحقق له الأمن الاجتماعي ويراعي مصالحه.
واختتم الغامدي حديثه موضحا: «لا تزال الوزارة تعاني من ضعف في التدخل السريع في مثل هذه الحالات والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة (الحكومية والأهلية) لخدمتهم ومساعدتهم على التعايش السليم مع أفراد الأسرة».

انخفاض الجريمة 28٪ في مكة المكرمة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=262197&CategoryID=5

مكة المكرمة: فهد الإحيوي 02-05-2016 1:43 AM
أكد مدير شرطة العاصمة المقدسة اللواء سعيد القرني أنه تم ضبط أكثر من 120 ألفا من مخالفي نظام الإقامة والعمل في العام الماضي، لافتا إلى أن الجريمة تقلصت إلى أبعد حد وبنسبة 28% على مستوى منطقة مكة المكرمة ولشرطة العاصمة المقدسة النصيب الأوفر.
وأوضح القرني عقب حفل إدارة التخطيط والتطوير بشرطة العاصمة المقدسة لتكريم الجهات المتعاونة بتنفيذ خطط وبرامج إدارة التخطيط أمس، أنه تم تحقيق الكثير من الأعمال الإيجابية في الضبط الإداري والبحث الجنائي والكثير من القضايا المختلفة، مشيرا إلى أن القضايا لا تسجل ضد مجهول.
وبين القرني أن جميع الإدارات بالعاصمة المقدسة ستعمل قبل موسم الحج المقبل وتدار من قبل مركز العمليات الموحدة 911، وعن زيادة المراكز الأمنية بشرطة العاصمة المقدسة قال إنها تخضع لعدة معايير وليست عملية اجتهادية، مشيرا إلى أن هناك 10 مراكز تؤدي غرضها المطلوب وهذا لا يمنع بإعادة النظر بين فينة وأخرى إذا احتاج الأمر ذلك.

"العدل" توجه بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15393285

الرياض - «الحياة»
وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح ضماناً لمعرفتها بحقوقها وشروط العقد.
ويأتي هذا التوجيه لمأذوني الأنكحة نظراً لحاجة الزوجة لمثل هذه النسخة عند وجود خلاف مع الزوج وإقامة دعاوى بينهما لدى المحاكم.
وجاء قرار وزير العدل سعياً لحفظ حقوق المرأة، وتسهيل الإجراءات لها، إذ وجه باعتماد إخراج نسختين لعقد النكاح إحداهما للزوج والأخرى للزوجة، ويضاف فيها عبارة تفيد بأن هذه النسخة لها، وأخذ توقيع كل منهما على تسلمه النسخة.

السعودية: قصف حلب يجهض الحل السياسي للأزمة السورية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15382576

الرياض - «الحياة»
عبرت السعودية اليوم (الإثنين) عن إدانتها، وشجبها واستنكارها الشديدين الغارات التي تشنها قوات بشار الأسد على مدينة حلب السورية، والتي أدت إلى تدمير مستشفى يُدار من قبل منظمة دولية، وأودت بحياة العشرات بينهم أطفال وأطباء.
وقال مجلس الوزراء السعودية في جلسة رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان عبدالعزيز اليوم، إن «هذا العمل الإرهابي يبين عدم جدية النظام السوري في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، وينقض اتفاق وقف الأعمال العدائية، ويخالف القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية، ويسعى إلى إجهاض المساعي الدولية الرامية للوصول إلى حل سياسي للأزمة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري».
ونوه المجلس بجهود الأجهزة الأمنية ومهامها في «مكافحة الإرهاب وتعقب المتورطين في أنشطته»، لافتاً إلى إحباط «عمل إرهابي وشيك ورصد سيارتين في أحد المواقع خارج محافظة بيشة (منطقة عسير)، كانت إحداهما محملة بمواد متفجرة».
وأطلع خادم الحرمين المجلس على نتائج اجتماعه مع الملك الأردني عبدالله الثاني بن الحسين، مؤكداً أن التوقيع على محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي الأردني وما تضمنه البيان المشترك الصادر عقب الاجتماع «يجسد عمق العلاقات التاريخية الراسخة التي تربط البلدين، وحرص الجانبين على تنمية وتعميق العلاقات الاستراتيجية بينهما في مختلف المجالات».
وأطلع المجلس أيضاً على مباحثاته مع الرئيس التركمانستاني قربان قولي محمدوف، وما جرى خلالها من توقيع اتفاقات ومذكرات التفاهم، منوهاً إلى «عمق العلاقات بين البلدين وحرصهما على تعزيزها وتنميتها في الجوانب كافة سعياً لتحقيق شراكة أفضل بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة».

وهنأ المجلس خادم الحرمين على نجاح أعمال قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس الولايات المتحدة الأميركية التي عقدت في الرياض، وتأكيدها «الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، لتحقيق الاستقرار والأمن والازدهار للمنطقة، والرؤية المشتركة التي بحثها القادة للتعامل مع الصراعات الأكثر إلحاحاً في المنطقة، وترحيبهم بالتقدم المهم الذي تحقق منذ قمة كامب ديفيد، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها، ودعمهم للمبادئ المشتركة التي تم الاتفاق عليها».

إلى ذلك، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق تعيين الحدود البحرية بين السعودية ومصر، الموقع عليه في مدينة القاهرة أخيراً.

وقرر مجلس الوزراء تعديل الفقرة «د» من المادة الرابعة من لائحة الترقيات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية، لتكون بالنص الآتي:

«د - إذا كان الترشيح لأي من المرتبتين 12 و13، فتقوم وزارة الخدمة المدنية باتخاذ ما يلزم للتحقق من توافر الشروط النظامية المطلوبة للمرشح، والتأكد من مدى مناسبة شغل المرشح للوظيفة المطلوب ترقيته إليها».

وفوض مجلس الوزراء وزير الإسكان بالتباحث في شأن مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين حكومة المملكة وحكومات كل من: المملكة المتحدة، وفرنسا، والصين الشعبية، والتوقيع عليها.

بالتعاون مع شركة أرامكو السعودية وشركة "ويبرو ليميتد"

جامعة الأميرة نورة تدشن أكبر مركز نسائي لتوظيف20 ألف مواطنة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1152404

لرياض - واس

دشنت جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بحضور وزير التعليم د. أحمد العيسى، مركز الأعمال النسائي بالتعاون مع شركة أرامكو السعودية وشركة "ويبرو ليميتد" الهادف إلى توفير 20 ألف فرصة وظيفة للمرأة السعودية خلال العشر سنوات المقبلة في تخصصات الخدمات، والتمويل، والمحاسبة والموارد البشرية والخدمات المكتبية، وجرى خلال الحفل التوقيع على اتفاقية الشراكة لإنشاء المركز.

وأوضح وزير التعليم في كلمة له بأن المشروع يهدف إلى سد الفجوة بين التعليم الأكاديمي واحتياجات سوق العمل بشراكة إستراتيجية بين أحد روافد العلم والمعرفة ويأتي انعكاساً لما حرصت عليه المملكة من تطوير كل ما يخص المرأة السعودية كونها نواة للتنمية، حيث جاء الاهتمام بتوفير احتياجات ومتطلبات سوق العمل من أوليات المشروعات التنموية في المملكة. وشدد على أن الوزارة حريصة على تطوير مستوى خريجيها من مختلف التخصصات لإدراك العاملين في التعليم بالتغيرات المضطردة التي يواجهها التعليم من التخصيص والتمويل والمنافسة وتغير متطلبات سوق العمل، وما لمسوه من أهمية الاستعداد لذلك التغيير بالتخطيط للمستقبل والتعامل مع تلك المتغيرات بخطط مدروسة للتوسع والتقويم الذاتي وتبني برامج واستحداث مؤسسات تصب معظم أنشطتها في مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

من جهتها أكدت د. العميل في كلمتها، أن جامعة الأميرة نورة حرصت على استثمار إمكاناتها وطاقاتها لتحقيق استنارة واقع المرأة السعودية بالمعرفة والقيم والعمل وفقا لتوجهات ولاة الأمر، وتنفيذ استراتيجيات الدولة، ويأتي مركز الأعمال النسائي لتحقيق أحد طموحات الجامعة، التي تتوافق وتتكامل مع الرؤية الوطنية "المملكة 2030" لتفعيل دور الجامعات في الاستثمار بصناعة الإنسان وبرفع نسبة المشاركة الفاعلة للمرأة في سوق العمل ولتحقيق الغاية السابعة من خطة الجامعة الإستراتيجية بتنويع مصادر التمويل وضمان الاكتفاء المالي واستدامته. بدوره بين رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها

التنفيذيين أمين حسن الناصر، أن المركز يعد الأكبر من نوعه في المنطقة ويستهدف توفير فرصا نوعية لتدريب وتوظيف أكثر من 20 ألف سيدة وفتاة سعودية، بعد استكمال مراحله الأربع بنهاية عام 2024م.
وأفاد الناصر أن أرامكو السعودية تعتز بتأسيس وتدشين مركز الرسم الهندسي "أوتوكاد" الذي سيقدم خدمة إعداد وتحديث الرسوم الهندسية لعدد من مشروعات أرامكو السعودية ومشروعات القطاعات الأخرى، وهو عمل يتطلب مهارات فنية دقيقة، وكان من المعتاد تنفيذه خارج المملكة، وسيكون المركز بمثابة نقطة البداية لتشغيل مجمع الأعمال النسائي والاستثمار فيه.

آل إبراهيم: تلبية احتياجات المواطن المائية وزيادة الإنتاج أهم أولوياتنا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675228

المدينة - الرياض المدينة - الرياض
الثلاثاء 2016/05/03
أكد محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية الدكتور عبدالرحمن بن محمد آل إبراهيم أن تلبية وتأمين احتياجات المواطن من الموارد المائية، ورفع مستوى الخدمة، وتحسين بيئة العمل لزيادة الإنتاج من أهم أولوياته، فضلًا عن تطوير برامج العمل في الشركة بما يكفل حقوق المواطن وتقديم الخدمة التي يتطلع إليها.
وأبان الدكتور آل ابراهيم أن المرحلة الحالية هي مرحلة عمل لرفع مستوى الخدمة بالشكل الذي يرضي قيادة هذا الوطن ومواطنيه، وحفظ مدخراته من المياه بمشاركة أبناء الوطن لترشيد استخدام المياه. ولفت الانتباه إلى أن المرحلة المقبلة ليست مرحلة وعود بل لتصحيح الأخطاء، وتطوير الأعمال، وإرضاء المواطن صاحب الحق دائمًا؛ مؤكدًا أن المواطن في مقدمة أولويات قيادتنا الحكيمة التي تحث على تلبية احتياجاته.
وأعتبر آل إبراهيم أن التكليف يمثل تحديا لتحقيق تطلعات قيادة هذا الوطن بالوقوف على احتياجات مواطنيه من المياه.وكان آل إبراهيم قد عقد اجتماعًا موسعًا أمس مع القيادات التنفيذية للشركة في المركز ، مطلعًا على ما تملكه هذه الكفاءات من مؤهلات وخبرات تراكمية والمهام الموكلة إليها.
أكد محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية الدكتور عبدالرحمن بن محمد آل إبراهيم أن تلبية وتأمين احتياجات المواطن من الموارد المائية، ورفع مستوى الخدمة، وتحسين بيئة العمل لزيادة الإنتاج من أهم أولوياته، فضلًا عن تطوير برامج العمل في الشركة بما يكفل حقوق المواطن وتقديم الخدمة التي يتطلع إليها.
وأبان الدكتور آل ابراهيم أن المرحلة الحالية هي مرحلة عمل لرفع مستوى الخدمة بالشكل الذي يرضي قيادة هذا الوطن ومواطنيه، وحفظ مدخراته من المياه بمشاركة أبناء الوطن لترشيد استخدام المياه. ولفت الانتباه إلى أن المرحلة المقبلة ليست مرحلة وعود بل لتصحيح الأخطاء، وتطوير الأعمال، وإرضاء المواطن صاحب الحق دائمًا؛ مؤكدًا أن المواطن في مقدمة أولويات قيادتنا الحكيمة التي تحث على تلبية احتياجاته.
وأعتبر آل إبراهيم أن التكليف يمثل تحديا لتحقيق تطلعات قيادة هذا الوطن بالوقوف على احتياجات مواطنيه من المياه.وكان آل إبراهيم قد عقد اجتماعًا موسعًا أمس مع القيادات التنفيذية للشركة في المركز ، مطلعًا على ما تملكه هذه الكفاءات من مؤهلات وخبرات تراكمية والمهام الموكلة إليها.

مشروع نظام التقسيط على طاولة "الشورى" قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160503/Con20160503837377.htm

فارس القحطاني (الرياض)
تطرح لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى مشروع النظام الجديد للتقسيط على طاولة المجلس قريباً.
وكشف مصدر أن مشروع النظام يتضمن عدداً من الضوابط والشروط التي تحفظ حق البائع والمشتري، وفقاً للشريعة الإسلامية. ومن أبرز الشروط أن يتم سداد 20% على الأقل من قيمة البضاعة المباعة. لافتاً إلى أن المشروع في حال إقراره يتضمن منع المشتري من التصرف في البضاعة المباعة بالتقسيط إلى حين تسديد القسط الأخير، وفي الوقت ذاته لا يجيز للبائع حق الاحتفاظ بملكية البضاعة المباعة بالتقسيط، وسيحدد الحد الأدنى لرأسمال شركات التقسيط، وعقوبات على المخالفين تشمل الغرامة المالية أو السجن أو الاثنين معاً.
وستحدد اللائحة التنفيذية، التي ستضعها وزارة التجارة بعد إقرار النظام، نسبة الربح لشركات التقسيط. ويشترط المشروع أن يتم تحرير عقد بيع من نسختين أصليتين، وأن تعطى نسخة للمشتري.
كما أن النظام سيكون موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن البيع المسمى بـ«التأجير المنتهي بالتمليك» لن يدخل في إطار هذا النظام، لاختلاف التأجير عن التقسيط، وأنه لا يمكن أن يتم الخلط بينهما. ومن أبرز ملامح النظام في مسودته الأولية، تحديد شروط وضوابط البيع بالتقسيط، وفي مقدمتها أن تكون الجهة الراغبة في البيع بالتقسيط ذات خبرة جيدة ومحترفة في هذا المجال. كما تتضمن المسودة توضيح الاستحقاقات والالتزامات لكل طرف في عملية البيع بالتقسيط، إضافة إلى تعاريف دقيقة لجميع أطراف عملية البيع بالتقسيط.
ويهدف التنظيم إلى إيجاد ضوابط تمنع المخالفين لقوانين البيع بالتقسيط، وتمنع استغلال المواطنين والمقيمين في البلاد من بعض الجهات التي تستغل حاجة المقترض دون وازع ديني أو أخلاقي. كما يهدف إلى حفظ حقوق البائعين من المماطلة من قبل بعض المشترين، وحماية المشترين من الإجحاف أو الاستغلال من قبل شركات التقسيط، إذ إن وجود نظام مكتوب للتقسيط سيريح الجهات المختصة في عملية الفصل في المنازعات التجارية التي قد تحدث بين البائع والمشتري أو أي طرف آخر في عملية التقسيط.

لا أثر رجعياً في صرف مستحقات الضمان المتوقفة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160503/Con20160503837388.htm

عبدالله الحكمي (الدمام)
أكدت مصادر لـ«عكاظ» أنه لا مجال لصرف الضمان بأثر رجعي للمستفيدين الذين يعاد لهم صرف المستحقات بعد إيقافها لأي سبب لفترة من الزمن.
وقالت المصادر إن الصرف للمستفيد يبدأ من جديد في حال زوال سبب الإيقاف السابق لأي سبب من الأسباب الموجبة لتوقف الصرف.
ولفتت إلى أن بعض الأسباب تعود لوجود عمالة لديهم، وبعد إنهاء علاقتهم بالعمالة يستأنف الصرف لهم.

وشددت على أن الضمان الاجتماعي لا يقبل ولا يعتمد أي حسابات بنكية بغير اسم المستفيد مباشرة حتى لو كانت لديه وكالة بذلك، كما أن بطاقة الصراف الآلي تصرف باسمه ايضا.

لقاء "زراعة القوقعة" يُعرّف بحقوق المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160503/Con20160503837516.htm

«عكاظ» (الرياض)
ينظم مركز الملك عبدالله التخصصي للأذن غدا (الأربعاء) اللقاء السنوي الـ 13 لمرضى زراعة القوقعة وأسرهم في كلية الطب بجامعة الملك سعود. وبين رئيس اللجنة المنظمة للقاء الدكتور أحمد مرعي الظفيري، أن اللقاء سيشهد مشاركة مجموعة من المختصين في جميع التخصصات والقطاعات لإثراء وخدمة المواطنين وتثقيفهم بأهم القضايا ذات العلاقة. وأضاف «سيلقى الضوء على حقوق مرضى زراعة القوقعة وأسرهم التعليمية والوظيفية والكشف عن الوسائل المناسبة لهم للاستعانة بها في عملية التأهيل وكذلك الإجابة على أهم استفساراتهم من مختصي الوراثة والجراحين وأخصائيي التخاطب». وأوضح الدكتور الظفيري أن ملتقى هذا العام ستكون له رسالة مهمة للمجتمع حول ما تعانيه هذه الشريحة من المرضى وأسرهم، وكيفية التعامل معهم ومعرفة حاجاتهم وتسليط الضوء عليها.

ملتقى قانوني يناقش قضايا الخلع والاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=262220&CategoryID=3

الرياض: الوطن 03-05-2016 AM 12:56
ناقش ملتقى أبحاث كلية القانون الثالث في جامعة الأمير سلطان برعاية مكتب الدكتور عبدالعزيز المهنا للمحاماة، العديد من القضايا القانونية ذات الطابع الاجتماعي ومن بينها الخلع والاتجار بالبشر، وذلك بحضور عدد من المسؤولين والمختصين في مجال القانون والأكاديميين، إلى جانب أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة. وشهدت المحاضرات تفاعلا من قبل الحضور، وتخطى عددها تسع محاضرات تنوعت في مضامينها ما بين الحديث عن التأمين ضد التعطل عن العمل ودور المرجح القضائي إلى جانب التطرق إلى ميراث المرأة في الإسلام، فضلا عن الاتجار بالبشر، وغيرها من الأمور المتعلقة بالقوانين والأنظمة. وفي مستهل المحاضرات، كانت الكلمة لراعي الملتقى الدكتور عبدالعزيز المهنا ألقتها نيابة عنه المحامية شهد البواردي، وتأتي رعاية الملتقى ضمن المسؤولية الاجتماعية للمكتب، وشدد في كلمته على أهمية القانون والنظام، وأن له مكانة سامية لا تقل عن باقي العلوم، . من جانبها، تحدثت الأستاذ المساعد وكيلة كلية القانون في الجامعة الدكتورة آمنة شيخاوي عن حماية المرأة والطفل من تداعيات الطلاق، فيما تطرقت الدكتورة ثناء شعراوي إلى ميراث المرأة في الإسلام، وناقشت الدكتورة نادية كاظم في محاضرتها موضوع الخلع في المملكة. وفي محاضرة أخرى، خصصت الدكتورة فاطمة محمد محاضرتها عن جرائم الاتجار بالبشر .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد عام كامل من تعيين الفالح وزيرا لها

"الشورى" و"الصحة" يناقشان رؤية الوزارة وخدمات الرعاية الأولية والتأمين الصحي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/03/article_1051734.html

ماجد البريكان من الدمام

في خطوة تهدف إلى إطلاع مجلس الشورى على سير عمل وزارة الصحة بعد عام كامل من تعيين المهندس خالد الفالح وزيرا لها، يناقش وزير الصحة غدا رؤية وزارته أمام المجلس، ويأتي التشكيل الجديد وخدمات الرعاية الأولية والتأمين الصحي، أهم الموضوعات المطروحة.

وأوضحت لـ "الاقتصادية" الدكتورة لبنى الأنصاري عضوة اللجنة الصحية في مجلس الشورى أن وزير الصحة سيحل ضيفا على مجلس الشورى غدا, مبينة أنه سيتم وضع نقاط لمناقشة الوزير تتضمن أهم الأولويات من بينها رؤية الوزارة للقطاع الصحي والخدمات، كما ستتم مناقشة التشكيل الجديد الذي طرأ على الوزارة، ومعرفة مدى التركيز على الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة باعتباره عمادا صحيا عالميا في أي وزارة ولا يجد الاهتمام الكافي من قبل الوزارة، كما سيناقش توفير الخدمات الصحية من خلال التامين الصحي.

وكان الدكتور عدنان أحمد البار عضو اللجنة الصحية في مجلس الشورى، قال لـ "الاقتصادية" في وقت سابق، إن مجلس الشورى تقدم بدعوة للدكتور خالد الفالح وزير الصحة، للاطلاع على سير عمل الوزارة بعد مضى عام كامل على تعيين الوزير، فضلا عن مناقشة الشأن الصحي.

وأوضح البار أن المجلس يريد أن يستمع إلى الرؤية المستقبلية للوزارة في بعض القضايا والمشكلات القائمة، ومعرفة الآليات الجديدة التي تتخذها، إضافة إلى معرفة مدى اهتمام الوزارة بالقضايا العامة والتوعية الصحية والمرافق والرعاية الأولية، ومشكلات المستشفيات.

وبين أن هذه المناقشات تهدف إلى سد فجوة الاحتياج في القطاع الصحي ومستوى الخدمات الموجودة، وأنه ستتم مناقشة الوزير في ملف التأمين الحكومي الاجتماعي، خاصة أنه محل دعوة للتطبيق لاتخاذ قنوات بشأنه.

وأضاف آنذاك، أن مجلس الشورى سيناقش سياسة توفير الدواء وآلية التخزين وصرفه، خاصة بعد أن ترددت شائعات عن نقص الأدوية.

أبرز أزمات التعليم السابقة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15393243

الرياض - «الحياة»

دمج التعليم

< شهدت وزارة التعليم خلال مسيرتها مجموعة تحديات وضعتها في مواجهة مع المجتمع، وعلى رغم ذلك استمرت العملية التربوية وصدرت قرارات عدة بعضها أسهم في التطور والتجويد، والبعض الآخر كان حليفه الفشل.

ومن أبرز القرارات التاريخية تعليم المرأة، وكذلك دمج وزارة المعارف مع الرئاسة العامة لتعليم البنات لتصبح وزارة التربية والتعليم.

وعلى رغم الاعتراض من متشددين اعتبروه اختلاطاً بين الجنسين، تبين لهم أن الدمج كان إدارياً بتعيين قياديات في إدارات مستقلة ومنحهن صلاحيات تخص مدارس البنات تتبع الوزارة مباشرة.

الرياضة للطالبات

< أثار قرار إدراج حصص تربية بدنية في مدارس البنات حفيظة متشددين اعتبروا الأمر مخالفاً للشريعة، إلا أن الوزارة كانت حازمة هذه المرة بعد أن تأكدت أهمية الرياضة للفتيات، وتم تطبيق القرار في غالبية المدارس، إضافة إلى ممارسة الرياضة في الجامعات، واعتبر القرار مهماً على رغم أنه بسيط وحق مكتسب للطالبات، بسبب المعارضة الشديدة التي كان يبديها البعض لعقود من الزمن، وقد أفشلوا محاولات عدة سابقة إذ كانت الوزارة تريد تطبيق الرياضة للفتيات، مما أكسب هذا القرار صفة التاريخية، وأدرجه مع قرار تعليم الفتيات في الأهمية، ولعل المهم في هذا الموضوع هو رفع الوصاية عن تعليم المرأة.

حقوق المعلمين

< ظلت حقوق المعلمين لعقود طويلة ضائعة بين وزارة التعليم ووزارتي الخدمة المدنية والمالية، حتى تم إقرار جزء منها خلال السنوات القليلة الماضية، إذ ظلت مطالبات المعلمين والمعلمات بحقوقهن المالية تحدياً كبيراً أمام الوزارة، التي وصلت لحد رفع قضايا في المحاكم ضد التعليم، يطالبون بصرف حقوقهم المالية التي ظلت هاجساً نفسياً للمعلمين والمعلمات حتى اليوم، ويضاف إلى الحقوق المالية درجات السلم الوظيفي التي كانت تشكل هي الأخرى انتهاكاً صارخاً لحقوق المعلمين.

وكذلك تحويل ملف تعيين خريجي بعض التخصصات إلى وزارة الخدمة المدنية، الذي يمثل واقعاً أليماً لانتظارهم سنوات طويلة من غير تعيين، أما مشكلة النقل فهي مأساة حقيقية للمعلمات لا تزال قائمة.

«عقدة» المناهج

< الجميع يتفق على أهمية تطوير المناهج التعليمية، ليس رغبة في التغيير للتغيير، وإنما لتسارع العلوم المختلفة في إيجاد النظريات المتطورة التي تفرض التغيير كحتمية، أمام هذه الحقيقة بقيت المناهج التعليمية في السعودية عصية على التغيير بسبب رفض شريحة من المجتمع أي عملية تغيير تحدث وتستجيب للمتغيرات العلمية أو في مناهج التدريس الحديثة، وما يتبعها من تطوير المعلم وأدوات التعليم، وفشلت العديد من المحاولات التي قادها وزراء تعليم في إحداث تغييرات حقيقية في المناهج، إذ ظلت المحاولات تفشل في الوصول إلى الجذور المطلوبة للتطوير، وبخاصة الانتقال من مناهج التلقين والحفظ إلى مناهج الاستنتاج والبحث والفهم، ولا تزال المحاولات جارية.

إطلاق 10 مبادرات تطوعية تخدم التكافل الاجتماعي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15393268

الرياض - سعد الغشام
أعلن المدير العام للتعليم في منطقة الرياض محمد المرشد 10 مبادرات تطوعية تخدم التكافل والعمل الإنساني الاجتماعي بهدف توفير بيئة شبابية للعمل التطوعي، وأوضح خلال فعاليات منتدى الرياض للعمل التطوعي بشعار التطوع والاستدامة، أن المنتدى سيبحث عن أفكار ورؤى وفرص تطوعية كبيرة. كما وجه جميع الإدارات ومكاتب التعليم والمدارس التابعة للإدارة والبالغ عددها 4000 منشأة مدرسية، بوضع شعار «رؤية السعودية 2030» في مكان بارز داخل الوحدات المدرسية، ليكون شعاراً منطلقاً للجميع نحو الأهداف التي تسعى الرؤية إلى تحقيقها.
وأشار المرشد إلى خطوات استراتيجية انطلقت وشراكات عقدت في زمن قصير وسط شباب مبدع يملك خبرة معرفية رائدة، ونوّه إلى الرؤية المشرقة والتحول الوطني التي أعلنها ولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، ليختصر الوقت ليبدأ التعليم إلى الرقي والازدهار، فيما أوضح مساعد المدير العام للشؤون المدرسية والتعليمية في «تعليم الرياض» حمد الشنيبر أن المنتدى يحوي المبادئ والقيم الإنسانية لننطلق لخدمة المجتمع عبر مبادرات تطوعية يقودها شباب الرياض وطلابها وطالباتها، وأضاف: «من خلال خطط واستراتيجيات يرسمها المنتدى من خلال ورش العمل ودورات التدريب»، وشهد منتدى التعليم عروض مرئية لجائزة الرياض للعمل التطوعي، وأوبريت «حمى الوطن» بمشاركة طالبات مدارس في الرياض، ويتخلل منتدى الرياض التطوعي الذي يستمر ثلاثة أيام، 7 جلسات يشارك فيها 35 متحدثاً، كما ستعقد 12 دورة تدريبية وورش في مجال التطوع، إضافة إلى معرض فني مصاحب للمنتدى.
وأكد أن «الرؤية 2030» الطموحة تتطلب أن نسهم في نشرها وإطلاع المنتسبين للتعليم وأبنائنا الطلاب والطالبات عليها وتحفيز المجتمع المدرسي على الإسهام في نجاحها، إذ تمثل هذه الرؤية قفزة نوعية في التنمية التي تشمل المجالات كافة.

لجنة متخصصة تؤكد أن انخفاض الإيرادات يضعف تمويله

الشورى ينهي دراسة مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد.. والحسم للتصويت

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1500047

الرياض - عبدالسلام البلوي
بعد سنتين من الدراسة لمقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد المقدم من عضو الشورى السابق سليمان الحميّد، خلصت لجنة مجلس الشورى المالية إلى عدم مناسبة الاستمرار في دراسته، مؤكدةً أن التحديات الحالية مع انخفاض الإيرادات يضعف إمكانية تمويل هذا الصندوق من فوائض حسابات الميزانية واستخدام الاحتياطي العام كما هي فرضية المقترح، ورأت اللجنة أن معالجة العجوزات الاكتوارية لمختلف صناديق التقاعد تتطلب إجراء تعديلات على أنظمتها، ومراجعة سياساتها وتطوير كفاءتها الاستثمارية، مشيرة إلى أن الشورى قد أصدر قرارات في هذا الشأن كان آخرها على

تقرير التأمينات الاجتماعية في منتصف ربيع الآخر الماضي وسبقه بأيام قرار مشابه على تقرير المؤسسة العامة للتقاعد في ربيع الأول الماضي، واللذان تضمنا اتخاذ الاجراءات التصحيحية والنظامية لمعالجة العجوزات النقدية والاكتوارية، ومراجعة استراتيجية الاستثمار، ورفع معدل العائد الاستثماري، وأوضحت اللجنة المالية أن قرارات المجلس السابقة تأتي منسجمة مع ما توصلت إليه اللجنة المشكلة لدراسة العجوزات الاكتوارية لصناديق التقاعد بموجب قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في شعبان الماضي.

ومن المنتظر أن تعرض اللجنة تقريرها وتوصيتها النهائية بشأن مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد على الشورى في جلسة مقبلة ليناقش الأعضاء تقريرها ومبرراتها وما توصلت إليه دراستها والتصويت بعد ذلك على توصيتها.

معالجة العجوزات الاكتوارية للصناديق تتطلب تعديل أنظمتها وتطوير كفاءتها الاستثمارية

وكانت" الرياض" قد انفردت بتفاصيل مقترح المحافظ السابق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعضو مجلس الشورى سليمان سعد الحميّد لإنشاء صندوق احتياطي لدرء مخاطر عجز أنظمة صناديق التقاعد وتحسين المعاشات، وحذر الحميّد حينها ـ قبل سنتين ـ من نفاد كامل احتياطات نظام التقاعد العسكري بعد سبع سنوات والمدني بعد نحو 23 سنة، واستمرار ارتفاع العجز الاكتواري وعدم تمكن الأنظمة التقاعدية من الوفاء بالتزاماتها ليصل العجز الحقيقي في عام 1459 إلى 191 مليار ريال في النظامين المدني والعسكري.

وأكد الحميّد " أن أحد الحلول لمواجهة العجوزات التي توقعت الدراسات أن تتعرض لها أنظمة التقاعد الثلاثة المدني، العسكري، التأمينات هو إنشاء "الصندوق الاحتياطي للتقاعد" ليمكن المملكة من الاحتفاظ بجزء من الفوائض المالية الكبيرة بسبب ارتفاع أسعار البترول والإنتاج للأجيال القادمة كما سيمكن الدولة من تحسين المعاشات ودرء المخاطر التي تحدق بدون شك لصناديق التقاعد العسكري والمدني والتأمينات، معبراً عن قناعته بأن المعاشات الدنيا في الأنظمة التقاعدية الثلاثة غير كافية لمواجهة الأعباء الضرورية للمواطن والمواطنة الذين حسب قوله يستحقون أفضل من ذلك، مؤكداً صعوبة رفع الاشتراكات التي تدفع من قبل المشتركين في الأنظمة الثلاثة فمستوى الرواتب والأجور لا يساعد على ذلك لمواجهة العجز المتوقع، مبيناً أن النظام المقترح للصندوق الاحتياطي للتقاعد نص في بعض مواده على قصر الصرف من موارده على الدعم المالي للصناديق التقاعدية وإعفاء موارده من الضرائب والرسوم، وتمتعه بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.

6 برامج لحل أزمة السكن تشمل تمويلا منخفضا وأقساطا لا تتجاوز 30 ٪

الإسكان تعلن خطتها الإستراتيجية بالتوافق مع رؤية2030

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م

http://www.al-madina.com/node/675457

سعيد الزهراني - الطائف

كشفت وزارة الإسكان، عن تفاصيل خطتها الإستراتيجية، لحل أزمة السكن بالتوافق مع أهداف رؤية 2030، وذلك عبر 6 برامج أساسية، هي: رسوم الأراضي، وافي، ومُلاك، مسارات التملك، إتمام، إيجار؛ وتهدف إلى زيادة المعروض من الأراضي المطورة؛ بشكل يحقق التوازن بين العرض والطلب، وتوفير الأراضي السكنية بأسعار مناسبة، فضلا عن خفض تكاليف الوحدات العقارية، وتيسير الحصول عليها بجودة عالية، وتقديم 4 أنواع من الدعم، لمختلف الفئات، إلى جانب منح المتقدم فرصة الحصول على تمويل منخفض التكاليف، من خلال البنوك التجارية، خلال مدة زمنية معقولة، بحيث لا تتجاوز قيمة القسط الشهري 30 % من دخله.

كما تهدف البرامج الجديدة إلى تنظيم العلاقة بين ملاك وشاغلي الوحدات السكنية، ذات الملكية المشتركة، من خلال وضع الأنظمة واللوائح، وآليات الرقابة، وتنظيم خدمات إدارة الممتلكات والمرافق؛ حتى يمكن إطالة عمر العقار، وضمان حسن استخدامه، وذلك على النحو التالي:

الاستفادة من أراضي القطاع العام وتشمل:

مقايضة الأراضي مع القطاع العام داخل الكتلة العمرانية.

برنامج الشراكة مع القطاع العام.

أهداف إستراتيجية الإسكان الجديدة:

ويشمل إنشاء صندوق تنموي؛ لتوفير وحدات سكنية مناسبة تخدم مختلف شرائح المجتمع، ويتركز الصندوق لتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المنخفض (الضمان الاجتماعي) بالإضافة إلى ذوي الدخل المتوسط والمرتفع وذلك بدمجها في نفس المشروع بالمشاركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الخيري.

ويعمل هذا الصندوق على جمع وتأمين الأموال الخيرية من مصادرها المتنوعة، (زكاة، هبات، تبرعات، مسؤولية اجتماعية) وتنميتها؛ بهدف توفير الوحدات السكنية الملائمة.

في كل مشروع يتم تنفيذه متوفر وحدات سكنية للبيع، للإيجار بأسعار أقل ومحفزة مقارنة بأسعار السوق.

وتستهدف مسارات التملك إلى صناعة البيئة المستدامة والمنتجة للسكن بكفاءة وجودة. وتمكين الأجيال القادمة من الحصول على منتجات إسكانية ملائمة.

الدخل الشهري للأسر وترتبط نسبة المشاركة ارتباطًا عكسيًا مع الدخل الشهري للأسرة.

وفي حال كان المتقدم من الشرائح المتدنية الدخل ولا يستطيع الادخار، توفر الوزارة برنامجا هو «دعم الإيجار»؛ بهدف تمكين المتقدمين، من ذوي الدخل المنخفض، من ادخار جزء من دخلهم، بحيث تسدد الوزارة جزءا الإيجار الذي يزيد عن 25 % من الدخل، شريطة أن يقوم بالاشتراك ببرنامج الادخار.

وبعد الإعلان عن طرح منتج الرهن الميسر، والذي بموجبه تضمن الدولة 15% من قيمة العقار، للممول العقاري، لا تزال شريحة من المتقدمين لم يتوفر لديها الدفعة المقدمة المتبقية، وهي 15%، وعليه يهدف مسار الادخار والتملك؛ إلى تمكين المتقدم من توفير الدفعة المقدمة، لتمويل شراء المسكن المناسب، من خلال تقديم عدد من المحفزات:

* أتاحوا انضمام جميع الفئات والشرائح خلال مدة زمنية تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات، يتم خلالها اقتطاع مبلغ شهري من دخل المشترك، ويحصل نظير ذلك على نسبة مشاركة من الصندوق تتراوح ما بين 25 % إلى 150 % من أجمالي المبلغ المدخر، ويتم احتساب نسبة المشاركة لكل مشترك على حده، اعتمادا على 3 معايير أساسية:

يهدف إلى تحفيز دور الجمعيات التعاونية، والهيئات المؤسسية، للمشاركة في حل مشكلة السكن، وذلك من خلال تمكين المستفيدين من الاشتراك والتعاون في إنشاء وتطوير جمعيات تعاونية؛ تهدف إلى توفير وحدات سكنية منخفضة التكلفة، وذلك بتصميم منتجات محددة تتوافق مع احتياجات وقدرات كل فئة في المجتمع، وخصوصًا متوسطي الدخل، والعمل على تسويق فكرة هذه المنتجات للجهات ذات العلاقة وتقديم الدعم والتحفيز اللازم لهم للمشاركة.

أما بالنسبة إلى الدعم المقدم من الوزارة، فيكون مختلفا بحسب الشريحة التي ينتمي لها المتقدم،-هناك من سيحصل على منتج ضمان الدفعة المقدمة، الرهن الميسر، مقترنا بأرباح قروض منافسة لسعر السوق ، وهناك من سيسدد جزءا من أرباح القرض ،وهناك من سيتم سداد كل أرباح القرض عنه.

يعتبر مسار التمويل الميسر أحد أفضل وأسرع مسارات التملك، وفيه يستطيع المتقدم الحصول على تمويل منخفض التكاليف بعد توفير الدفعة المقدمة، كذلك يتم تقديم ضمان الدفعة المقدمة لبعض المتقدمين، وهو ما يصل بالمتقدمين إلى مرحلة التملك، وتوفير التمويل الميسر للشراء المباشر من السوق، أو من خلال أسلوب البيع على الخارطة، أو تمويل تكاليف البناء، وفي هذا المسار يحصل المستفيد على تمويل عقاري منخفض التكاليف من خلال البنوك التجارية، خلال مدة زمنية معقولة، بحيث لا تتجاوز قيمة القسط الشهري 30% من دخل المشترك.

وتعتمد على مخرجات المرحلة الثالثة، وتشمل جميع شرائح المستفيدين وتعيين المنتج المناسب لهم، تسمى هذه المرحلة بـ»تحديد المنتجات»، الموصى بها من قبل النموذج؛ تمهيدا لتفعيل دور المسارات التمويلية والادخار لكل مستفيد، وبناء عليها تفعيل دور مبادرات التطوير التي تتضمن 4 مسارات أيضا على النحو التالي:

بعد إتمام الدراسة الشاملة للاحتياجات الاجتماعية، تبدأ عملية تقيم المستفيدين؛ لمعرفة القدرة على تحمل التكاليف، والأخذ بعين الاعتبار مرحلة الاحتياجات الاجتماعية، للحصول على مؤشر القدرة للسكن الميسر.

تعتمد المرحلة الثالثة على دمج المرحلتين الأولى والثانية، من خلال نظام تحليلي، متقدم وحسابات الخوارزم؛ لموائمة احتياج كل مستفيد مع المنتج المحدد والمناسب.

وتشمل تطبيق دراسة المستفيدين من برنامج إسكان، وتعزيز مفهوم خاصية الاحتياجات، بدلا من الرغبات، وتعتمد خاصية الاحتياجات على تقسيم شرائح المستفيدين بشكل علمي، وصولا إلى معرفة الحالات الاجتماعية في كل منطقة.

برنامج مسارات التملك:
تبدأ القاعدة الأساسية لمسارات التملك من خلال المنهجية الجديدة لبرنامج إسكان المعروف بنموذج تجزئة الإسكان السعودي، وإطلاق الحلول الجديدة، تحت مسمى مسارات التملك، إذ أنها توفر للمواطن فرصة امتلاك سكن ميسر من خلال 4 مراحل هي:
حفظ حقوق الملاك والشاغلين واستدامة عمر العقار.
ضمان حسن الانتفاع من العقار.
تعزيز ثقافة التعايش المشترك.
رسم صورة شاملة عن دور الاتحاد في تعزيز ثقافة حسن الجوار.
توفير حياة أجمل في ضوء جودة المبنى والأمان.
تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية عقد شراكات مع مطورين من القطاع الخاص على أراضي الوزارة.
تحفيز تطوير منتجات سكنية على أراضي القطاع الخاص.
تحفيز تطوير منتجات سكنية على الأراضي الخاضعة لرسوم الأراضي البيضاء.
تحفيز تطوير المناطق العشوائية للاستفادة القصوى منها.
تنظيم الكثافة العمرانية.
تطوير الأراضي الوزارية ليستفيد منها المنتسبون لبرنامج الدعم السكني.
مركزية المشتريات.
برنامج ملاك
ويسعى برنامج اتحاد الملاك إلى تنظيم العلاقة بين ملاك وشاغلي الوحدات السكنية، ذات الملكية المشتركة، من خلال وضع الأنظمة، واللوائح، وآليات الرقابة، وتنظيم خدمات إدارة الممتلكات، والمرافق، والقيام بالدور التثقيفي، والتوعوي؛ بما يضمن حفظ الحقوق، وحسن الانتفاع، ويعزز ثقافة التعايش المشترك، ويخلق بيئة آمنة، ومنظمة، للتعايش السكني المشترك، كما يهدف إلى:
برنامج رسوم الأراضي:
يهدف البرنامج إلى تشجيع ملاك الأراضي البيضاء، على تطوير أراضيهم، وزيادة المعروض منها،على أن تستفيد الوزارة من إيرادات الرسوم؛ في الإنفاق على مشاريع الإسكان، والبنية التحتية، بما يدعم العرض والطلب، عبر تقديم المزيد من الأراضي والحلول السكنية، داخل النطاق العمراني.
ويفرض البرنامج رسما سنويا على الأراضي البيضاء، المملوكة لشخص أو أكثر، من ذوي الصفة الطبيعية، أو الاعتبارية غير الحكومية، بنسبة ٢,٥ ٪ من قيمة الأرض، ويهدف البرنامج إلى:
أنواع مختلفة من الدعم تقدمها الوزارة
البرامج تكافح الاحتكار وتوفر الأراضي بأسعار مناسبة
تساهم في خفض تكاليف التملك وتنظيم العلاقة بين الملاك والشاغلين
تسمح بتوفير وحدات سكنية عالية الجودة وحفظ حقوق المنتفعين
تحديد احتياجات المستفيدين وفق آليات علمية دقيقة

طالب باستقلالية المجلس الوطني عن الوزارة .. عضو شورى لـ عكاظ:

نصف مستشفيات "الصحة" غير معتمدة .. وإستراتيجيتها تنتظر التطبيق 7 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160504/Con20160504837568.htm

محمد مكي (الرياض)

أكد عضو اللجنة الصحية في مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي لـ«عكاظ» أن إستراتيجية توفير منظومة صحية متكاملة من رعاية أولية إلى مستشفيات عامة وتخصصية كحل موقت في كل منطقة إلى أن يتم الانتهاء من تحويل الحالات، للأسف لم تطبق حتى الآن، وسبق أن وُضعت من قبل مجموعة خبراء ومختصين ورُفعت إلى مجلس الشورى وبدوره رفعها للمقام السامي، وأجيزت وأحيلت للمجلس الصحي السعودي لوضع جدول زمني لتطبيقها من قبل وزارة الصحة، وكان ذلك عام 1430 أي منذ سبع سنوات، ولكنها لم تطبق بالشكل المعول عليها.

وأضاف أن الإستراتيجية تتضمن استكمال المنظومات الصحية في كل منطقة، بحيث تنتهي الحاجة للتحويل، وكان من المفروض أن تطبق وفق جدول زمني محدد وبأسرع وقت ممكن.

وبين أن الخدمات الصحية في مستشفيات الوزارة تحتاج إلى تطوير، في ظل استمرار معاناة المرضى من ضعف الرعاية الصحية، التي لم يتم إيجاد حلول لها حتى اليوم، لافتاً إلى أن مرضى المناطق الطرفية التي لا توجد فيها مستشفيات تخصصية ما زالوا يعانون من تحويلهم إلى مستشفيات أخرى في الرياض وجدة والدمام، مشيرا إلى استمرار الأخطاء الطبية.

وكشف أن «هناك قصورا في جوانب كثيرة بالنسبة لاعتماد المستشفيات التي تقدم الخدمة والتي لا بد أن تتوافر فيها شروط معينة بهدف تقديم الرعاية الصحية»، متسائلا: هل هذه المباني أُنشئت كمستشفيات معدة لهذا الغرض أم لا؟ مضيفا أن من ضمن الشروط ما يتعلق بالجانب الإنشائي وتوافر عوازل للأشعة ومحددات للوصول إلى أجزاء كالمختبرات، وتوفير اشتراطات الأجهزة والمعدات التشخيصية والعلاجية، ووجود أماكن وغرف وأجنحة عزل للمرضى لأسباب تتعلق بسلامة العاملين والمراجعين والمرضى، إلى جانب تمديدات صحية خاصة للغازات والمياه والصرف الصحي للمواد المستخدمة في التشخيص والعلاج الدوائي والجراحي، ولا بد من توافرها في أي منشأة صحية لضمان سلامة المريض واستعادة ما فقد من صحته وحتى يرضى على الخدمة المقدمة له والمتماشية مع تطلعات القيادة، مؤكداً ضرورة التزام الوزارة بتوفير مثل هذه الخدمات، والإسراع باعتماد المنشآت الصحية في ضوء المتطلبات والشروط المتعارف عليها عالمياً.

وأوضح أن المشكلة الكبرى تتمثل في أن أكثر من نصف مستشفيات الوزارة ليست معتمدة حتى من المجلس الوطني السعودي لاعتمادات المنشآت الصحية، لافتاً إلى أن الخدمات الوقائية تحتاج إلى عناية أكبر من حيث التركيز في التوعية واتخاذ الإجراءات خصوصاً فيما يتعلق بالأمراض المعدية.

استقلال المجلس عن الصحة

وطالب الحازمي بألا يكون المجلس الوطني لاعتماد المنشآت الصحية تحت إدارة الوزارة، وقال: ليس من المنطق أن تقدم الوزارة الخدمة ومن ثم تقيمها بنفسها من خلال المجلس، إذ المفروض أن يكون المجلس مستقلاً ومحايداً، وليس تحت مظلة الوزارة حتى يتمكن من تقييم كل خدماتها بحيادية وموضوعية وبشكل موثوق، وحتى يتجنب تضارب المصالح، مؤكداً أن هذه الأمور ستتغير وستحل في ظل خطط التحول الوطني 2030، وزاد «وحتى نكون منصفين لعمل الوزارة، نشير إلى أن هناك أعمالا جيدة تقوم بها، إذ توجد إدارة عامة للصيانة وسلامة المباني تؤدي عملها في الوقت الحالي بشكل جيد، خصوصاً بعد كارثة مستشفى جازان».

واستدرك، أننا نحتاج للتركيز على التدريب ووضع الإرشادات، والتصرف السليم في حالة الإخلاء الطبي، ووضع خطط واضحة عن تدريب العاملين بمختلف فئاتهم لحالات الكوارث.
وأوضح الحازمي أن مجلس الشورى استعد لاستضافة وزير الصحة المهندس خالد الفالح، مبيناً أن اللجنة تشرع في إعداد الأسئلة والاستفسارات لاستيضاحها من الوزير، إضافة إلى فتح المجال للجمهور للتفاعل مع الوزير من خلال البوابة الإلكترونية للمجلس.

الإطاحة بوافد عنّف طفلا حتى الموت

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160504/Con20160504837715.htm

إبراهيم علوي (جدة)
أسقطت الجهات الأمنية وافدا عربيا عنف طفلا حتى الموت في حي البلد بجدة وفر إلى جازان. وأسهم التنسيق بين شرطتي جدة وجازان في سرعة الوصول إلى الجاني، بعد أن عثرت أسرة الطفل (أربعة أعوام) عليه متوفى، وأكد الطب الشرعي تعرضه للعنف الذي إدى إلى وفاته، حيث ظهرت آثار ضرب على جسده. وطبقا للمتحدث باسم شرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي بن عطيه القرشي، فإن الجهات الأمنية احتفظت بجثمان الطفل في ثلاجة الطب الشرعي بجدة قبل أن تكشف إجراءات الاستدلال الأولية أن المتسبب في وفاته مقيم عربي في العقد الثالث من العمر تربطه علاقة مع عائلة الطفل، وتم تحديد هويته والتعميم عنه وتكثيف البحث والتحري بعد أن حاول التخفي والهرب خارج المنطقة وتم ضبطه بالتنسيق مع شرطة منطقة جازان وسيتم إحالة كامل الأوراق لجهة الاختصاص.
وكانت أسرة الطفل أكدت لضباط التحقيق في مركز شرطة البلد عدم معرفتهم بكيفية الإصابات التي لحقت به، ولم تقدم أي شبهات تجاه شخص معين وهو ما رسم الغموض خلال التحقيقات المكثفة إلى حين إلقاء القبض على الجاني بعد أن عزز الاختفاء المفاجئ الشبهات حوله.

مكافحة التسول تضبط 12 يوميا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=262379&CategoryID=5

جدة: سعود المولد 2016-05-04 3:05 **AM**
قبضت شرطة محافظة جدة على أكثر من 2160 متسولا ومتسولة خلال الأشهر الـ 6 الماضية، من مختلف الجنسيات، بمعدل 12 متسولا يوميا.
وأوضح المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي القرشي، أن شرطة جدة ضبطت خلال النصف الأول من العام الحالي على ما يزيد على 2160 شخصا متسولا، معظمهم من جنسية عربية.

وعلمت "الوطن" أن الشرطة عمدت إلى رصد كثير من المواقع التي يقطن فيها المتسولون، بعد مراقبتهم عند الإشارات والمواقع التجارية بشكل سري، ليتم دهمهم تحسبا لما قد يحدث من عواقب خلال ضبطهم في الشوارع، من تعطيل للسير، وكذلك تعريض الأرواح للخطر، وجرى تحريز ما تم ضبطه مع الأشخاص.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مركز "التأهيل الدولي": ندعم ذوي الاحتياجات الخاصة .. ولا نفرق بين المواطن والمقيم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/04/article_1052048.html

عبدالله الروقي من الرياض

قالت الأميرة نوف بنت عبدالرحمن آل سعود، رئيس مركز فريق التأهيل الدولي، إن المركز يعمل على دعم وتنمية مهارات 150 حالة من ذوي الاحتياجات الخاصة، شكل عدد المقيمين منهم 30 فردا.

وقالت على هامش مؤتمر صحافي لحملة "لأجلهم"، إن هذه الفئة لديها إمكانات أهمها الحس التجاري، مبينة أن المركز يعمل على استقطاب التجار لمساعدة الأشخاص المنتمين لذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم الحس التجاري، مؤكدة أن الموهوبين من ذوي الاحتياجات لديهم إبداعات عديدة، إلا أنهم بحاجة إلى الدعم. وأشارت إلى أن المركز يسعى لتسليط الضوء على هذه الفئة، منذ افتتاحه عام 1425هـ، حيث إنه يسعى إلى تقديم أفضل الخدمات العلاجية والتأهيلية لهذه الفئة الغالية. وأوضحت أن فريق التأهيل الدولي بكامل كادره الوظيفي أخذ على عاتقه أن يقدم كل الخدمات لذوي الإعاقة بشتى أنواعها، إضافة إلى تقديم خدمة دفع الرسوم لغير القادرين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا يفرق بين مواطن ومقيم، خاصة أن المركز غير ربحي. وحول أهداف حملة لأجلهم، قالت الأميرة نوف آل سعود إن أهداف الحملة تتمحور في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة التجارية اليومية للمجتمع وفتح فرص استثمارية لهم، وتثقيف المجتمع عن نجاحات ذوي الاحتياجات الخاصة في التجارة والمشاريع، والتركيز على حياتهم الإبداعية وكسر النظرة النمطية عنهم.

ماذا ستفعل «الرؤية 2030» لـ«البطالة» وعمل المرأة؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15413761

جدة - منى المنجومي

حددت «الرؤية السعودية 2030» ثلاثة أهداف رئيسة في مجال سوق العمل السعودي، ووضعت عدداً من المحاور لدعم تحقيق هذه «الرؤية»، التي تنص على خفض معدلات البطالة في سوق العمل السعودي من 11.6 في المئة إلى سبعة في المئة بحلول 2030، إضافة إلى دعمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعد مولداً رئيساً للوظائف في قطاعات الأعمال، إضافة إلى إسهامها بشكل كبير في تحويل السعوديين من طالبي عمل إلى أصحاب أعمال، وخصصت هدفها الثالث في هذا المحور في زيادة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل ورفع نسب تلك المشاركة من 22 في المئة إلى 33 في المئة.

وأكدت «الرؤية» على تبني عدد من المبادئ الأساسية التي تدعم تحقيقها خلال 15 عاماً المقبلة، من أهمها تبني مبادئ ثقافة الجزاء في مقابل العمل، إذ تسعى إلى الاستفادة القصوى من طاقات السعوديين من خلال إتاحة الفرصة للجميع للدخول في سوق العمل، وتعهدت بإكسابهم المهارات اللازمة لتحقيق أهدافهم في الحصول على «عمل»، وبالتالي تحقيق هدف رئيس من أهداف «الرؤية» وهو تقليص نسب البطالة بين السعوديين. كما ركزت على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب باعتبارهما الركيزة الأساسية لتحقيق الهدف المنشود، إذ يتطلب إكساب السعوديين عدداً من المهارات اللازمة في سوق العمل لشغل وظائف في المستقبل، وذلك من خلال مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع حاجات سوق العمل السعودي. وأشارت «الرؤية 2030» إلى تأسيس مجالس مهنية بكل قطاع من القطاعات التنموية، تتركز مهامها في تحديد ما يحتاج إليه القطاع من مهارات ومعارف، إضافة إلى التوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتركيز على منح فرص لابتعاث السعوديين في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني في التخصصات النوعية، والتركيز على الابتكار والتقنيات المتطورة في مجال ريادة الأعمال مما يعزز حضور السعوديين في وظائف القطاعات كافة في المستقبل، ويسد حاجة الاستعانة بكفاءات من خارج البلاد لشغل تلك الأعمال.

وأوضحت «الرؤية» سعيها إلى خلق وظائف مناسبة للسعوديين في جميع أنحاء المملكة من طريق دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، من خلال دعم إنشاء وزيادة معدلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي يعول عليها الكثير في جانب خفض نسب البطالة بين السعوديين، وأكدت «الرؤية» دعمها للأسر المنتجة من خلال إتاحة وسائل التواصل الحديثة لتعزيز وزيادة فرصها التسويقية وتسهيل حصول تلك الأسر على فرص التمويل للمشاريع المتناهية في الصغر، وركزت «الرؤية» على دعم المرأة السعودية واعتبرتها عنصراً مهماً من عناصر قوة البلاد، وأشارت إلى أن المرأة تشكل ما يزيد على 50 في المئة من إجمالي مخرجات التعليم الجامعي، لذلك ستدعم المرأة من خلال تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعها واقتصادها. كما تطرقت «الرؤية 2030» إلى دعم ذوي الإعاقات في حصوله على فرص عمل مناسبة لهم من خلال التركيز على إكسابهم المهارات المطلوبة من خلال تعليمهم، بما يضمن لهم الاستقلالية والاندماج في المجتمع بوصفهم عنصراً فاعلاً فيه، وأكدت على دعم هذه الفئة من خلال تقديم التسهيلات لهم وإتاحة جميع الأدوات التي من شأنها مساعدتهم على تحقيق النجاح في حياتهم العملية مما يحقق «رؤية 2030».

خلال مؤتمر صحافي لفريق التأهيل الدولي بعنوان من أجلهم

نوف بنت عبدالرحمن: نسعى لتأهيل المعوقين ودمجهم في المجتمع وتغيير النظرة السلبية تجاههم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1500551

تغطية – راشد السكران

أكدت صاحبة السمو الأميرة نوف بنت عبد الرحمن بن فرحان آل سعود رئيسة مركز فريق التأهيل الدولي، أن المركز يحمل رسالة سامية، حيث يقدم خدماته لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصَّة في ضوء الخدمات التأهيلية والعلاجية للوصول إلى أفضل النتائج في مجال تأهيل المعوقين ودمجهم في المجتمع وتغيير النظرة إليهم، مؤكدة أن المركز يضع في كل عام خططا مستقبلية تسهم في تقديم أفضل الخدمات بمساعدة المساهمين من أهل الخير ليستطيع النهوض برسالته العظيمة.

جاء ذلك خلال اللقاء الإعلامي الذي نظمه المركز يوم أمس في مقر المركز بحي الملقا بالرياض، قبيل انطلاق "فعالية من أجلهم لدعم الأفكار والكفاءات لذوي الاحتياجات الخاصة" ودعي إليه وسائل الإعلام المختلفة لتسليط الضوء على مايقدمه مركز فريق التأهيل الدولي من خدمات تسهم في تخفيف مشاكل الإعاقة وآثارها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، وأشارت الأميرة نوف خلال إجاباتها عن أسئلة الإعلاميين والمتخصصين إلى أن سياسة وأهداف المركز تغيير النظرة السلبية تجاه المعوق باعتباره عضوا فاعلا بالمجتمع.

وعن الخدمات التي يقدمها المركز للطفل قالت، "نهيئ لهم الطريق الصحيح فإذا كانت إعاقتهم حركية نؤهلهم في المسارات الحركية جميعها وفي جميع الأماكن العامَّة والخاصَّة لكي يصبحوا أفرادا منتجِّين بالمجتمع، فكم من أطفال احتويناهم ووجهنا أسرهم بكيفية التعامل مع حالاتهم، وبخصوص الأطفال المعوقين الذين لا يستطيعون الالتحاق في المدارس بسبب عدم تأهيلهم قالت إنهم يستطيعون أن يلتحقوا بالمركز، ليتم تأهيله ومن ثم يلتحقون بالمدرسة، ولدينا العديد من الحالات التي التحقت بمدارس تابعة للتربية والتَّعليم بعد تأهيلنا لهم ولازلنا نتابعهم من خلال أسرهم.

وحول علاقة المركز بالمراكز الأخرى قالت سموها: جميع المراكز التابعة للشؤون الاجتماعيَّة بالرياض بيننا وبينهم تفاهم واجتماعات دورية واتِّصالات دائمة وتنسيق وهدفنا كلّنا ولله الحمد هو الطفل وليس بيننا تنافسية أبدًا وكلّنا نرقى لنفس المستوى.

وحول قبول حالات الأطفال الأجانب قالت: إن المركز يرحب بالجميع، والقبول وفق الاستطاعة، مضيفة أن المركز يقدم عددًا من البرامج العلاجية منها التأهيل والعلاج الطّبيعي والوظيفي، التخاطب، النفسي والتواصل، وتمثل السعوديات العاملات بالمركز أكثر من 90% والبقية هم من يقومون بالوظائف الخدمية، وقالت الأميرة نوف: إن المركز يعد أحد المراكز التأهيلية الخيرية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ويقدم خدماته التأهيلية والنفسية المجانية للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم وللعاملين في مجال رعاية وتأهيل هذه الفئة.

وتأتي سياسته متماشية مع سياسة المملكة في خدمة ورعاية هذه الفئة والتأكيد على ضرورة اضطلاع كافة مؤسسات المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص في دعم ورعاية هذه الفئة، كما وأكدت على أهمية نشر الوعي العلمي حول الإعاقة وأثرها من خلال تركيز وسائل الإعلام على قضايا الإعاقة،

وأشادت بالتعاون القائم بين المركز ومجموعة من الجهات الخاصة والحكومية في سبيل توفير أفضل طرق العلاج لذوي الاحتياجات الخاصة، منوهة بالكثير من الأفكار والابتكارات التي دعمها المركز لذوي الاحتياجات الخاصة بجهود ذاتية، وقالت ان ذوي الاحتياجات الخاصة يحتاجون إلى تكاتف الجميع من رجال أعمال وإعلام ومراكز متخصصة لتخفيف معاناتهم التي يعيشونها مقدمة الشكر في الوقت نفسه لكل من تقدم بالدعم المادي والمعنوي لبعض الحالات لكي يقدم لهم العلاج اللازم.

القصبي يطلق حملة "خلاص" للتوعية بخطورة العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675610

سلوى حمدي - الرياض
اعتمد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي خطة إطلاق حملة (خلاص)، التوعوية بخطورة العنف الأسري والإيذاء، والهادفة لرفع الوعي المجتمعي بالآثار السلبية الاجتماعية والنفسية للعنف بأشكاله كافه.
وأوضح وكيل الوزارة للشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل بأن حملة «خلاص»، التي ستنطلق قريبًا تهدف لتوعية أفراد المجتمع بأهمية الحماية الاجتماعية ومخاطر العنف الأسري والإيذاء بكل أشكاله.
وأكد أن جهود الحماية الاجتماعية قائمة على الشراكات مع جهات حكومية عدة أبرزها وزارة الداخلية ممثلة بإمارات المناطق وأقسام الشرطة .

"الشورى" يعقد برنامجا متخصصا عن الإعلام البرلماني

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675715

المدينة ـ الرياض
نظم مجلس الشورى برنامجًا تدريبيًا متخصصًا بعنوان (الإعلام البرلماني) عقده بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في الرياض وذلك لممثلي ومندوبي وسائل الإعلام السعودية.
وأوضح المتحدث الرسمي باسم مجلس الشورى الدكتور محمد المهنا أن الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية الجديدة لمجلس الشورى وبتوجيه من رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ تهدف إلى وضع أطر جديدة للشراكة بين المجلس ووسائل الإعلام المختلفة بما يشيع في المجتمع ثقافة شورية (برلمانية) تواكب المستجدات، وتحقق أهداف المجلس والتي من ضمنها تعزيز التواصل مع المجتمع.
وبين أن اليوم الأول للبرنامج قدم خلاله عضو مجلس الشورى محمد المطيري محاضرة عن نظام المجلس وصلاحياته. وقدم الدكتور فهد الطياش محاضرة حول الإعلام البرلماني (مفهومه وأدبياته، وخصائصه وتطوره). وفي اليوم الثاني تحدث الدكتور عبدالله الحمود عن الشراكة الإعلامية بين المجلس ووسائل الإعلام وسبل تطويرها.
وفي اليوم الثالث قدم عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري محاضرة حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في تغطية أعمال مجلس الشورى.

"العمل": نقل الكفالات بدون رسوم لعدة فئات وضوابط لتغيير المهنة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675643

سعيد الزهراني- الطائف

حددت وزارة العمل، عدة فئات لا تندرج تحت بند «نقل الكفالة»، في تعديلات جديدة أجرتها على الأنظمة والتعليمات، مشيرة إلى أن تلك الحالات تعتبر تعديل مسمى، في إطار الحرص على الاندماج بين الشركات والمؤسسات، واستفادة الورثة من تلك المنشآت.

وذكرت الوزارة أن التعديلات تأتي بهدف التيسير على الشركات في حالة رغبة بعض الشركاء الانفصال، ونقل ملكية المنشآت، لافتة إلى أنه لن يتم تحصيل رسوم نقل الكفالة باعتبار ذلك تعديل مسمى فقط، كما تضمنت التعديلات حالات تعديل المهنة.

درس أوضاع الأطفال السعوديين بالخارج وأبناء السعوديات من أزواج أجانب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160505/Con20160505837866.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

علمت «عكاظ» أن جهات عليا وجهت بدرس أوضاع الأطفال السعوديين من أمهات غير سعوديات، المقيمين في الخارج، خصوصا الذين لا يملكون وثائق سعودية؛ وتصحيح أوضاع أطفال السعوديات من أزواج غير سعوديين، بما يضمن لهم حياة كريمة آمنة ومستقرة، وتكليف هيئة حقوق الإنسان بمتابعة ذلك. وتشمل التوجيهات وضع قواعد وإجراءات لضبط وتوثيق السجلات المدنية (الولادة، والزواج، والطلاق، والوفاة)، وإصدار وثائق الإثبات وفق آلية ربط إلكترونية بين إدارات الأحوال المدنية ووزارتي العدل والصحة والجهات التابعة لها، وتمكين الزوجين من الحصول على نسخة أصلية من هذه الوثائق.

20 فتاة ضحايا جرائم معلوماتية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=262430&CategoryID=3

جدة: منال الجعيد 05-05-2016 AM 1:41
تتواجد 20 فتاة في العشرينيات بدار الفتيات بمنطقة مكة المكرمة، بعد اتهامهن في قضايا معلوماتية مختلفة. وقال مصدر لـ "الوطن" أن "أبرز القضايا المعلوماتية التي تورطت بها هؤلاء الفتيات إنتاج وتوزيع الصور ومقاطع الفيديو الإباحية، حيث بلغ عدد المحكومات بهذه القضايا 13 فتاة، فيما يقضي 7 أخريات محكومياتهن بسبب قيامهن بإعداد شبكات للدعارة من خلال التواصل الاجتماعي".
وحول مدد محكوميات الفتيات أوضح أن "مدة الحكم تختلف حسب نوع القضية، ولكنها لا تقل عن أربعة أشهر".
وعن الإجراء الذي يتبع في حال رفض الأهالي تسلم بناتهم، أوضح أنه "في حالة رفض الاهالي استلام بناتهم بعد انقضاء المحكومية يتم إحالتهن إلى دار الضيافة".
وأوضح المحلل النفسي والمتخصص بالدراسات والقضايا الأسرية الدكتور هاني الغامدي أن "شبكات التواصل الاجتماعي سوق مفتوحة يمكن أن تكون مجالا لعمل العديد من الفتيات يدر عليهن مبالغ مالية، خاصة مواقع الواتساب وتويتر وغيرها".
وأضاف أن "بعض النساء يخرجن عن النص المالوف، ويستخدمن هذه المواقع في ترويج وبيع صور وفيديوهات إباحية، وهذه إحدى سلبيات التقنية التي يجب مواجهتها".
وأبان الغامدي أن "مثل هذا الأمر ليس له علاقة بالجوانب النفسية، بل هي مجرد سلوكيات يمارسها البعض مع الأسف ليستقي رزقه من باب الحرام، مثلها مثل بقية الجرائم كالرشوة والسرقة والاختلاس، وغيرها من الانحرافات التي لا تصنف كأمراض نفسية، وإنما هي تجاوزات سلوكية لها خطوط شرعية يحاسب عليها القانون". وشدد الغامدي على ضرورة المراقبة الغير لصيقة للأبناء والبنات ومتابعتهم من باب الصداقة والحوار والنقاش، لتجنيبهم مخاطر التقنية.

الرؤية 2030: "الرمح على أول ركزة"

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4134266

د. إحسان بوحليقة

كيف ننجح؟ مقولتنا الأشهر للإجابة عن هذا السؤال: «الرمح على أول ركزة»! فإن كان الرمح هو «الرؤية»، فما هي ركزته الأولى؟! هي «ركزة» ثلاثية الأضلاع، استعرضها تباعاً.
أما وقد أعلنت «الرؤية 2030»، فمهمٌ عرض عناصرها وبرامجها، والأهم من كل ذلك الحديث عن موجباتها، أي لماذا نحتاج لرؤية؟ ولماذا هذه الرؤية وبالذات؟ لن يتفق الجميع حول أمر واحد، ولكن من حق الجميع أن تتاح لهم الفرصة للفهم بهدوء، وقصدي بكلمة «بهدوء» أي بعرضٍ وافٍ يشخص الواقع، ويَسبرّ معطياته، ويستخلص صعوباته وتحدياته

وفرصه، ويبين كيف أننا بحاجةٍ لرؤية، وكيف أن هذه الرؤية (الرؤية 2030) ستحقق للوطن وللمواطن -بإذن الله- ما يصبوان إليه.
منا مَنّ قد يتخذ -أو حتى اتخذ- موقفاً من «الرؤية 2030»، سلباً أو إيجاباً، بناءً على انطباع تعوزه البيانات والمعلومات، فالمواطن يريد أن يعرف ما انعكاس تطبيق برامج الرؤية عليه؛ هل ستتأثر الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية؟ بمعنى هل سيتحسن مستواها؟ وهل ستبقى مجانية أم عليه دفع مقابل؟ وهل سيكون المقابل كما هو معمول به في الإمارات مثلاً؟ أم وفقاً لأي نموذج؟ فهناك من يقول إن الخدمات الصحية ستسند لشركات. جميلٌ أن تسند لشركات لترتقي بمستوى الخدمة عما هي عليه الآن، لكن ما الذي سيتحمله المواطن بالمقابل تحديداً؟ سؤال واضح بحاجة لإجابة واضحة محددة مقننة مفصلة وقطعية. وكذلك الأمر فيما يخص التعليم؛ فهل سيستمر التعليم مجانياً، وكيف سيتأثر التعليم نتيجة لتطبيق الرؤية 2030، من حيث المناهج وتقنية التعليم والمُعَلّم والمبنى المدرسي؟
ثمة خدمات تشكل المنظومة الاجتماعية - الاقتصادية، وهي منظومة ارتكازية في أي بلدٍ، ولذا فقد اهتم بها النظام الأساسي للحكم فتناولها بتفاصيل جوهرية، وأفرد لها فصولاً ومواد. ولذا، وطلباً للوضوح، لا بد أن يقنن القائمون على الرؤية إجابات توضح تقاطعات برامج الرؤية مع ما ورد في النظام الأساسي للحكم من جهة، وتبين كيف سيكون عليه الحال بعد تنفيذ تلك البرامج. السبب، أن الجميع بحاجة للوضوح والتحديد، فذلك يعني فهم المواطن للرؤية وحماسه لها، باعتبار أنها ستجلب له مزيداً من المكتسبات بصورة مباشرة وغير مباشرة.
وفي سياق اجتماعي يتصل بالدعم، فأساسيٌ بيان كيف سترعى برامج «الرؤية 2030» شرائح المواطنين الفقراء ورقيقي الحال ومنخفضي الدخل. الحديث هنا ليس عن بضعة آلاف، بل عن مئات الآلاف من المواطنين، ممن لا يملكون دخلاً مالياً مستقراً يمكنهم من تغطية احتياجاتهم اليومية ولاسيما دفع فواتيرهم! وليس محل شك، أن هذه الشريحة محل اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين -أيده الله-، لكن مع صدور الرؤية وانتهاجها للدعم الموجه بديلاً لما هو ممارس من تعميم الدعم على الجميع، يبرز السؤال: كيف ومتى سيطبق «الدعم الموجه»؟ هل من خلال قسائم نقدية تعطى؟ أو ترتيبات من خلال وزارة برامج الشئون الاجتماعية القائمة؟ أم ترتيبات مع مزودي الماء والصرف والكهرباء؟ وهل سيكون لهم علاوات اجتماعية وفقاً لعدد أفراد الأسرة مثلاً؟ وهل ستصدر لتلك الشرائح الكريمة بطاقات تموينية لاستخدامها في البقالات ومحطات البنزين؟
هناك ما يبرر القول إن شرح وبيان تفاصيل برنامج الدعم وإيضاح آلياته أمر حري الأهمية، وأن يتم ذلك في أقرب فرصة، وأن يُفَعّل حالاً. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الشرائح التي تعيش على الكفاف أو دونه، هي من لا يستطيع تحمل خفض الدعم على السلع والخدمات، بمعنى أن خفض الدعم سيعني زيادة فقرهم. ولذا فملائم إعطاء أولوية مطلقة لتطبيق برنامج الدعم الموجه.
ومع إعلان وتطبيق برنامج «الدعم الموجه» سيصبح تطبيق التوجه (الذي بدأته الحكومة في ديسمبر 2015 بخفض الدعم عن المياه والكهرباء والوقود، طبقاً لقرارات مجلس الوزراء الموقر أرقام 94 و95 و96 للعام 2015) غير ذي تأثير على الشرائح الفقيرة ومحدودة الدخل، وسيعني أن تدفع الشرائح القادرة أسعار السوق. ولعل من الملائم بيان أن فاتورة الدعم تقدر بنحو 400 مليار ريال سنوياً، وهذا سبب آخر يوجب إطلاق برنامج الدعم الموجه سريعاً، للحد من الهدر غير المبرر، بدعم من هو ليس بحاجة للدعم.
إذاً، فأولويتا تطبيق الرؤية تكمنان في (1) شرحها وتوضيحها وبيان تفاصيلها تحديداً، و(2) ما ستعنيه للمواطن رقيق الحال، وللمواطن المليء المكتفي، وللقطاع الخاص المحلي، وللمستثمر الأجنبي النشط محلياً، والمستثمر الأجنبي الذي يتطلع أو نتطلع نحن لقدومه والاستثمار هنا.
هناك من يعتقد أن ترويج الرؤية أمر حيوي، أما وقد أُعلنت فيمكن بيان أن ما هو أكثر حيوية عرض الحقائق للمواطن والوافد وللمستثمرين داخلياً وخارجياً، فهؤلاء هم شركاء وأصحاب صلة ومصلحة، وهم أول من سيتأثر بتداعيات «الرؤية 2030». وعليه، سيؤدي استيعابهم لتلك التداعيات الاستعداد والتأهب للمساهمة بفاعلية. ولابد من بيان، أن «الفراغ» في البيانات والمعلومات سيُملأ بطريقة أو بأخرى؛ فإن لم تتوافر بيانات تفصيلية موثقة، أو تعرض بما يجعلها في متناول سواد الناس، فسيكون البديل ركونهم للانطباعات وتلقطهم لكل شاردة وواردة. والركون للانطباعات والاشاعات أمر فيه مخاطرة بليغة، سواء أكان مغرقاً في التفاؤل والتسطيح، أو في التشاؤم واستجلاب العوائق، وهكذا فلابد من الاستعاضة عن كل ذلك بالعرض الموضوعي للحقائق؛ فإنجاز الطموحات الكبيرة لا يتحقق بتكرار الحديث عنها كثيراً، بل بتنفيذها سريعاً واستقطاب شركاء النجاح وعوامله الحرجة.
والضلع الثالث، إضافة لدعم الشرائح منخفضة ومحدودة الدخل وإلى بيان الحقائق للمواطن والوافد وللمستثمر، انتهاج الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بما يرقى للطموحات الضخمة والروح العالية التي استحضرتها وثيقة «الرؤية 2030» عندما قالت: «سنخفف الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وسنوسع دائرة الخدمات الالكترونية، وسنعتمد الشفافية

والمحاسبة الفورية، حيث أنشئ مركز يقيس أداء الجهات الحكومية ويساعد في مساءلتها عن أي تقصير. سنكون شفافين وصريحين عند الإخفاق والنجاح، وسنتقبل كل الآراء، ونستمع إلى جميع الأفكار».

العمّال السعوديون..!

المصدر: جريدة الرياض السبت 23 رجب 1437هـ - 30 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1151435

د. أحمد الجميعة

المصطلح أعلاه كان مغيباً لعقود من الزمن عن واقع مجتمع كان آباؤه وأجداده ينتسبون في معظمهم إلى هذه الفئة، ويتفاخرون بمهنهم، ويدافعون عنها، ويتنافسون عليها، ويتناقلونها جيلاً بعد آخر، ويحتفظون بموروثهم، ومنجزهم، ويحفظون معها ذكريات كفاحهم، وكدهم، ولقمة عيشهم، حيث امتد البعض بهم إلى الغربة شرقاً وغرباً في رحلات تجارية، وأخرى لسد جوعهم، ومعاناة فقرهم، ولنا في العقيلات تاريخ يروى إلى اليوم، والنواخذة في أعماق البحر قصصاً لا تنتهي مع الحياة قبل الموت، والواقفون على باب الله في الأسواق يبيعون ما تجود به أنفسهم وصناعاتهم اليدوية أو منتوجاتهم الغذائية، وآخرون ينتظرون رزقهم في رحلة عمل مع أستاذ البناء، أو نقل البضائع، أو الكدادة على الطرق الصحراوية، أو بيع المواشي، أو صرام النخيل وكنز التمور، أو العمل صبياً في متجر أعمامهم، أو من يدوّن بيع الآجل في حضرة الفقر والجوع.

كانت الحياة في مجتمع (جيل التأسيس) أشبه ما تكون برحلة عمل شاقة، ومتعبة، ومليئة بالكفاح والصبر.. كان الناس متصالحين مع واقعهم رغم فقره ومحدودية دخله، ومتجاوزين في تفاصيل حياتهم كل مايدعو إلى التأزيم أو الإحباط أو العيب الذي استشرى مؤخراً في ثقافة لا تمس للماضي بصلة، ومع ذلك عاشوا بلا نفط، ولا معادن، ولا تنمية حقيقية، بل على العكس كانت قيمهم وطموحاتهم أكبر بكثير مما يحلمون به، أو يعتمدون عليه، حيث كانت الحارة عنواناً كبيراً لقيم المجتمع المتماسك، وتوزيع الأرزاق بينهم مثالاً على نقاوة وطيبة معدنهم، ولك أن تتذكر كيف كان الجميع يتقاسم لحمة بيتهم -إن وجدت- بينه وبين جاره أو قريبه، وكيف كان الناس يجتمعون على مائدة لا تكفيهم، ويفرحون بوليمة غداء أو عشاء تجمعهم.. كيف كانت ملابسهم تمتد معهم سنوات، وأثاث بيوتهم الطينية متواضعة إلاّ من إكرام ضيفهم، ونفوسهم تسمو بأخلاقهم وطيبتهم.. كان جيلاً مثقلاً بقيمه، ومتمسكاً بها، ولا يزايد أحد عليها لأنها كانت دستور حياتهم، ومحكمة سلوكهم.

جاء (جيل الطفرة) قبل عقود قليلة وتمسك بكثير من موروث أجداده، ولكنه انحاز إلى واقعه، وتحديث قيمه وسلوكه، وخرج في رحلة أخرى مع التنمية والتعليم والتجارة والعلاقات الممتدة، وكتب فصولاً من العمل، وارتقت مفاهيمه، وتنوعت معيشته، وأخذه التقدم إلى حالة من الانفصال عن العمل المهني المتواضع، ووصل به الأمر إلى ترسيخ ثقافة العيب لكل من يزاول مهنة ولا يحمل مؤهلاً أو لا يعمل في وظيفة، وامتد أثرها السلبي إلى بناء المجتمع، والاعتماد على الوافدين الذي تقاطروا بالملايين للعمل في مهن يرفضها المجتمع ولا يحترمها، والنتيجة أن أصبحنا مجتمعاً مستهلكا وليس منتجاً، ورعوياً يبحث عن دور الحكومة في تحسين دخله، ومنتظراً لرزقه حتى لو أخذت منه البطالة ما يكفي من سنوات العمر التي ضاعت بلا عمل.

اليوم -وعلى غير المتوقع- أعاد (جيل التقنية) مفهوماً جديداً للمهن التي هجرناها وتنازلنا عنها بحجة المدنية والتحضّر، حيث وجد نفسه مضطراً لكسر ثقافة العيب، والبحث عن العمل الشريف، مهما كانت نظرات الناس عنه، أو ما يحملون في أذهانهم من صورة سلبية تجاهه، وواجهوا مصيرهم ليس مع أنفسهم وإنما مع مجتمعهم، وفعلاً بدأ الجميع في دورة عمل أخرى لكسب عيشهم، وصناعة مستقبلهم، وتسويق منتجاتهم، والمحافظة على مهنهم التي وجدوا أنها أفضل بكثير من الوظيفة، ووجدوا مع كل ذلك دولة واعية ومستجيبة لخطوتهم، وسارعت إلى تنظيم عملهم في مؤسسات صغيرة

ومتوسطة، وقدّمت الدعم المادي والمعنوي لهم، ويكفي أن يكون الملك سلمان مستقبلاً ومشجعاً لهم، حينما كان العمال السعوديون في حضرة قائدهم يسجلون تاريخاً جديداً لواقعهم، ومتزامناً مع رؤية المملكة 2030، واستعدادهم لمرحلة ما بعد النفط، حيث يبني الوطن رجاله ونساؤه بلا تمييز أو عيب من مهن تدرّ ذهباً.

جرائم الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Mansour-Al-Zghebi/15376964

منصور الزغيبي

إن جريمة الاتجار بالأشخاص قديمة قِدم الإنسان نفسه، لكن ظهرت هذه الأيام بأشكال مختلفة وحديثة، وهي تعتبر من أخطر الظواهر الإجرامية الراهنة، لأنها تمس بل تغتال كرامة الإنسان، وتجعله سلعة بين عصابات الإجرام.

وهي من الأنشطة الإجرامية الكبرى، التي تأتي تبعاً بعد جرائم المخدرات والأسلحة دولياً، وهي كذلك من ضمن الجرائم العابرة للحدود الوطنية، وعملها قائم على استهداف الفئة الأضعف من النساء والأطفال الذين لم يجاوزوا الـ 18 من أعمارهم، واستخدامهم في أعمال مهينة وسيئة، كالدعارة أو نزع الأعضاء أو الاستعباد وغيرها.

وجريمة الاتجار بالأشخاص بالمفهوم القانوني: هي استخدام شخص أو إلحاقه أو نقله أو إيواؤه أو استقباله، لأجل إساءة الاستغلال، وفقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر برقم (م/ 40) وتاريخ 21 رجب 1430هـ.

إن القانون السعودي يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها، لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر، لأجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه، وفقاً للمادة الثانية من النظام.

ونجد أن قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص السعودي قدّر العقوبة لمن يرتكب إحدى جرائم الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على 15 عاماً، أو بغرامة مالية لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معاً، وفقاً للمادة الثالثة.

وتشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في الحالات التالية: إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة، أو إذا ارتُكبت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو إذا ارتكبت ضد طفل، حتى ولو لم يكن الجاني عالماً بكون المجني عليه طفلاً، أو إذا استعمل مرتكبها سلاحاً أو هدد باستعماله، أو إذا كان مرتكبها زوجاً للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه، أو كانت له سلطة عليه، أو إذا كان مرتكبها موظفاً من موظفي إنفاذ الأنظمة، أو إذا كان مرتكبها أكثر من شخص، أو إذا كانت الجريمة عبر الحدود الوطنية، أو إذا ترتب عليها إلحاق أذى بليغ بالمجني عليه، أو إصابته بعاهة دائمة، وفقاً للمادة الرابعة.

كذلك لا يعتد برضا المجني عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وفقاً للمادة الخامسة.

وكل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو علم بالشروع فيها، ولو كان مسؤولاً عن السر المهني، أو حصل على معلومات أو إرشادات تتعلق بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يبلغ فوراً الجهات المختصة بذلك، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عامين، أو بغرامة لا تزيد على 100 ألف ريال، أو بهما معاً، وفقاً للمادة السابعة.

ويُعفى من العقوبات المقررة في هذا النظام من يبلغ الجهات المعنية قبل تنفيذ الجريمة، أما إذا بلغ بعد وقوعها جاز إعفاؤه من العقوبة قبل البدء في التحقيق، وأما إذا حصل البلاغ أثناء التحقيق جاز تخفيف العقوبة، وفقاً للمادة الـ12.

إن القانون نصّ على حقوق الضحايا، ورسم مسار الإجراءات التي يجب اتخاذها في مرحلة التحقيق أو المحاكمة في شأنهم في جريمة الاتجار بالأشخاص، وهي كالتالي: إعلام المجني عليه بحقوقه النظامية بلغة يفهمها، وإتاحة الفرصة له لبيان وضعه بما يتضمن كونه ضحية اتجار بالأشخاص، وكذلك وضعه النظامي والجسدي والنفسي والاجتماعي، وكذلك

عرضه على الطبيب المختص إذا تبين أنه بحاجة إلى رعاية طبية أو نفسية، أو إذا طلب ذلك، وإيداعه أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو الاجتماعية إذا تبين أن حاله الطبية أو النفسية أو العمرية تستدعي ذلك، وإيداعه أحد المراكز المتخصصة إذا كان في حاجة إلى مأوى، وتوفير الحماية الأمنية له إذا استلزم الأمر ذلك، وإذا كان المجني عليه أجنبياً وكانت هناك ضرورة لبقائه في المملكة، أو العمل أثناء السير في إجراءات التحقيق أو المحاكمة، فللادعاء العام أو المحكمة المختصة تقدير ذلك، وفقاً للمادة الـ15.

وتختص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق والادعاء في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وتختص كذلك بتفتيش أماكن إيواء المجني عليهم في تلك الجرائم، للتأكد من تنفيذ الأحكام القضائية في هذا الشأن، وفقاً للمادة الـ16.

وأخيراً، فإن من المتحتم على الجهات المختصة المسارعة إلى توفير مراكز الإيواء لضحايا الاتجار في شتى مناطق المملكة، على أن تُراعي ما نصت عليه الاتفاقات الدولية ذات العلاقة.

العقوبات البديلة للأحداث

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675084

عائض الردادي

العقوبات البديلة للأحداث الجانحين تهدف إلى تقويم سلوكهم من خلال العقوبة لا إهانة كرامتهم الإنسانية، وقد طبقت كثير من دول العالم ذلك لإعادتهم إلى الحياة العامة، وإهانة الكرامة الإنسانية لن تكون مقوّمًا للسلوك الجانح، بل قد تكون أشد من العقوبة الأصلية، وقد تؤدي إلى زيادة انحرافه.

نشرت إحدى الصحف مؤخرًا أن بعض المحاكم طبّقت عقوبات بديلة على بعض الأحداث الذين ترعاهم وزارة الشؤون الاجتماعية منها تغسيل الموتى، وأذكر أنه قبل سنوات عاقب أحد القضاة حدثًا بغسل دورات المياه في المساجد، أو غسل السيارات، وكل ذلك وما شابهه من عقوبات، جارح لكرامة الإنسان ولن يُقوِّم سلوكًا منحرفًا، بل قد يزيد الحدث جنوحًا، أو يُدخل في قلبه الخوف، كغسيل الموتى، فالإنسان السوي لا يستطيع غسل الميت، فكيف بحدث صغير، وفوق ذلك فإن العقوبة البديلة يقصد بها تهذيب السلوك، وتأديب المنحرف بأداء خدمة عامة يشعر من خلالها بإنسانية من يخدمهم، ويؤمل منها أن تقضي على ما عنده من جنوح نحو الشر أو تخفف منه أو تشعره بما ألحقه من أذى للآخرين.

يمكن للشاب المنحرف أن يعمل في الخدمات الاجتماعية الإنسانية التي ترقق قلبه، كأن يخدم في الجمعيات الخيرية التي تخدم الأيتام وكبار السن والمرضى أو تقدم إعانات للمحتاجين أو عملًا تطوعيًا في جمعيات مكافحة التدخين ونحوها من جمعيات الخدمات العامة أو ما يذكي في النفوس نوازع الخير.

الخدمة البديلة عندما اختيرت بديلًا للعقوبة الجسدية يراد منها إشعار الحدث بإنسانيته لا أن تهان كرامته الإنسانية، ومتى تحوّلت العقوبة إلى إهانة للكرامة الإنسانية فلن تكون عقوبة بديلة لأنها خرجت عن الهدف منها وهو تهذيب السلوك إلى زيادة الانحراف.

من العقوبات البديلة أن يرافق الحدث مهنيًا في أداء مهنته، إن لم تكن شاقة على الأحداث، ليستفيد مهنة قد يتجه إليها، وتكون مصدر رزق له، فالأصل أن الحدث لا تنطبق عليه العقوبات القانونية، لأن سنّه دون ذلك، ولذا لا يعاقب بعقوبة أشد، بل بعقوبة تقوم سلوكه، ولا تكون مؤذية له لأن المراد منها إعادته إلى السلوك القويم وبخاصة من خلال الأعمال الخدمية الإنسانية، وفي كل الأحوال فإن المعيار العام هو ألا تكون شاقة أو مهينة للكرامة الإنسانية، ويراعي في ذلك النظرة الاجتماعية العامة، لأن عقوبة كغسل الموتى أو حمامات المساجد أو السيارات عقوبة مهينة في مجتمع كمجتمعنا.

هل الـ "جرين كارد" مع أو ضد السعودة؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م
https://www.alegt.com/2016/05/02/article_1051490.html

صالح السلطان

المقصود منح غير مواطنين حق العمل والإقامة دون حاجة إلى ما يسمى كفيل. وأصل الكلمتين المشهورة عالميا بطاقة خضراء تعطى في أمريكا لعدد يختار (بناء على معايير وتفاصيل) من غير حاملي الجنسية الأمريكية بما يخول لهم الإقامة وحرية كاملة في تغيير مكان وصاحب العمل في أمريكا. طبعا في حدود القوانين الأمريكية المطبقة على الجميع. تطبيق نظام مشابه الأصل أنه يصب في مصلحة السعودة، خلاف فوائد اقتصادية أخرى ولكنها خارج نطاق تركيز المقال، الذي يوضحه عنوانه.

من المهم جدا تأكيد أنه ما من نظام وما من اختراع أو مستحدث إلا وله محاسن وعيوب، والعبرة بغلبة أحدهما.

ا يعد نظام الإقامة الأمريكي ممثلا بـ "الجرين كارد" في التحليل الاقتصادي سببا من أسباب البطالة في أمريكا. والحديث عن الوضع في وقتنا هذا وليس عن أوضاع قبل قرن أو قرنين.

بالمقابل فإن نظام الإقامة والكفالة السعودي سبب رئيس من أسباب البطالة في بلادنا. بل هذا النظام أراه يجعل تعريف البطالة في بلادنا أقرب إلى أنه لا معنى له ولا فائدة منه.

طبعا، سيتبع الكلام السابق كلمة كيف؟ وضح كيف أن نظام الإقامة في بلادنا سبب رئيس من أسباب البطالة في بلادنا؟ عندما يدفع الواحد منا ريالات للحصول على سلعة أو خدمة فإننا نسعى إلى الحصول على أعلى منفعة مقابل الفلوس التي ندفعها، لأن كل واحد تهمه مصلحته قبل مصلحة غيره. وهذا سلوك بشري بدهي ينطبق بالتأكيد على طالب الوظيفة وعلى صاحب العمل.

يفرض نظام الإقامة السعودي تبعات وواجبات وقيودا على الوافد، تجعل توظيفه مغريا أكثر من توظيف السعودي إذا تساوت الكفاءة والقدرة عند التوظيف. وبعبارة ثانية، يجد صاحب العمل أن تكلفة الوافد (أو مصلحته منه) أقل (أكثر) من السعودي، آخذا بعين الاعتبار الظروف كافة. ولولا ذلك لما رأينا قوة الطلب على الاستقدام، ولو قلنا خلاف ذلك، لكان أصحاب الشركات والمؤسسات متناقضين أو سفهاء لا يعرفون مصلحتهم، وهذا غير صحيح. كلامي عن الصورة العامة، وليس بالضرورة على كل فرد وكل حالة.

أهم أسباب كون تكلفة الوافد (المصلحة منه) أقل (أكثر) أنظمة الإقامة والاستقدام، التي تعطي أصحاب العمل سلطة واسعة على العاملين غير السعوديين، وهو وضع لا يملكون مثله أو حتى قريبا منه على السعوديين.

من المهم جدا وضوح معنى تكلفة العمل. البعض يحصر تكلفة العمل بالمستحقات كالراتب وتذاكر السفر والتأمين الصحي ورسوم الإقامة ...إلخ، وهذا فهم ناقص. لا يمكن الحديث عن التكلفة بمعزل عن الحديث عن الإنتاجية، لأنها تقيس منفعة صاحب العمل من دفع الراتب أو تحمل التكلفة، أو العائد الصافي الذي يتوقع أن يحصل عليه صاحب العمل. وإجمالا، تؤثر في التكلفة عوامل كثيرة خلاف الرواتب والمستحقات المباشرة فتؤثر مثلا ساعات العمل الفعلية ومدى الاستفادة من تدريب الموظف ومدى استمراريته في العمل، والعمل ضمن ظروف صعبة، وحجم أخطاء العمل وجودة الأداء ومدى الالتزام والانضباط ...إلخ، كما تؤثر فيه عوامل تصنعها السياسات والأنظمة. مثلا لا يمكن لغير السعودي تغيير عمله دون موافقة كفيله...إلخ. والمقام لا يتسع لمزيد شرح وأمثلة.

كفالة المؤسسات جلبت ممارسات التستر والتوسع في الاستقدام والتكسب الريعي. وأسهمت في التوسع في جلب عمالة متدنية المهارة. وقد بينت دراسات أن هذا التدني تسبب في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتثبت التحليلات الاقتصادية وجود علاقة تأثير طردية بين مستوى مهارات القوى العاملة ونمو الاقتصاد وتطوره.

يظن البعض أن المطالبة بإلغاء نظام الكفالة الخاصة من صنع منظمات حقوق الإنسان، أو تبرره هذه الحقوق فقط. والأمر ليس كذلك، بل هناك سبب آخر لا يقل أهمية: توظيف المواطنين. لقد أخضعت الظروف التي يصنعها نظام الكفالة للتحليل الاقتصادي، والذي بين أنه ضد توطين الوظائف.

التحليل الاقتصادي لسوق العمل يبين أنه يجب أن يرتكز توطين الوظائف في القطاع الخاص (وخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة) على حلول هيكلية طويلة الأمد ترتكز على نظام أجور يستند في المقام الأول إلى السوق market-based wage system، وهذا يعني حرية الانتقال من عمل إلى عمل المسماة في تحليل اقتصاد العمل labor mobility.

وهذه عناوين مقترحات في إصلاح الوضع تجمع بين نظام يستند إلى السوق وانضباطه بالحد من الاستقدام:

- تحديد صارم لعدد تأشيرات العمل الجديدة الممنوحة سنويا، بما لا يزيد مثلا على ربع أو خمس كل الوظائف المولدة أي الجديدة في كل المهن والمتوقعة كل سنة، حسب دراسات وتقديرات قياسية حكومية.
- منح إقامة دائمة للبعض ضمن ضوابط واشتراطات، كتدريب عدد من السعوديين على مهن حرفية.
- حرية الانتقال لعمل آخر labor mobility للوافد، ومن ثم على المؤسسات والشركات أن توظف من السوق المحلية.
- تأشيرات وإقامات غير السعوديين عن طريق هيئة مسؤولة عن الاستقدام وشؤون الوافدين، ولا تعطى نهائيا تأشيرات وإقامات لمؤسسات أو شركات.

من المؤكد أن تطبيق الترتيبات السابقة يتطلب مناقشات تفصيلية واسعة جدا، ويتطلب تدرجا في التطبيق، يمتد إلى سنوات طويلة، وليبدأ بأصحاب المؤهلات العليا وذوي الخبرات العالية.

التطبيق سيرفع مستوى الأجور في المملكة، وخاصة أجور السعوديين، وسيزيد من فرص تدريبهم والتحاقهم بعمل بصفة عامة. وستصحب التطبيق آثار جانبية وتكاليف على المدى المتوسط، ولكن كما يقول المثل "مكره أخاك لا بطل". علينا الاختيار بين سيئين اثنين: تحمل هذه التكاليف والمضار على المدى المتوسط، أو بطالة عالية باستمرار. وللعلم كانت مقترحاتي السابقة ضمن ورشة عمل أقيمت في وزارة العمل قبل ست سنوات تقريبا، وحضرها عدد من قيادات الوزارة منهم الوزير ونائبه والوكيل الشهري حاليا، وبالله التوفيق.

لماذا حقوق المرأة للاستفتاء؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1152216

د.هيا عبد العزيز المنيع

ما زلت على قناعتي حين حضور المرأة يحضر الارتباك، ملف حقوق المرأة تختلف قراءته باختلاف القارئ وربما نفس القارئ تختلف قراءته للملف حسب مزاجه وحسب احتياجه.

حين يتم فتح ملف حقوق المرأة عموماً ودون تحديد تجد أن الكل يفتي فيه وهذا أبسط حقوق الجميع ويدخل في الحرية الفكرية والإثراء الاجتماعي لبناء حالة أعلى من الوعي، ولكن غير السليم في بعض مفاصل الحوار حين يعتقد طرف دون آخر أنه صاحب الرأي السليم في تقنين تلك الحدود وترتيب أهميتها.

لن أتوقف عند هذا الحق أو ذاك ولكن لنعد لتصريح عراب الرؤية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لوكالة بلو مبيرغ حين قال بخطاب واضح "هناك حقوق أقرها الإسلام ولم تحصل عليها النساء".. تلك الجملة لا تأتي إلا من رجل شجاع ورجل يعمل فعلاً على صناعة الفارق لصالح وطنه ومجتمعه بشكل عام، والمرأة أحد مكوناته الأساسية.

الغريب أن البعض يطالب بالاستفتاء على تلك الحقوق.. هل يعقل أنه بات ملف المرأة مزعجا للبعض الى هذا الحد..؟ هل من حقنا أن نطالب بالتصويت والاستفتاء على حقوق الرجل..؟ المنطق والعقل يقول لا، الاحتكام دائماً وأولاً على البعد الشرعي بثوابت الدين وليس بعمق العرف الاجتماعي والعادات، بل من الخطأ ان نزعم التحريم لحق حلله الله خضوعاً لعرف ونحلل شيئا حرمه الله عز وجل من منطلق اجتماعي وبتأثير قوة العرف.

احترام الأعراف لا خلاف عليه ولكن اضافتها للدين فهنا لابد من الرفض العلني لان في ذلك تكريسا لبدعة أو أخرى..

من جانب آخر يصعب تحديد الأهم في الحقوق فما هو أولوية عند سين من الناس قد لا يكون أساساً في قائمة اهتمام نون والعكس صحيح، بل إن الحقوق تختلف عند الإنسان من موقف لآخر وحالة وأخرى، من هنا فالمنطق في إقرار الحقوق أن تتاح ويترك للجميع حق الاستفادة والترك حسب تقديره لنفسه واحتياجه، دون أن يفرض ذلك على غيره أو يزعم أن هذا مهم وهذا أهم.

مثلاً ومن شواهد واقعية إحدى الأخوات كانت لا ترى في إصدار سجل الأسرة أهمية لأنها كانت متزوجة وعلى وفاق مع زوجها وبعد طلاقها أكدت أنه إنجاز للمجلس؟ إشكالية قراءة الحقوق وفق منظور شخصي من الأساس خطأ ولا يليق بمجتمع يتقدم وتعمل رؤيته التنموية على إشراك كافة عناصر المجتمع في دفع عجلة التنمية بقوة وتوازن.

أيضاً تصنيف الحقوق لا يأتي برؤية أفراد، بل المنطق أن تتاح للجميع ولكل حق الاستفادة منها بما يتفق مع النظام والقوانين التي تنظم البلاد وتحمي الأفراد، والمنطلقة من ثوابت الدين الإسلامي الحنيف.

مع حقوق المرأة مازلنا نكرر بعض المواقف، تعليم المرأة رفضه البعض بحجة أنه تغريب لها وإفساد لفطرتها، واليوم بات التعليم مطلباً مجتمعياً عند الجميع بسبب ارتفاع وعي الأسر والأفراد، إلا أننا للأسف نكرر مشهد الرفض لكل حق جديد يخص المرأة عموماً وليس بعض الحقوق.

رسالة ثانية إلى وزير العدل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160503/Con20160503837460.htm

سعيد السريحي

ما الذي يخسره المماطلون والمسوفون في إعطاء الناس حقوقهم حين تلزمهم محاكم التنفيذ بسداد ما عليهم من حقوق بالقوة الجبرية المتمثلة في الحجر على كل أعمالهم وممتلكاتهم حتى يسددوا ما عليهم؟ لا شيء يخسرونه في واقع الأمر وحكم محكمة التنفيذ لا يلزمهم بغير تسليم الحقوق التي كان ينبغي عليهم تسليمها لأصحابها قبل سنوات قضاها أصحاب تلك الحقوق في مراجعة المحاكم وحضور الجلسات وتوكيل المحامين، لم يخسر أولئك المماطلون والمسوفون شيئا وإنما كسبوا الكثير حين وظفوا تلك المبالغ واستثمروها خلال فترة مماطلتهم لمستحقيها، وليس أصحاب الحقوق وحدهم هم من يدفعون فاتورة تلك المماطلة وإنما القضاء كذلك الذي تنشغل أروقته بقضايا كان في غنى عن الانشغال بها لولا مماطلة أولئك المماطلين وتسويفهم، فإضافة إلى ما تستزفه تلك القضايا من وقت القضاة رغم أنها واضحة ليس لقضاء التنفيذ فيها غير البت بتنفيذ أحكام صدرت من قبل فإنها تفضي إلى انشغال هؤلاء القضاة عن قضايا ملتبسة تحتاج منها فراغا وبعد نظر.

وليس من العدل أن يخرج من ظلموا الناس فعطلوا حقوقهم وظلموا القضاء فشغلوه سالمين من أي عقاب يكون رادعا لهم وزاجرا لغيرهم، ولو أنهم غرموا على ما فعلوه لما ماطلوا وسوفوا ولو أن غيرهم عرف أن التسويف والمماطلة تلزمه بالغرامة ما سلك الطريق الذي سلكوه.

ولو افترضنا أن هناك غرامة لا تتجاوز ٥% فقط من قيمة المبالغ التي ماطل وسوف فيها أولئك الذين ألزمتهم محاكم التنفيذ بإعطاء الناس حقوقهم لكان محصلة تلك الغرامات على مبلغ ١١١ مليار ريال حكمت فيها محاكم التنفيذ مبلغا يتجاوز خمسة مليارات وخمسمائة مليون ريال، وهو مبلغ كفيل بتعويض أصحاب الحقوق عما تعرضوا له من عناء وتعويض المحاكم حين تدخل في موارد ميزانياتها عما تم إشغالهم به من قضايا المماطلة والتسويف، كان لمثل هذه الغرامة أن تكون تعويضا لو أن القضاء أقر مثل هذه العقوبة.

وإذا كنت قد كتبت عن هذا الموضوع من قبل وتلقيت آنذاك اتصالا كريما من معالي وزير العدل تحدث فيه عن أن ثمة تفكيرا فيما أشرت إليه، وإني إذ أعيد الكتابة اليوم على إثر إعلان الوزارة قيمة المبالغ المستردة من المماطلين فإني كلي أمل أن تضع وزارة العدل ما ألمح إليه معالي الوزير موضع التنفيذ.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الإنسانية المجردة من المآرب

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/03/article_1051717.html

كلمة الاقتصادية

في عام واحد فقط على تأسيس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، قدّم 1.6 مليار ريال مساعدات مختلفة لبلدان مختلفة؛ في مقدمتها اليمن الشقيق. ولو استعرضنا الصناديق والمراكز المشابهة حول العالم، يقف مركز الملك سلمان على رأسها من حيث زخم الدعم في فترة زمنية تعد قصيرة. هذه نقطة أخرى تضاف إلى حساب جهود المملكة في المجالات الإنسانية والخيرية والإنمائية، وتأتي رغم التراجع الهائل في أسعار النفط على مدى عامين، وفي ظل قيام السعودية بإعادة بناء اقتصاد جديد يتطلب كل الوفرات المالية، وتلك التي تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي. في ساحة الأعمال الإنسانية والإغاثية، لا تعترف المملكة بالحلول الوسط. والتزامها الذاتي "وليس المفروض"، يسير بخطواته الطبيعية رغم كل الظروف والمستجدات. إنها مبادئ لا يمكن أن تفرط فيها.

يعرف العالم أجمع ما تقدمه السعودية في المجال الإنساني. ويعرف أيضا المعايير الأخلاقية المستندة إلى تعاليم الدين الإسلامي في هذا السياق. لا سياسة في الإنسانية.. لماذا؟ لأن كرامة الإنسان أهم من كل سياسة. ولا مآرب مستترة من العمل الإنساني، ولا تفضيل لهذه الجهة أو تلك. الذي يحدد الأطر في المملكة لتقديم مساعداتها على اختلاف أنواعها، هو الأولويات.. والأولويات فقط. هنا تكمن المعايير في العمل الإنساني، وتتجلى الاستراتيجية الأخلاقية لبلد، لم يتوقف يوما عن تقديم المساعدات. ففي غضون أربعة عقود قدمت السعودية ما يزيد على 115 مليار دولار كعون إنساني استفادت منه 90 دولة حول العالم. لا فرق بين هذا المحتاج وذاك. وعلى هذا الأساس، احتلت المملكة المرتبة السادسة العام الماضي بين البلدان العشرة الأكثر تقديماً للمساعدات.

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، هو ذراع إنسانية أخرى للسعودية. ذراع وفرت الأموال اللازمة التي أعلنتها الأمم المتحدة قبل عام لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن، في غضون 24 ساعة فقط من النداء. ونحن نعلم كم تعاني المنظمة الدولية من جمع الأموال في البلدان الكبرى لتمويل برامجها الإنسانية المختلفة. في الواقع رصد الأموال لليمن لا يختص ببرامج الأمم المتحدة فقط. فخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، يمضي قدماً بسلسلة من القرارات الفورية للوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق، وكل الأشقاء وكل المحتاجين حول العالم. فإذا كانت المملكة تخوض حرباً في اليمن من أجل شعبه وكرامته وازدهاره وأمنه، فإنها تكمل المهمة التي أوكلت نفسها بها من كل جوانبها. انطلق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من أجل الحاجة العالمية. وفي غضون عام واحد فقط على تأسيسه، تحول إلى مؤسسة رائدة على الساحة الدولية لإغاثة المجتمعات التي تعاني الكوارث لمساعدتها، ورفع معاناتها لتعيش حياة كريمة. الشقيق الجار "اليمن" له الأولوية الآن؛ نظرا لما تمر به البلاد من تفاعلات فرضتها تدخلات خبيثة من جانب إيران، التي لا ترى الخير إلا في الخراب لجيرانها! ووجدت كما في سورية والعراق ولبنان والبحرين والكويت والمملكة مرتزقة للعمل لحسابها. لذلك، لن يكون اليمن "وبقية البلدان العربية" وحده أمام هذه الهجمة الطائفية البغيضة. شهداء سعوديون ارتقوا في اليمن لأجل هذا البلد وشعبه الشقيق، فلا يهم أي شيء آخر.

سيكون مركز الملك سلمان منارة إنسانية أخرى تضاف إلى المنارات السعودية في هذا المجال. وهو لا يستمد قوته ونجاحاته فقط من فرط الدعم الذي يتلقاه من المملكة، بل يحمل اسم ملك، أراد التغيير نحو الأفضل لكل الشعوب العربية والإسلامية، بل للشعوب الأخرى التي لا تربطها بالسعودية إلا المعايير الإنسانية. إنه ملك الحزم والعمل، وهو أيضا الملك الذي لا يتردد لحظة في نجدة الإنسان، لا لشيء، إلا للحفاظ على إنسانيته.

قلق الحرية في يوم الصحافة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1500022

أيمن الحماد

قلق الصحافة مستمد في الأساس من قلق علم الاتصال الجماهيري، فهذا الحقل لم ينفك يبحث عن خصوصية تحرره من تبعيّته للعلوم التي نشأ فيها وخرج من رحمها وعجز أن يغادر حضنها، فغدا له في علم النفس والاجتماع والسياسة واللغة وغيرها شأن يرويه ويكتبه الباحثون والممارسون على حد سواء.

بالنسبة للممارسين من الصحافيين والإعلاميين بوجه عام هناك قلق واحد وجدلية واحدة تسيطر على أجندتهم ألا وهي الحريات، فإشكال الحرية متلازمة لا تغيب عند الحديث عن الإعلام، وهذا النوع من «الديالكتيك» موجود حتى في أكثر الدول احترافاً واحتراماً للصحافة، فالحرية محور الإعلام الذي أصبحت الصحافة مرادفاً له والمتحدث باسمه.
في نطاق عالمنا العربي يشتد الحديث عن العلاقة بين الصحافة والحرية، وهذه العلاقة يحكمها متغيرات عدة أبرزها المتغير السياسي، إذ إن للصحافة دوراً رقابياً واستجلائياً للحقائق، وهذا الدور يرتبط به؛ ضرورة الإفصاح عن تلكم الحقيقة وذلك لاستكمال دور الصحافة، ولأن احتمالية أن تزعج تلك الحقائق أو تتقاطع مع مصالح ودوائر حساسة ودقيقة يكون الحجب مآلاً محتملاً لها في بعض الدول، ولأن المنع أو الحجب قرار يمس محور الإعلام أو الصحافة ويتعارض مع هدفها الأسمى، كان ولا بد من سلطة لفرض هذا القرار الذي لا يستطيع أحد إصداره إلا السلطة السياسية بمسوغات متعددة.. فمعركة الصحافة والسياسة قيل عنها وروي ونُظّر حولها وأُلف الكثير.
وقد تُطرح التقنية اليوم كعامل يستطيع إسقاط أو التقليص من صلاحيات الحجب، لكن ما مستوى الثقة التي يضطلع بها ما يصدر عن التقنية، أليست الريبة والشك يشوبان الصحافة الهلامية التي لا تعرف من أين تبث أخبارها؟ صحيح أن التقنية فتحت الباب واسعاً أمام صحافة المواطن، لكن هل نثق بها هي الأخرى؟ هل الفضائحية هي جزء من الحرية التي نرتضي ممارستها علينا أيضاً؟
الحرية وعلى مستوى العالم العربي بالتحديد قد لا تكون هي القلق الوحيد الذي يجب أن يعيشه ممارسو الإعلام.. أليس من الضروري أن نقلق أكثر لمحتوى يشكو هُزالاً مضامينياً؟ لماذا نثق في الصحافة الغربية، أليس ما يجذبنا هو تماسك المحتوى، وموثوقية المصدر في الغالب الأعم؟ صحيح أن مدخل الحرية الإعلامية في الصحافة الغربية قد يكون عنصر جذب، لكن المضمون في أساسه مطابق لمواصفات صارمة.
إن حقيقة أن كل شيء صالح للنشر أسطورة، حتى في الإعلام الغربي هناك محاذير، أميركا حيث «التعديل الأول» وحيث قال الرئيس توماس جيفرسون مقولته الشهيرة: «حريتنا تعتمد على حرية الصحافة، وإن قُيِّدت فإنها تضيع»، وضع بوش الابن وبعده أوباما محاذير على نشر صور تدين الجيش الأميركي في العراق بدواعي الحفاظ على الأمن القومي.
للصحافة والسياسية أدوار تبادلية ومنافع مشتركة، ومسؤولية الصحافة البحث عن مضمون رصين، ومسؤولية السياسية حماية وتبني ذلك المضمون بغض النظر عن فلسفة الحرية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هل سيرتفع معدل البطالة هذا العام؟

المصدر: جريدة لاقتصادية الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/04/article_1052031.html

عبدالحميد العمري

قدرت الهيئة العامة للإحصاء معدل البطالة بين السعوديين بنحو 11.5 في المائة بنهاية 2015 (647.0 ألف عاطل)، وتجاوزا للفروقات الكبيرة جدا بين بيانات «الهيئة» من جانب، و«الخدمة المدنية» و«العمل» من جانب آخر فيما يتعلق ببيانات سوق العمل المحلية، التي لا تزال تدور منذ أكثر من عقدين من الزمن في حلقة مفرغة من التضارب والتعارض غير المفهومة أسبابه، سواء على مستوى العدد الإجمالي للعمالة في السوق، أو على مستوى عدد العمالة الوافدة (وصل الفارق بنهاية 2015 إلى نحو 2.6 مليون عامل وافد)، أو حتى على مستوى العاطلين عن العمل، تجاوزا لكل تلك المفارقات، وبالاعتماد على نتائج المسح الأخير للهيئة، نحاول جميعا بناء منظور مستقبلي قصير الأجل حول توقعات البطالة بين السعوديين، من خلال عكس ما تحمله الصحف المحلية من أخبار متواترة عن تعثر عديد من المؤسسات والشركات، وصولا إلى توقفها التام عن أعمالها وإقفال نشاطاتها.

فحسبما نشر عديد من الصحف أخيرا عن الاستغناء الوشيك لإحدى كبريات شركات المقاولات المحلية عن نحو 150 ألف عامل سعودي، فهذه وحدها تعني ارتفاع أعداد العاطلين السعوديين إلى أعلى من 797.0 ألف عاطل، وأن أثر مثل هذا القرار إن حدث، كفيل وحده برفع معدل البطالة بين السعوديين إلى 14.2 في المائة! ودون أدنى شك أن التحدي سيأخذ منحى أكثر وعورة وصعوبة حال اتسعت دائرة الاستغناء عن العمالة الوطنية، وهو أمر مرشح جدا للحدوث تحت مظلة نظام العمل الجديد، الذي أعطت المادة الـ 77 فيه الضوء الأخضر لأرباب العمل للاستغناء عن العمالة الوطنية حسبما تقتضي مصالحهم، ووفق خيارات عديدة لم تكن متاحة أبدا أمامهم تحت مظلة النظام القديم للعمل.

أضف إلى كل ذلك الانكماش المحتمل لنشاطات القطاع الخاص، وما قد يترتب عليه من اتساع الدائرة المشار إليها أعلاه، إننا ندخل مرحلة موسمية تتضمن زيادة أعداد خريجي المعاهد والكليات والجامعات وبرامج الابتعاث، المقدر أعدادهم بأكثر من 350 ألف طالب عمل جديد! هنا أؤكد أن مضمون تحدي التوظيف وإيجاد فرص عمل مجدية تحت هذه المستجدات الأخيرة، سيصبح مقلقا جدا، ويشكل تحديا تنمويا جسيما للاقتصاد الوطني عموما، ولسوق العمل المحلية على وجه الخصوص.

كما يتوقع أن ترتفع أعداد العاطلين عن العمل من السعوديين في ظل هذه الظروف المرحلية المعقدة، أخذا بالاعتبار زيادة تدفقات الباحثين عن عمل من الخريجين، وفي الوقت ذاته زيادة استغناء منشآت القطاع الخاص عن العمالة الوطنية نتيجة ظروفها الراهنة، إضافة إلى الرصيد الراهن من العاطلين. هل سنرى مضاعفة لرقم العاطلين الأخير؟ أي هل سيرتفع العدد الإجمالي للعاطلين على سبيل المثال إلى نحو 1.3 مليون عاطل؟ ما يعني بدوره ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين إلى 23.0 في المائة؟ إنها الأسئلة التنموية التي يجب الوقوف أمام تحدياتها بكل شجاعة، والتأكيد أن الهروب منها أو محاولة التهوين من شأنها، لن يقدم أي حل لها من قريب أو بعيد.

إن مواجهة مثل هذه السيناريوهات المقلقة جدا، أمر يتحمل مسؤوليته الوطنية كل الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والمالي والاجتماعي لدينا، ومعها كبريات منشآت القطاع الخاص وما يمثلها من أجهزة في مقدمتها الغرف التجارية والصناعية، مؤكدا هنا أن هذا المسار يعد الجانب الأثقل وزنا في الوقت الراهن أمام تلك الأجهزة دون استثناء، خاصة في ظل بدء الاقتصاد الوطني ببرامج عديدة تستهدف تحويله وتطويره خلال الـ 15 عاما القادمة، وأن تضع في اعتبارها أن وقوفها عاجزة أمام أول تحد تنموي كما تم إيضاحه أعلاه، يعني تماما أنها ستكون أكثر عجزا عن الوفاء بمتطلبات برامج التحول المستقبلية للاقتصاد الوطني، والأخطر من كل ذلك أنه يحمل مؤشرا مقلقا جدا، أن طموحاتنا وتطلعاتنا المستقبلية المشروعة مهددة بعدم التحقق كنتيجة حتمية لفشل المواجهة الأولى!

يؤمل أن تولي تلك الأجهزة المعنية هذه التطورات الأخيرة التي بدأت مؤشراتها السلبية تظهر على السطح اهتمامها مبكرا، وألا تتأخر أمام مواجهتها بأعلى درجات من الجهود والمسؤولية والصرامة والجدية، وأن تحذر من تفاقمها مستقبلا حتى تخرج عن السيطرة، وحينئذ لا أحد يعلم كيف يمكن التعامل معها وقد خرجت عن السيطرة.
ختاما؛ يؤمل أيضا ألا تتم مواجهة هذه التحديات المستجدة بصورة فردية حسب كل جهاز من الأجهزة أعلاه، بل لا بد من تكوين منظومة عمل متكاملة تستهدف من خلال التنسيق والعمل التكاملي معالجتها، ووضع الحلول المناسبة لها، ولنا في تجارب تفرد كل جهاز من الأجهزة الاقتصادية والمالية بحلولها عبرة سابقة، التي أفضت في كثير من تجاربها إلى تفاقم التحديات التنموية أكثر مما سبق، عوضا عما تسببت فيه من ظهور تحديات ومعوقات أخرى كنا في غنى تام عنها. والله ولي التوفيق.

تقاسيم (حماية النزاهة أم مكافحة الفساد؟)

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-El-Ghasmi/15431070

علي القاسمي

واحدة من الجهات المحلية التي تعاني حد الخجل والحيرة هي هيئة مكافحة الفساد وربما أن من أكثر الكلمات التي أدمنت تناولها وإحضارها في أي حديث وسارت بمعيتها طوال عمرها الفائت إلى محطات التفاؤل والاطمئنان وإحداث الفارق هي كلمة «الاستراتيجيات»، سواءً كانت على شكل مبادرات أو خطط أو توجهات أو أفكار، وهي كلمة جيدة ومناسبة لكنها أخذت وقتاً أكثر من اللازم بالمقارنة مع ساعة ولادة الهيئة وانطلاقها لمعركة العمل، وأنا أشدد من جهة شخصية على مفردة معركة لأن جهاز الهيئة يواجه تحديات من العيار الثقيل ويلاحق ما لا يمكن حصره من الثغرات والممرات الضيقة والمنعطفات الصامتة لمرور الفساد وعبر أكثر من عباء وغطاء.
يتحدث رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن فحص جهازه لـ 111 مشروعاً تنموياً تزيد كلفتها على 500 مليون ريال للتأكد من سلامة إجراءات الطرح والترسية والتنفيذ، وهنا أرى هدراً للوقت فهذه المهمات يمكن أن يقوم بها ديوان المراقبة العامة، وهو قادر على الشروع في مثل هذه الأعمال، ولعل سابق خبرته في التعاطي مع هذه الأعمال يمنحه قدرة أكبر وأبلغ، وتركيزاً أدق، وأظن أن الحديث عن سلامة الإجراءات مستنزف للوقت فمعظم الجهات باتت تتنبه جيداً لهذه التفاصيل من واقع التجارب الطويلة وقدرة الخاسر في أي ملف من أن يصل بصوته إلى جهة رقابية لتمضي إلى التحقيق بأقل جهد وأكبر رصد للأخطاء والملاحظات والتجاوزات، لأنها تذهب مباشرة إلى المفاصل من الحكاية كلها.
الحديث متصل أيضاً لمعاليه في أن ثمة 3336 بلاغاً وردت إلى جهاز الهيئة وتم التعامل معها فضلاً عن مباشرة 2129 بلاغاً تمثل 60 في المئة من البلاغات، من دون أن أخوض في الجودة من عدمها، وهذا يعني أن هناك نقصاً وضعفاً في الكوادر البشرية أو صعوبة في استيعاب هذه البلاغات، والأهم قصوراً في تفاعل الجهات معها، وهنا يجب أن يكون الجهد من الهيئة المجتهدة - مضاعفاً وموجهاً عند هذه الجزئيات التي قد يرى عدم أهميتها في ما هي تذهب بالوجه العام للجهاز إلى خانة الاطمئنان أو حيز الضعف والخجل، من الأجدر أن يتم علاج مثل هذه المشكلات الداخلية لجهاز يفترض أن تكون بيئته مثاليه وأنيقة وجاذبة ومشجعة، ومن المؤكد أن الجراح الطفيفة في نظر السيد المسؤول تقف سبباً رئيساً في تدني الشعور المجتمعي عن نجاح دور الهيئة حتى تاريخه، أتمنى من هيئة مكافحة الفساد أن تقف بشفافية عن السر عن توقفها الطويل وراء منصة الخطط الاستراتيجية والتأكيدات والرغبة في التغيير والحديث الخجول عن أرقام مغرية عند المشاهدة والتناول لكنها لا تصل إلى ما هو أبعد من الحديث عن رقم ومحاولات مشكورة، هيئة مكافحة الفساد وبقية أجهزة الرقابة تعيش تداخلاً يستحق أن نقف عنده ونفك حرج هذا التشابك والالتباس أولاً، إلا إذا كنا نرغب في أن نستمر في سكب هائل للأحبار ومعه دكاكين من الكلام فالمجال سيكون مفتوحاً على مصراعيه في ظل أن مفردة الفساد لا تزال عصية على التعريف الدقيق ورهناً لاستيعاب مجتمعي خاطئ في أن كل تقصير أو خلاف عابر يمكن وصفه بالفساد المستحق للتحقيق فضلاً عن عجزنا الرقابي العام في أيهما نبدأ: مكافحة الفساد أم حماية النزاهة!

وقفات مع ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=262465&CategoryID=8

حميد نهير الشمري

نعرف اهتمام ولاة الأمر بذوي الاحتياجات الخاصة وما تقدمه الدولة لهم وإصدار اللوائح والأنظمة لرعايتهم إلا أن كبر مساحة المملكة يجعل هذه الفئة تحتاج أن يعيد المسؤولون دراسة وضعها حيث تفتقد وجود قاعدة بيانات دقيقة تساعد على خدمتهم، فإذا أردنا لذوي الاحتياجات أن يعيشوا بكرامة وينعموا بخدمات تليق بهم علينا ما يلي:

فتح مكتب تنسيقي في كل محافظة يضم متخصصين في تقييم وتصنيف حالات ذوي الاحتياجات بكل دقة.

إطلاق برنامج حاسوبي لهذه الفئة لإدخال كافة بياناتهم وإعطاء أسرهم المجال لتحديث بياناتهم أولا بأول.

يقدم المكتب التنسيقي لهم خدمة حجز مواعيد في المستشفيات، وتأمين سكن لهم ولمرافقيهم وأوامر إركاب ومخاطبة التعليم لافتتاح فصول حسب حالاتهم، والبحث عن وظائف للمؤهلين منهم حسب نظام السعودة في القطاع الخاص والفرص المتوافرة في وظائف الديوان.

توفير الأجهزة والكراسي المتحركة والممرضين المنزليين والسائقين، وكذلك توفير سيارات تناسب إعاقتهم وتساعد أسرهم على خدمتهم.

تنفيذ الحملات التوعوية للأمراض الوراثية ومتابعة سجل الأسرة الصحي ومتابعة عمل الاختبارات الوراثية لذويهم لمستقبل المواليد القادمين من أسرهم لتجنيبهم هذه الأمراض.

متابعة صرف مستحقاتهم المالية وأوجه صرفها الصحيح لخدمتهم.

المطالبة بفتح مراكز تأهيل وترفيه ويكون المكتب هو الحاضن لهذه الفئة والراعي لمصالحهم وعدم إقحام أسرهم التوسل لموظف بيروقراطي يحرم أبناءنا من حقوقهم.

أما وضعهم الآن فهو لا يسر وجعل بعض أسرهم تتوسل إلى الجمعيات الخيرية لتأمين جهاز لابنها في ظل عدم وعي المجتمع بأهمية هذه الفئة التي تجاوز عددها حسب آخر الإحصاءات أكثر من 700 ألف حالة تستحق اهتمامنا ومطالبتنا بمراجعة وضعهم وتحسين إدارة رعايتهم.

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

نظمته اللجنة الوطنية بمعهد العالم العربي بباريس

إشادة دولية بمعرض الثقافة الإسلامية في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الراية الاحد 24 جماد ثانى 1437هـ - 1 مايو 2016م
http://www.raya.com/news/pages

باريس ـ الراية:
شكل معرض الثقافة الإسلامية في حقوق الإنسان الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمعهد العالم العربي في باريس نقلة ذهنية إيجابية للمجتمع الفرنسي الذي سيطرت عليه أفكار إرهابية تهدف إلى تشوية صورة الإسلام وتعاليمه السمحة.

ويعدّ المعرض الذي اختتم أعماله الخميس إحدى أهم التظاهرات الثقافية والحضارية الإسلامية في تاريخ معهد العالم العربي، ليمثل هجمة قوية مضادّة للهجمات الشرسة التي تعرّض لها الإسلام وذلك عن طريق فن الخط العربي الذي يجسّد آيات منتقاة من الذكر الحكيم والتي كانت النبع الصافي للمواثيق والشرائع الدولية وأحاديث نبوية ليعكس مدى احترام الإسلام لمبادئ حقوق الإنسان منذ الأزل.

وجاء المعرض الذي افتتحه سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة ومعالي السيد جاك لانج رئيس معهد العالم العربي ووزير الثقافة الفرنسي السابق وبالتنسيق مع سعادة الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني سفير دولة قطر في باريس، إيماناً من القائمين على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بحق كل إنسان في العيش الحر والتمتع بالحقوق الأساسية التي تكفلها الشرائع والمواثيق العالمية التي بدأ يقننها منذ قرابة 100 عام لتعزيز الأمن والسلم الدوليين والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة.

حضور كبير

وفي عاصمة النور شهد المعرض حضوراً كبيراً يمثل الشرائح والأطياف السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية التي تمثل أركان المجتمع الفرنسي حيث لاقى المعرض إشادة دوليّة كبيرة من قبل سفراء الدول المعتمدين لدى فرنسا لكونه خاطب وجدان الفئات المستهدفة خاصة ممثلي المنظمات الدولية حتى يقفوا على الحقائق الإنسانية التي يتمتع بها ديننا الحنيف.

وقد شهد المعرض في أول يوم حضوراً كبيراً من ممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني الفرنسي ونخبة من رموز حقوق الإنسان في فرنسا ورجال الفن ونخبة كبيرة من المثقفين والصحفيين الذين يغطون مختلف وسائل الإعلام المرئية والسمعية والمكتوبة الكبرى في فرنسا، كما تناولته وسائل الإعلام الفرنسية المختلفة وأشادت به صحيفة اللوموند لكونه جاء في توقيت مهم.

سلطان الدوسري:

رد بليغ على الهجمات ضد المسلمين

قال سعادة السيد السيد سلطان الدوسري قنصل قطر في فرنسا: بعد النجاح الذي حققته هذه المعارض في فبراير الماضي بجنيف يحقق المعرض كما نشاهد الآن على مدار الأيام الثلاثة في باريس إقبالاً كثيفاً من قبل جميع فئات المجتمع الفرنسي والأوروبي؛ وأضاف: هذا المعرض هو أبلغ ردّ على الهجمات الشرسة التي يصيغها البعض ضد الإسلام والمسلمين ليبيّن للعالم أن ديننا مبني على قيم العدالة والإنصاف ومبادئ الأخلاق.

وأشار إلى أن الحق لفظ يشير إلى الله عز وجل وهو اسم من أسمائه الحسني جلّ شأنه، وقال: عبر الفن الراقي بالخط العربي تمّ التعبير عن مفهوم حقوق الإنسان، في الإسلام من وحي آيات من القرآن الكريم وأحاديث نبوية شريفة، وجاء المعرض ليعكس مدى احترام الإسلام لمبادئ حقوق الإنسان، وهي كما تفضل الدكتور علي بن صميخ المري في كلمته، سابقة للنصوص والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشأن الإنساني في كافة مجالاته وتتطابق معها.

د.يوسف عبيدان:

حقوق الإنسان في الصحافة

بيان اهتمام الإسلام بحقوق الإنسان
عبّر سعادة الدكتور يوسف عبيدان نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن السعادة بالنتائج الإيجابية التي حققها المعرض، مؤكداً أنه جهد عظيم يبرز وضعية حقوق الإنسان ومكانتها في ديننا الإسلامي الحنيف الذي أرسى دعائم هذه الحقوق منذ بدء الرسالة الإسلامية، سابقاً بذلك كل المواثيق والإعلانات الدولية، ولا شك أن هذا المعرض يمثل لبنة في تعزيز هذه الحقوق وبيان اهتمام الإسلام بها حتى تتضح الحقائق وتظهر الدين الإسلامي كدين يدعو للتسامح والمحبة والاعتدال وينبذ التطرّف والغلو.
رئيس معهد العالم العربي:
المعرض يتصدى لمحاولات تشويه الإسلام
أشار السيد جاك لانج رئيس معهد العالم العربي إلى أن الاهتمام من دولة قطر يدلّ على مدى حرصها على الرسالة السامية التي يؤدّيها المعهد الذي بات جسراً ثقافياً بين فرنسا والعالم العربي، وأشاد لانج بالمعرض الذي قال فيه ينصر الإسلام وينزهه عما يصاغ في ثقافات البعض لتشويه جوهره ورسالته السلمية العالمية، وبصفتي كمواطن فرنسي فقد أثر فيّ هذا المعرض الذي يحمل رسالة نبيلة في زمن وتوقيت ممتاز، لافتاً إلى أن فكرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم هذا المعرض هي فكرة رائعة، وقال: كالعادة قطر الدولة سبّاقة بالأفكار النجيبة والمبادرات القوية، فكما يرى الجميع اللوحات أكثر من رائعة وفيها أفكار نبيلة ومهمّة عبر فن راقٍ جداً حيث تتضمن أيضاً رسائل عن الإسلام ومدى احترامه وتقديسه لحقوق الإنسان ومقارنة جميلة بين رسالة الإسلام والميثاق العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وهذا ما لمس قلوبنا جميعاً.
د.مشعل جوهر مندوب الكويت في اليونسكو:
اللوحات جسدت مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام
أكد رئيس المجموعة العربية ومندوب الكويت الدائم في اليونسكو سعادة الدكتور مشعل جوهر أن المعرض القطري يجسد بلوحاته الإبداعية مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام عبر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مصاغة بفن الخط العربي الأصيل وهذا يبين للعالم أجمع مدى بعد الإرهابيين والمتطرّفين عن القيم والمبادئ الإسلامية السامية الحقيقية، وما يحدث من إرهاب لا يمتّ بصلة لقيمنا الدينية، وأضاف: نحن في دولة الكويت وجميع دول العالم الإسلامي نتحد مع دولة قطر في هذا الشأن النبيل ونبارك لها هذا المعرض وهذه المبادرة التي جاءت في توقيت مهم، ونحن في العالم الإسلامي والعربي جزء لا يتجزأ من العالم كدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة يجب أن نبرز ذلك لأن ديننا يحثنا على التقارب والتعارف والإصلاح، وإن الله تعالى أكرم الإنسان وصوره في أحسن صورة وجعله خليفته في الأرض وجعله مكرماً، وأن خاتم الأنبياء سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام قال "الآدمي بنيان الرب ملعون من هدمه"، وقال نبينا الكريم "المسلم من سلم الناس من لسانه ويده".
حميد المعنى سفير عمان:
تركيز على علاقة الثقافة الإسلامية بحقوق الإنسان
قال السيد حميد بن علي المعني السفير العماني في فرنسا: تأتي أهمية هذا المعرض لأنه ركز على الثقافة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الإنسان من خلال الخط العربي ودلالات الدين في القرآن والسنة فيما يخصّ حقوق البشر فكل هذا يظهر عظمة هذا الدين، وأضاف: يسعدني في هذه اللحظات أن أبارك للأشقاء القطريين هذا التوقيت في تنظيم المعرض لكونه مناسباً جداً خلال هذه الفترة في خضم الهجمات الشرسة ضدّ الإسلام والمسلمين وفق مغالطات وفهم منحرف عن الدين من قبل أعداء الإسلام لدى التيارات العنصرية.
د.خالد العنقري:
رسالة قطرية بأن الإسلام دين السلام
قال سعادة سفير المملكة العربية السعودية الدكتور خالد بن محمد العنقري ممثل خادم الحرمين الشريفين في فرنسا: هذا المعرض يجسّد حلقة وصل ويمثل رسالة واضحة من دولة قطر الشقيقة التي تهتمّ وترعى حقوق الإنسان في العالم العربي وتحارب الإرهاب ممثلة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وخير دليل عبر هذه اللوحات الفنية الرائعة بأن الإسلام دين السلام والوئام والإخاء ويرفض التطرّف وينبذ العنف ويجرّم الإرهاب ويحرّمه؛ وبلا شك يحمل المعرض في رسالته كثيراً من المعاني ذات البعد الثقافي والأخلاقي أيضاً في التعامل بين الأمم والشعوب وهو معرض ناجح بكل المقاييس ونتمنّى لأشقائنا القطريين كل التوفيق والنجاح في هذه المهمة السامية.

مدير مركز الأمم المتحدة بالدوحة: قطر تظهر إرادة سياسية قوية في مجال حماية حقوق العمال ورعايتهم

المصدر: جريدة العرب الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.qna.org.qa/News/16050119210077

الدوحة في 01 مايو /قنا/ قال الدكتور العبيد أحمد العبيد مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية إن الإجراءات والمبادرات التي تبنتها دولة قطر في مجال رعاية وحماية حقوق العمال أظهرت إرادة سياسية قوية وواضحة في هذا المجال. وأشار الدكتور العبيد في كلمة له خلال مؤتمر رعاية العمال الذي عقد اليوم، إلى الكثير من المبادرات التي أطلقت في الدولة سواء من خلال اللجنة العليا للمشاريع والإرث أو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وغيرها من المؤسسات، مؤكدا أن هذه المبادرات تعكس مدى الالتزام الذاتي بمبادئ حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمال بشكل خاص.وقال "من الواضح ان هناك إرادة سياسية قوية في مجال توفير وحماية حقوق العمال ونحن نرى أن الإرادة السياسية واضحة في مثل هذه المبادرات، وكانت أوضح عند زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان لدولة قطر مطلع هذا العام".كما أشاد الدكتور العبيد بالدعوة المفتوحة التي أطلقتها قطر للمقررين الخاصين لزيارة قطر في أي وقت يريدون وبكل شفافية وصراحة، وقال "إن هذه الدعوة تعكس أيضا الإرادة السياسية في مجال حماية ورعاية حقوق العمال" .وأشار إلى زيارة المقرر الخاص لحقوق المهاجرين لدولة قطر والتي تمت نهاية العام 2013، وإشادته بالتعاون والانفتاح الذي أبدته قطر، لافتا إلى أن تقرير المقرر الخاص وتوصياته تعد مرجعية هامة ولها دور فعال لتعضيد الجهود الحالية والواضحة التي تقوم بها قطر.ونبه مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان إلى أن موضوع حقوق العمال مسألة دائما ما يكتنفها التعقيد ولا يمكن حلها من خلال رؤية "أن كل الحقوق مكفولة" أو "أن كل الحقوق منتهكة"، مبينا أنه ليست هناك دولة في العالم يمكن وصفها بأن لديها حالة من تنظيم حقوق الإنسان الكاملة فلكل دولة ظروفها الخاصة وتعقيداتها السكانية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية وغيرها .ولفت إلى أن الأمم المتحدة ترى أن المقياس الحقيقي ليس هذه الآراء الأحادية ولكن المقياس هو مدى تطبيق الدول للمعايير الدولية والوطنية الخاصة بحماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمال بشكل خاص، وقال "نعتقد أن الكثير يمكن تحقيقه عن طريق التطبيق الفعال للالتزامات القانونية بشكلها الدولي والمحلي".وأوضح أن التطبيق الفعال للقانون والتطور في حماية حقوق العمال يتم عن طريق الالتزام الذاتي، مشيدا في هذا السياق بالمبادرات التي أطلقتها عدد من المؤسسات مثل اللجنة العليا للمشاريع والإرث ومؤسسة قطر ودار الشرق وغيرها من المبادرات لرعاية العمال، إلى جانب الفعاليات والمؤتمرات التي تناقش قضايا العمال والتي تعكس جميعها إرادة سياسية في هذا الاتجاه.

كاريكاتير

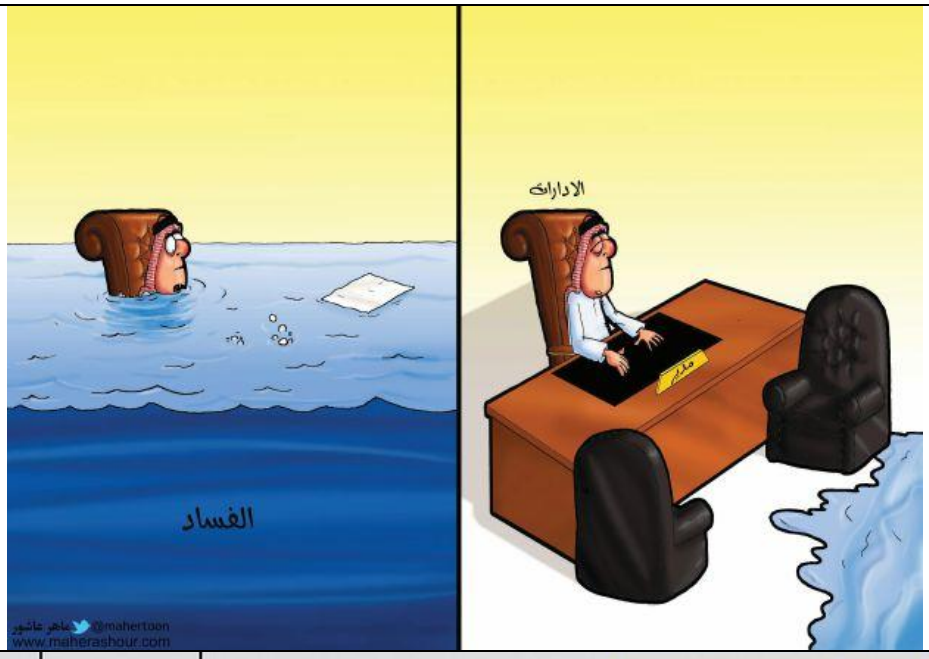

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15327766

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 رجب 1437هـ - 1 مايو 2016م

http://www.alyaum.com/article/4134261

	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م** https://www.aleqt.com/2016/05/02/article_1051495.html
	الوطن al-watan **المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 رجب 1437هـ - 2 مايو 2016م** http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7111

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م

http://www.alyaum.com/article/4134579

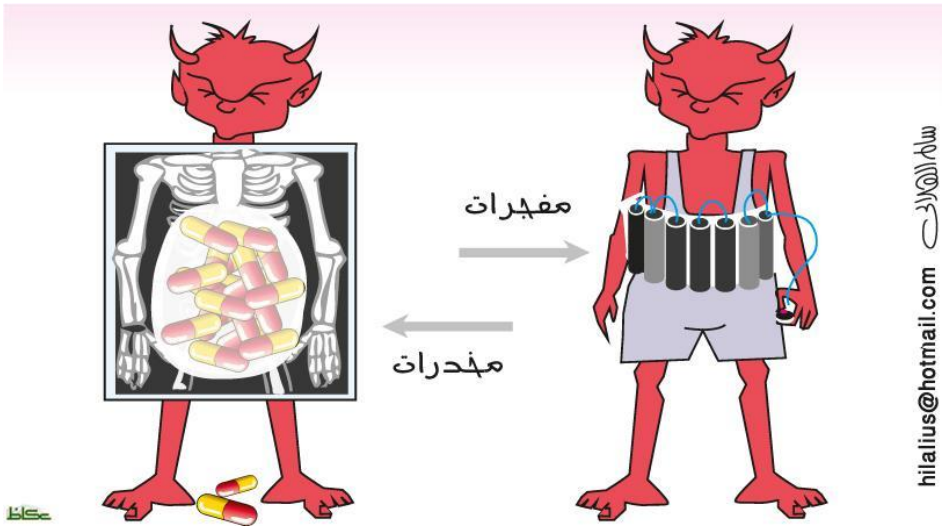

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 رجب 1437هـ - 3 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160503/Cartoon201605036922.htm

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 رجب 1437 هـ - 4 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160504/Cartoon201605046923.htm

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 رجب 1437 هـ - 4 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15413317

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 رجب ثانى 1437هـ - 5 مايو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/05/05/article_1052295.html

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 رجب 1437هـ - 5 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Hani-Muthir/15413323